



الموضوع

دور الضرائب في علاج عجز الموازنة العامة
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة
(2015 – 2004)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود ومالية

إشراف الأستاذ:

- بن سماعيل حياة

إعداد الطالب:

- بلجاني نور الهدى

[/http://www.univ-biskra.dz](http://www.univ-biskra.dz)

السنة الجامعية 2016/2017

حُجْرَةُ
الْحَرَامِ
الْمَكِّيَّةِ

الإهداء

الى رمز الوفاء والعطاء وفيض السخاء ووجود العطاء عند البلاء من قال فيها سيد الخلق عليه أفضل الصلاة والسلام الجنة تحت أقدام الأمهات الى من سهرت الليالي من أجل راحتي وأنارت لي الدرب بالشموع الى أول ما تلفظ بها لساني أمي حفظها الله ورعاها

الى من غمرني بعطفه وحنانه وزرع في نفسي حب الخير وكان قدوتي في الحياة الى أبي الغالي أطال الله في عمره

الى من كان سندي في مشواري الدراسي اخوتي حفصة ، فاطمة زهرة ، الخنساء ، رضا ، عبد الحكيم ، شرف الدين ، لخضر والى البرعم الصغير بشير

كما لا أنسا أن أهدي هذا العمل الى كل أفراد عائلة بلجاني كبيرها وصغيرها

الى من جمعني بهم القدر في الحياة صديقاتي : رشيدة ، كوثر، رحمة ، رقية ، حميدة

والى جميع الزملاء الذين لم يخلو عليا بنصائحهم ومساعدتهم لي في انجاز هذه المذكرة :ضياء الحق ، صهيب سفيان ، سامي

والى جميع طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير دفعة (نقود ومالية)

وكل من عرفتهم وحفظتهم ذاكرتي ولم تشملهم مذكرتي أهديهم هذا العمل.

نور الهدى

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم " و فوق كل ذي علم عليم " صدق الله العظيم سورة يوسف الآية 76

الحمد والشكر لله العلي العظيم الذي وفقنا لإنجاز وإتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذتي المشرفة الأستاذة بن سماعيل حياة التي أكن لها كل الاحترام والتقدير والتي لم تبخل علي في مد يد العون ونصائحها وتوجيهاتها التي قادتني لإتمام هذا العمل كما أتقدم بالشكر الى أعضاء اللجنة المناقشة بقبولهم مناقشة المذكرة

كما أتقدم بالشكر الى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير بتقديمهم يد المساعدة

كما أقدم شكري لكل من ساهم في انجاز هذا العمل سواء من قريب او من بعيد

والى كل من شجعني بكلماته الطيبة وبدعائه

أقول لهم شكراً

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور الضرائب في علاج عجز الميزانية العامة للجزائر، و ذلك لإن الجزائر تعتمد في تمويل ميزانيتها على الإيرادات العامة ، وتمثل هذه الإيرادات في الضرائب ، و ذلك باعتبارها أهم مصادر التمويل التي تستخدمها الحكومة ، كما تهدف أيضا إلى التعرف على العجز الواقع في الميزانية و معرفة أسباب المؤدية إلى وقوعه وكيف يتم علاجه

و من هذا المنطلق تم صياغة الإشكالية على النحو التالي :

فيما يتمثل دور الضرائب في علاج عجز الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2004_2015) ؟

فمن خلال الدراسة النظرية و التطبيقية توصلت هذه الدراسة لجملة من النتائج نذكر منها مايلي :

اعتماد الجزائر على إيرادات المحروقات في تمويل الميزانية العامة للدولة رغم الإصلاحات التي شملت هيكل الضريبي ، مازالت تتميز ببنية ثنائية الضرائب العادية و الضرائب قطاع المحروقات ، حيث تزداد مساهمة هذه الأخيرة في تمويل نفقاتها العامة ، في حين أن الموارد المتحصل عليها من إيرادات العادية لا تغطي سوى 30 % من مجموع النفقات ، و كذلك أيضا ضعف مساهمة الضرائب المباشرة و غير المباشرة في الإيرادات العامة ، و هذا ما جعلها تقع في مشكل العجز

كما توصلت هذه الدراسة أيضا الى عدم تمكن الضرائب خارج قطاع المحروقات في المساهمة في تمويل عجز الميزانية ، و ذلك بسبب اعتماد الميزانية على إيرادات قطاع المحروقات بشكل كبير، و هذا مآثر عليها سلبيا وذلك من خلال انخفاض في أسعار البترول و تراجع إيرادات هذا القطاع، لإن قطاع المحروقات هو في عرضة للصدمات الخارجية ، و هذا ما يؤثر على أسعار البترول في الأسواق العالمية .

الكلمات المفتاحية :

الضريبة ، الميزانية العامة ، عجز الميزانية العامة للدولة، الإيرادات العامة ، النفقات العامة ، صندوق ضبط الإيرادات .

Résumé:

Cette étude vise à déterminer le rôle des impôts dans le traitement du budget général du déficit Algérie, et parce que l'Algérie repose sur le financement de son budget sur les recettes publiques, et sont ces testaments des impôts, et que les sources de financement utilisées par le gouvernement les plus importants, vise également à identifier le déficit en fait dans le budget et la connaissance des causes de l'apparition et de la façon dont elle est traitée

De ce point de vue a été formulé problématique comme suit:

Le rôle des impôts dans le traitement du déficit budgétaire général de l'Algérie au cours de la période (2004_2015)?

Grâce à l'étude théorique et appliquée cette étude a révélé un certain nombre de résultats, parmi lesquels les éléments suivants :

La dépendance à l'égard de l'Algérie sur les revenus d'hydrocarbures dans le financement du budget général de l'Etat, en dépit des réformes, qui comprenait la structure fiscale, se caractérise encore par la structure du secteur des hydrocarbures impôts réguliers bilatéraux et impôts, où l'augmentation de la contribution de ce dernier au financement des dépenses publiques, alors que les ressources obtenues de la

couverture des revenus réguliers seulement 30% des dépenses totales, ainsi que les impôts directs sont également faible contribution indirecte et aux recettes publiques, ce qui est ce qui a fait tomber dans le problème du déficit

Cette étude a également atteint l'incapacité de l'extérieur fiscal du secteur des hydrocarbures pour contribuer au financement du déficit budgétaire, en raison du budget du secteur des hydrocarbures d'adoption significative des revenus, ce qui les exploite négativement par la baisse des prix du pétrole et la baisse des revenus de ce secteur, parce que le secteur des hydrocarbures est vulnérable aux chocs extérieurs, et c'est ce qui affecte les prix du pétrole sur les marchés mondiaux.

Mots-clés:

Fiscale, le budget général, le déficit du budget de l'État, les recettes publiques, les dépenses publiques, ajuster le fonds de revenu

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
I	شكر و تقدير
.II	الإهداء
.III	الملخص
VI	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	مقدمة عامة
	الفصل الأول : عموميات حول الضرائب والسياسة الضريبية
02	تمهيد
03	المبحث الأول : مدخل للضرائب
03	المطلب الأول : تعريف وخصائص الضرائب
03	الفرع الأول : تعريف الضرائب
04	الفرع الثاني : خصائص الضرائب
06	المطلب الثاني : أسس وتصنيفات مختلفة للضرائب
06	الفرع الأول : أسس الضرائب
09	الفرع الثاني : تصنيفات مختلفة للضرائب
16	المطلب الثالث : القواعد العامة للضريبة وأهدافها
16	الفرع الأول : القواعد العامة للضريبة
17	الفرع الثاني : أهدافها
18	المبحث الثاني : التنظيم الفني للضريبة وأثارها
18	المطلب الأول : التنظيم الفني للضريبة
18	الفرع الأول : وعاء الضريبة

19	الفرع الثاني : سعر الضريبة
20	الفرع الثالث : تحصيل الضريبة
23	المطلب الثاني : آثار الضريبة
23	الفرع الأول : آثار الاقتصادية غير المباشرة
25	الفرع الثاني : آثار الاقتصادية المباشرة
29	المبحث الثالث : ماهية السياسة الضريبية
30	المطلب الأول : تعريف السياسة الضريبية وخصائصها
30	الفرع الأول : تعريف السياسة الضريبية
30	الفرع الثاني : خصائص السياسة الضريبية
31	المطلب الثاني : أسس وأهداف السياسة الضريبية
31	الفرع الأول : أسس السياسة الضريبية
32	الفرع الثاني : أهداف السياسة الضريبية
33	المطلب الثالث : محددات السياسة الضريبية
34	الفرع الأول : الضغط الضريبي
34	الفرع الثاني : التهرب و الغش الضريبي
35	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : الميزانية العامة وكيفية علاجها من العجز
37	تمهيد
38	المبحث الأول : ماهية الميزانية العامة
38	المطلب الأول : مفهوم الميزانية العامة وخصائصها
38	الفرع الأول : مفهوم الميزانية العامة
39	الفرع الثاني : خصائص الميزانية العامة
40	المطلب الثاني : مبادئ ودورة الميزانية العامة
40	الفرع الأول : مبادئ الميزانية العامة
42	الفرع الثاني : دورة الميزانية العامة
47	المطلب الثالث : تبويب النفقات والإيرادات العامة

47	الفرع الأول : تبويب النفقات العامة
48	الفرع الثاني : تبويب الإيرادات العامة
51	المبحث الثاني : عجز الميزانية العامة
51	المطلب الأول : ماهية عجز الميزانية
51	الفرع الأول : تعريف العجز
52	الفرع الثاني : أنواع العجز
53	المطلب الثاني : أسباب العجز
54	الفرع الأول : زيادة في الإنفاق العام
56	الفرع الثاني : تراجع في الإيراد العام
57	المطلب الثالث : آثار استفحال العجز
57	الفرع الأول : آثار تمويل تضخمي
59	الفرع الثاني : آثار تمويل غير تضخمي
63	المبحث الثالث : تمويل عجز الميزانية العامة بواسطة الضرائب
64	المطلب الأول : استخدام الضرائب المباشرة في تمويل العجز
64	الفرع الأول : الضرائب على ارباح رؤوس أموال
64	الفرع الثاني : الضرائب العقارية
65	الفرع الثالث : الضرائب على الدخل
65	الفرع الرابع : الضرائب على التركات
65	المطلب الثاني : استخدام الضرائب غير مباشرة في تمويل العجز
66	الفرع الأول : الضرائب على الإنتاج
66	الفرع الثاني : الضرائب الجمركية
66	الفرع الثالث : الضرائب على القيمة المضافة
67	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث : الطرق المعتمدة في معالجة عجز الميزانية العامة المطبقة في الجزائر خلال فترة (2004 – 2015)
69	تمهيد
70	المبحث الأول : تطور إيرادات ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة (2004 – 2009)
70	المطلب الأول : المرحلة الأولى تمتد من فترة (2004 – 2006)
77	المطلب الثاني : المرحلة الثانية تمتد من فترة (2007 – 2009)

87	المبحث الثاني : تطور إيرادات وصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة (2010 – 2015)
87	المطلب الأول المرحلة الأولى تمتد من فترة (2010 – 2012)
99	المطلب الثاني : المرحلة الثانية تمتد من فترة (2013 – 2015)
110	خلاصة الفصل الثالث
112	الخاتمة
117	قائمة المراجع
124	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
70	تطور مؤشرات المالية العامة خلال فترة (2006 - 2002)	01
77	تطور مؤشرات المالية العامة خلال الفترة (2009 - 2005)	02
104	تطور هيكل الإيرادات الضريبية (بالنسبة المئوية)	03
105	تطور هيكل الضرائب على المداخيل والأرباح:	04
106	تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات (بالنسبة المئوية)	05

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
71	تطور مؤشرات المالية العامة خلال فترة (2002 - 2006)	01
86	مؤشرات المالية العامة خلال (2007 - 2009)	02
109	منحنى رصيد الميزانية الميزانية	03

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
124	وضعية عمليات الخزينة العمومية لسنة 2004	01
125	وضعية عمليات الخزينة العمومية لسنة 2005	02
126	وضعية عمليات الخزينة العمومية لسنة 2006	03
127	وضعية عمليات الخزينة العمومية لسنة 2007	04
128	وضعية عمليات الخزينة العمومية لسنة 2008	05
129	وضعية عمليات الخزينة العمومية لسنة 2009	06
130	وضعية عمليات الخزينة العمومية لسنة 2010	07
131	وضعية عمليات الخزينة العمومية لسنة 2011	08
132	وضعية عمليات الخزينة العمومية لسنة 2012	09
133	وضعية عمليات الخزينة العمومية لسنة 2013	10
134	وضعية عمليات الخزينة العمومية لسنة 2014	11

مقدمة

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى تطور اقتصادها، تماشياً مع ما تشهده الساحة الدولية من التطورات، وقد صاحبت هذه العملية تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وهذا من أجل أحداث تغييرات جوهرية في بنياتها الاقتصادية من خلال إتباع سياسة المالية والتي تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المعتمدة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المعتمدة حيث إلتجنت إلى الإيرادات العامة والتي تضم الضريبة فهي أحد أهم مصادر تمويل الميزانية العامة عند وقوعها في العجز، وهذا راجع إلى ضخامة الاموال التي توفرها الضريبة المحروقات.

ولهذا فقد ارتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطاً وثيقاً وبهذا النوع من الضريبة، ولكن مع حلول سنة 1986 حدث ما يعرف بالصدمة النفطية المعاكسة، هذا ما أدى الى تزعزع الاقتصاد الوطني وظهور إختلالات في الاقتصاد مما استوجب القيام بإصلاحات اقتصادية موسعة، وذلك من خلال التقليل من تبعية الإيرادات المحروقات، حيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة، 1992 فمن خلال هذه الإصلاحات عرف الاقتصاد انتعاشاً وخاصة بعد ارتفاع أسعار البترول إلا ان هذا الانتعاش لم يدوم طويلاً في الاقتصاد الجزائري فوقت الميزانية العامة في عجز وكان سبب ذلك العجز الصدمة الخارجية التي وقعت سنة 2008، مما أثرت على الأسواق العالمية ، وهذا ما رجع بالسلب على اقتصاد الجزائري لأنها كانت تعتمد على إيرادات المحروقات هذا ما أوقعها في العجز لأن هذا النوع من الإيرادات هو الذي يتحكم في توازن الميزانية بحيث اذا كان هناك ارتفاع في أسعار البترول، ينخفض العجز، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تحقيق فائض في الميزانية، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار البترول فيعود العجز إلى الميزانية من جديد وذلك بتراجع في الإيرادات وزيادة في النفقات

ولقد قامت الجزائر وكغيرها من الدول التخلّص من مشكل العجز، بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية

والمالية من أجل تحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد والتخلّص من هذا المشكل

وذلك من خلال تعديل في سياستها المتبعة، وذلك عن طريق إصلاح النظام الضريبي، والهدف منه هو

زيادة في نمو الإيرادات العامة وإنعاش إيرادات الضريبية، من خلال التخلّص من الاعتماد على إيرادات

المحروقات في تمويل الميزانية العامة و السعي بترشيد نفقاتها العامة والعمل على تخصيصها للقطاعات المنتجة

1. إشكالية البحث :

فمن خلال ما سبق وبناء على ما تم استعراضه يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

فيما يتمثل دور الضرائب في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة ؟

فمن خلال طرح الإشكالية الرئيسية يمكن أن نطرح عدة أسئلة فرعية والتي سيتم الإجابة من عليها من

خلال البحث و التي تتمثل فما يلي :

- ما هو مفهوم الضريبة وما هي أهدافها ؟

- ما المقصود بالسياسة الضريبية وفيما تتمثل مميزاتها ؟

- ما هي أسباب عجز الميزانية العامة للدولة ؟

- ما هي أداة المستخدمة في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة ؟

2. فرضيات البحث :

وللإجابة على هذه التسؤولات المطروحة نضع الفرضيات التالية :

✓ الضريبة هي عبارة عن مبلغ نقدي يتم دفعها إجباريا وذلك بمقابل، ومن أهدافها تحقيق الاستقرار عبر الدورة

الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل.

✓ تعتبر السياسة الضريبية مجموعة من اجراءات و قواعد فهي تتميز بأنها مجموعة متكاملة من الإجراءات.

✓ تعتبر الزيادة في الانفاق العام من بين أسباب الوقوع في العجز.

✓ تستخدم الضرائب خارج المحروقات من الإيرادات التي تساهم في علاج العجز.

3. أهداف البحث :

يهدف البحث الى دراسة التالية :

- معرفة الاسس النظرية للضرائب.
- التعرف على الميزانية ومحتوياتها.
- التعرف على مفهوم عجز الميزانية وأسباب المؤدية إليه.

4. أهمية وأسباب اختيار الموضوع:

تعود أهمية وأسباب اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب الآتية:

- محاولة معرفة الضرائب ومدى مساهمتها بالنسبة للاقتصاد.
- يعتبر موضوع عجز الميزانية العامة للدولة من أبرز المواضيع التي تشغل دول العالم، وخاصة دول النامية.
- يعتبر عجز الميزانية العامة للدولة مرآة عاكسة للوضع الاقتصادية للدولة.

5. المنهج المتبع في هذا البحث:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة اختبار صحة فرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، وذلك الاستعراض ووصف كل ما يتعلق بالضرائب والميزانية العامة للدولة والعجز الذي يحدث فيها، والأسباب المؤدية إلى وقوعه وإضافة إلى تحليل كل ما يتعلق بالميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2004 – 2015).

6. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة بما يلي:

- الحد المكاني: تم التركيز في هذه الدراسة على دور الضرائب في علاج العجز في الميزانية العامة

للجزائر.

- الحد الزمني: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة خلال الفترة (2004 - 2009)، والثانية خلال الفترة (2010 - 2015).

7. صعوبات الدراسة:

من بين هذه الصعوبات مايلي:

- هناك تضارب وتناقض في سنوات العجز.

- صعوبة في ترجمة التقارير وعدم الحصول على المعلومات الكافية.

8. الدراسات السابقة: من بين أهم الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في هذا الموضوع نذكر منها ما يلي:

- الدراسة التي قامت بها صبرينة كردودي سنة 2007 والتي كانت بعنوان " تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، حيث تطرقت في دراستها إلى ماهية الميزانية العامة في الاقتصاد الوضعي وعجز الميزانية في الاقتصاد الوضعي، وطرق تمويله وهذا ما يخدم بحثنا.
- الدراسة التي قام بها نبيل، التي قام بها سنة 2008 تحت عنوان دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة خلال الفترة (2000 - 2006)، حيث شملت الدراسة كل ما يتعلق بالضريبة ومساهمتها في تمويل البلديات حيث تختلف عن دراستنا في المتغير الثاني، فهو يدرسها من ناحية تمويل البلدية ودراستنا تنظر إليها من جانب تمويل عجز ميزانية الدولة.
- الدراسة التي قام بها لحسن دردوري، التي قام بها سنة 2014 تحت عنوان سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة (الجزائر، تونس)، حيث تطرق في دراسته إلى ماهية الميزانية العامة والعجز الموازي وأسباب وقوعه والآلية المطبقة في معالجة هذا العجز، وهذا ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة من خلال متغير واحد، حيث أنه درس سياسة الميزانية في علاج العجز، فدرسنا من جانب الإيرادات والذي يتمثل في الضرائب ودوره في علاج العجز، هذا ما يختلف الدراستين عن بعض.

9. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، وهي:

الفصل الأول: عموميات حول الضرائب والسياسة الضريبية

حيث تطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي كمايلي:

المبحث الأول: مدخل للضرائب

المبحث الثاني: التنظيم الفني للضريبة وأثارها

المبحث الثالث: ماهية السياسة الضريبية

أما الفصل الثاني: الميزانية العامة وكيفية علاجها من العجز

حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة

المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة

المبحث الثالث: تمويل عجز الميزانية العامة بواسطة الضرائب

أما الفصل الثالث: الطرق المعتمدة في معالجة عجز الميزانية العامة المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2004

- 2015)

هذا الاخير قسم إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: تطور الإيرادات ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2004 - 2009)

المبحث الثاني: تطور الإيرادات ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2015).



عموميات حول الضرائب والسياسة الضريبية

تمهيد :

لقد أدى تطور الدولة وازدياد نفقاتها العامة إلى تطور نظرية الإيرادات العامة، الأمر الذي تجلت آثاره في تطوير حجم هذه الإيرادات وإلى تعدد أنواعها وأهدافها ولقد نتج عن ذلك أن نظرية الإيرادات خرجت من دورها التقليدي كمصدر لتمويل النفقات إلى أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع هذا من ناحية، أما من الناحية أخرى فقد تعددت مصادر الإيرادات العامة في العصر الحديث وتتنوع أساليبها واختلفت طبيعتها تبعاً لنوع الخدمة التي تقوم بها الدولة والغاية منها، ولهذا تعد الضريبة وفي ظل كل هذه التطورات الحديثة للدولة أداة من أدوات السياسة المالية، فلم تعد الغاية منها تحقيق إيرادات الذي كان هو الأساس في فرضها في السابق بل اتسعت غايتها حيث شملت أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى وهذا راجع للأهمية التي تكسبها الضريبة، فهي تخضع لآليات تسييرها وقواعد تحكمها لما لها آثار اقتصادية متعلقة بفرضها و عليه حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: تعرضنا في المبحث الأول إلى أهم التعريفات التي أعطيت للضريبة وخصائصها وبالإضافة إلى أسس وتصنيفات المختلفة للضرائب والقواعد العامة للضريبة وأهدافها، أما في المبحث الثاني إلى التنظيم الفني للضريبة وأثارها، والمبحث الثالث والأخير فقد تناولنا فيه السياسة الضريبية وأهم خصائصها والأسس والأهداف التي تبني عليها سياسة الضريبة ومحدداتها.

المبحث الأول: مدخل للضرائب

تحظى الضرائب بمركز هام في نظريات المالية العامة وذلك باعتبارها من أهم الموارد المالية للدولة لتغطية نفقاتها العامة وكذلك نظرا للدولة الهام الذي تلعب الضرائب في تحقيق أهداف السياسة المالية ومن خلال هذا المبحث سنتطرق في المطلب الأول إلى تعريف وخصائص الضرائب أما فيما يخص المطلب الثاني أسس وتصنيفات مختلفة للضرائب وفي المطلب الثالث والأخير المبادئ العامة للضرائب وأهدافها .

المطلب الأول : تعريف وخصائص الضرائب

• الفرع الأول : تعريف الضرائب

لقد مرت الضرائب بعدة تطورات عبر الأفكار الاقتصادية وتغيرت أهدافها ومنافعها وذلك حسب حاجة الدولة منها، ولكن رغم اختلاف والتباين في المفاهيم و التعاريف التي أعطيت للضرائب من قبل كتاب المالية العامة ولكن كان هناك تقارب في آرائهم بخصوص ماهية الضرائب، ومن أجل توضيح ذلك سنقدم مجموعة من هذه التعاريف والتي تتمثل فيما يلي :

– **التعريف الأول :** عرفها "ميشال دارت" على أنها اقتطاع جبري تقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد

قصد توزيع الأعباء العامة فيما بينهم بإنصاف¹.

– **التعريف الثاني :** تعرف الضريبة على أنها أداء مالي واجب على الأفراد معنيين ويتم ذلك عن طريق القوة

ويشكل نهائي ودون مقابل وذلك بهدف تغطية الأعباء العامة.²

¹ خديجة ثابتي ، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص، 8.

² محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية بسكرة، 2015، ص4 .

- **التعريف الثالث:** تعرف الضريبة على أنها فريضة إلزامية يلتزم المكلف بأدائها إلى الدولة تبعا لمقدرته على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة أو بعبارة أخرى هي أسلوب قانوني لتوزيع الأعباء العامة سنويا فيما بين الأفراد حسب طاقتهم.¹
- **التعريف الرابع:** وتعرف كذلك أنها اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائي دون مقابل منجزة لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية.²
- **التعريف الخامس:** لقد جاء في تعريف " pierre beltrane " بأن الضريبة من مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة ، بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.³

ومن خلال التعاريف المقدمة يمكن أن نستنتج تعريفا ملخص للضريبة :

الضريبة هي عبارة عن اقتطاع نقدي إجباري بدون مقابل من طرف السلطة العامة، تفرضها الدولة على أشخاص المكلفين بها، وذلك بهدف تغطية الأعباء العامة.

• الفرع الثاني: خصائص الضرائب

انطلاقا من التعاريف المقدمة يمكن أن نحدد الخصائص التي تتميز بها الضريبة وهي كالآتي:

أولاً/ الضريبة مبلغ من المال: الأصل في الضريبة أنها مبلغ من النقود أي أنها اقتطاع نقدي وهذا هو الحال في العصر الحديث فإن تم استيلاء الدولة على مال غير نقدي خرج الأمر من نطاق الضريبة وأصبح مصادر بالنسبة للمنقولات وهو أمر لا يتم إلا في حالات استثنائية كالدفاع الوطني عن الدولة لتمويل نفقات الحرب كما

¹ خالد أمين عبد الله، حامد داود الطلحلة، النظم الضريبية - دراسة مقارنة-، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2015، ص33.

² Raymond Muzellec : **finances publique, Editions dalloz** , 8ème édition ,1993, page 423.

³ Pierre Beltrame : **La Fixalité en France, Hachette Livre** ,6 ème Edition,1998, page 12

لا يعد تقديم الخدمات الإجبارية كالسخرة أو الخدمة العسكرية ضريبة.¹

ثانياً/ الضريبة فريضة إجبارية : إن الضريبة تفرض جبرا وان المكلف ليس مخيرا بدفعها وإنما يتم دفعها بقوة القانون، وإن التخلف عن تسديد الضريبة في الموعد المحدد يعرض المكلف للمساءلة القانونية والغرامات الجزائية، وان الدولة هي التي تحدد مقدار الضريبة ومواعيد التسديد وكيفية التسديد وتمارس الدولة ذلك ضمن مفهوم السيادة الوطنية للدولة.²

ثالثاً/ الضريبة تدفع بصفة نهائية: يعني ذلك أن دافعي الضريبة ليس لهم الحق في استرداد المبالغ التي دفعوها للخزانة العامة أو في المطالبة بفوائد عنها وهذا ما يميز الضريبة عن القرض وبصفة خاصة القرض الإجباري الذي يفرض على الأفراد.³

رابعاً/ الضريبة تدفع بدون مقابل أو منفعة خاصة: فالمكلف يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع وباعتباره عضواً في الجماعة وليس باعتباره ممولاً للضرائب وعلى هذا فإنه يبدو منطقياً أن يساهم في تغطية أعباء الدولة التي تحمي الجماعات وتشرف عليهم.⁴

خامساً/ الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام : إن الدولة لا تلتزم بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة بل إنها تحصل على الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة الأخرى من أجل استخدامها في مصارف الإنفاق العام من أجل تحقيق منافع عامة للمجتمع.⁵

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن،2007، ص،92.

² د. محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص، ص، 90 91.

³ د. سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2015، ص 69.

⁴ د. أعاد محمود القيسي، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2000، ص 127.

⁵ نبيل قطاف، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات- دراسة ميدانية لبلدية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 6.

المطلب الثاني: أسس وتصنيفات مختلفة للضرائب

• الفرع الأول : أسس القانونية للضرائب

عملت نظرية المالية العامة في إيجاد نقطة الارتكاز القانونية التي تعطي للدولة الحق في فرض الضرائب والتزام المواطنين بأدائها ويمكن إرجاع هذه المحاولات إلى تيارين كبيرين كل منهما تابع إلى فترة تاريخية معينة أولهما نظرية العقد الاجتماعي والمنفعة وثانيهما نظرية التضامن الاجتماعي.¹

أولاً/ نظرية المنفعة والعقد الاجتماعي:

بناء على هذه النظرية يقرر علماء المالية أن دفع الضريبة يبني على أساس العلاقة بين الدولة والأفراد وهؤلاء يدفعون الضريبة مقابل منافع تقدمها الدولة لهم فعلماء المالية يفترضون وجود عقد ضمني بين الدول والأفراد تقدم الدولة بموجبه مختلف الخدمات والمرافق اللازمة لاستمرار معيشتهم ورفاهيتهم، مقابل تنازل الأفراد عن جزء من دخولهم وثروتهم لها على شكل ضرائب، وقد اختلف العلماء على تحديد التكيف القانوني لطبيعة العقد فمنهم من يري انه عقد بيع خدمات ومنهم من كيفه على انه عقد تأمين وآخرون يرون انه عقد شركة.

1. عقد بيع خدمات أو عقد إيجار أعمال : ومن أنصار هذا التكيف الاقتصادي "ميرانو" والاقتصادي

" آدم سميث" وهم يقررون أن العقد هو عقد بيع خدمات أو إيجار أعمال من الدولة ثمنها يدفعه الأفراد من الضرائب ومعنى هذا التكيف:

– أن الضريبة مساوية للمنفعة التي يحصل عليها الممول.

– حق الدولة في التوسع في سلطتها لفرض الضرائب على أكثر المنتفعين من الخدمات والمنافع

المقدمة.²

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008، ص 19.

² عبد الحميد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2014، ص 4 .

إلا أنه يرد على هذا التكيف باستحالة التناسب والتساوي بين الضريبة والمنفعة والصعوبة الكبرى في تحديد المنفعة ، وتفوقها على قيمة الضريبة المحصلة أحيانا كمرافق الشرطة والدفاع والصحة والتعليم.

2. عقد التأمين: كيفه المفكر الفرنسي " مونتسكيو " في كتابه " روح القوانين " ويرى أن الضريبة من قيمة التأمين الذي يدفعه الممول للدولة، مقابل الانتفاع من خدماتها، ومعنى هذا التكيف :

- تناسب الضريبة مع قيمة الأموال التي بحوزته والمؤمن عليها.

- فرض الضريبة على رأس المال أو الدخل.

- فرض الضريبة تبعا لدرجة ثراء الممول.

إلا أنه يرد على هذا التكيف بعدم ضمان التناسب بين قيم الضريبة وقيم أموال الممول وعدم ضمان أو التزام الدولة بتعويض خسائر الممول في حالة فقدانه لأمواله، فضل عن عدم جواز حصر وظيفة الدولة في الحماية والأمن والدفاع.

3. عقد الشركة : كيف المفكر " يروجلي " الضريبة على أنها حصة الشريك في شركة المساهمة أعضاؤها

هم أفراد الجمهور ومجلس إدارتها الحكومة ويجب على كل شريك في هذه الشركة أن يساهم في نفقات مجلس

الإدارة، وبعبارة أخرى فإن الضريبة هي نفقة الإنتاج التي يدفعها الفرد المنتج المساهم في شركة إنتاجية

إلى مجلس إدارتها وهي الدولة لتغطية النفقات الإنتاجية التي تتحملها مقابل الخدمات التي تقدمها، ومعنى هذا

التكيف:

- ضرورة تناسب الضريبة على درجة ثراء الفرد الشريك.

- فرض الضريبة على رأس المال وليس على الدخل.

- أن الدولة والأفراد يكتفون علاقتهم على أساس المصلحة والمنافع المادية، ويمكن القول أن بطلان نظرية التعاقد يبني علاقة بطلان النظرية العقد الاجتماعي التي ناد بها فلاسفة أوروبا، فنشأة الدولة لم تكن على أساس هذه النظرية.¹

ومن ثم لا وجود لعقد ضمني بين أفراد الدولة كما أن البطلان هذه النظرية يبني أيضا على عدم إمكانية اعتبار الضريبة ثمنا للخدمة المقدمة من الدولة لأنه لو صح هذا الافتراض لوجب أن يكون الثمن واحد بالنسبة للجميع، ولكن الحاصل أن مقدار الضريبة يتوقف على المقدرة التكلفة للموالين في اغلب الأحيان.

ثانياً/ نظرية التضامن الاجتماعي:

أما في وقتنا الحاضر الفكر الحديث يؤسس حق الدولة في فرض الضريبة على فكرة التضامن الاجتماعي الموجودة بين المواطنين في الدولة ، والتي تقتضي بموجب تضافر الأفراد جميعهم كل بحسب طاقته في مواجهة أعباء التكاليف العامة حتى تتمكن الدولة من القيام بوظائفها الكبرى من حماية المجتمع، وتوفير أنواع من الخدمات العامة لكافة المواطنين بالاستثناء وبغض النظر عن مدى مساهمتهم الفردية في تحمل هذه الأعباء العامة، ولأنه من الغير الممكن ترك الأمر إلى الأفراد لتقرير مساهمته في تحمل التكاليف العامة، فان الدولة بما لها من سيادة قانونية على المواطنين تقوم باللزام كل منهم بدفع نصيبه بحسب درجة مقدرته المالية.

وهذا ما يفسر استفادة بعض الأفراد بالخدمات العامة رغم عدم قيامهم بدفع ضرائب أو بدفع مبالغ زهيدة كأفراد الطبقات محدودة الدخل ، كما يفسر تحمل أجيال معينة أعباء قروض عامة أنفقت لتحقيق منافع أجيال سابقة لها.²

¹ مرجع نفسه، ص، ص 4، 5.

² خديجة ثابتي، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مرجع سابق، ص 7.

• الفرع الثاني: تصنيفات مختلفة للضرائب

نتيجة لتعدد الضرائب واختلاف آليات جبايتها وتحصيلها من المفيد تصنيفها في مجموعات متجانسة وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأسس والمعايير المتعلقة بفرضها وتحصيلها ومن خلال هذا يمكننا التطرق إلى مختلف التصنيفات للضرائب كما يلي:

أولاً/ التصنيف على أساس طبيعة الضرائب:

1. الضريبة المباشرة وغير المباشرة:

وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم الضريبة إلى ضريبة مباشرة وضريبة غير مباشرة ، يعتبر هذا التصنيف الأهم على الإطلاق، حيث أنه وفقاً للنظرية المالية اعتمدت عدة معايير للترقية بين الضريبة المباشرة وضريبة غير مباشرة ، إلا أنه لا يوجد معيار حاسم يمكن من التمييز الدقيق بين الضريبتين :

1.1 المعيار القانوني:

يقوم هذا المعيار على أساس علاقة إدارة الضرائب بالمكلف بالضريبة من حيث التحصيل، فإذا كانت الإدارة الضريبية تقوم بفرض الضريبة وتحصيلها بناء على قوائم اسمية أو جداول تدون فيها أسماء المكلفين بالضريبة، فالضريبة تعتبر مباشرة لأن العلاقة التي تربط بين المكلف بالضريبة والإدارة مباشرة، بينما الضرائب الغير مباشرة يتم تحصيلها في ظل تصرف اقتصادي معين دون اعتبار للشخص المكلف بالضريبة ولا يربطها اتصال مباشر بالإدارة المالية والممول.

يعاب على هذا المعيار كون المشروع الضريبي يستطيع أن يغير من طريقة التحصيل الضريبة بكشوف

اسمية أو بدونها، مما يؤثر على وصف الضريبة الغير المباشرة ، ومما سبق فالمعيار القانوني لا يمكن اعتماده

وحده للتفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.¹

2.1. المعيار الاقتصادي:

وفقا لهذا المعيار تعد الضريبة مباشرة إذا كان المكلف بها قانونا هو الذي يتحمل عبأها الضريبي بصورة نهائية، ولا يمكنه التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر تربطه بعلاقة اقتصادية بينما تعتبر الضريبة غير المباشرة إذا كان المكلف القانوني يمكنه أن ينقل عبئها إلى شخص آخر تربطه به علاقة اقتصادية ويسمى هذا الأخير بالمكلف الفعلي.

ويستند هذا المعيار على إمكانية نقل العبء من عدمه من شخص المكلف القانوني إلى آخر تربطه به علاقة اقتصادية، ومن أمثلتها الضريبة على الدخل الإجمالي، فهي ضريبة مباشرة لان من يقوم بدفعها هو ذات الشخص المكلف بها بموجب القانون عن طريق الاقتطاع من المنبع، بينما الضرائب الجمركية ضرائب غير مباشرة لان المستورد يدفع الضريبة ثم ينقل عبئها إلى شخص المستهلك برفع ثمن السلعة أو الخدمة بمقدار الضريبة.

ومن بين الانتقادات الموجهة إلى هذا المعيار أن ظاهرة العبء الضريبي تخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة التي لا يمكن التأكد منها مسبقا، فضلا عن أن كل الضرائب قد ينتقل عبئها وقد لا ينتقل، فالضريبة على الدخل الإجمالي (فئة الأرباح التجارية والصناعية) هي ضريبة مباشرة لا يستطيع المنتج أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، وبالرغم من ذلك فان هذا المنتج يستطيع أن ينقل إلى المستهلك في أوقات الرخاء عن طريق رفع السلعة بمقدار الضريبة، وبالعكس يتحمل عبئها المستهلك، قد يفضل المنتج في أوقات الكساد أن يتحمل دون نقلها إلى المستهلك وذلك من اجل بقاء سعر السلعة مناسباً للمستهلك، ومن ثم

¹ محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، مرجع سابق، ص ، ص 10، 11.

يزيد الطلب عليها فتزيد إيراداته ، وأرباحه بالإضافة إلى انه من الممكن أن يقوم المكلف القانوني بالضريبة بنقل جزء من عبء الضريبة إلى آخر.¹

ولهذه الاعتبارات لا يمكن الاعتماد على المعيار الاقتصادي في التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وذلك نظرا لحدة انضباطه في الكثير من الحالات.²

3.1. معيار الثبات والاستقرار:

تعتبر الضريبة مباشرة طبقا لهذا المعيار إذا كانت مفروضة على مادة تتميز بالثبات والاستمرار النسبي كالضريبة على العقارات في حين تعتبر الضريبة غير المباشرة إذا كانت مفروضة على وقائع وتصرفات عرضية، أي أنها تفرض بمثابة حدوث واقعة معينة، ومثالها الضريبي على الاستهلاك التي تفرض عند القيام بالاستهلاك السلعة ، وهذا المعيار شأنه المعايير السابقة ، معيار نسبي من ذلك ما أثارته ضريبة التركات فاعتبرها البعض طبقا لهذا المعيار ضريبة مباشرة لكونها تفرض على الثروة أو رأس المال، بينما اعتبرها البعض الآخر ضريبة غير مباشرة ، لكونها تفرض بمناسبة حدوث واقعة معينة من واقعة الوفاة³ ، ومن خلال واقعة الوفاة يتم نقل ملكية الميراث وخصوصا إذا كان معدلها منخفضا يمكن دفعها من الدخل⁴ .

ثانياً/ التصنيف القائم على امتداد مجال التطبيق:

من خلال هذا التصنيف تقوم على التفرقة بين الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال وبين الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة.

¹ محمد عباس محرز، المدخل إلى الجباية والضرائب، دار النشر ITCIS ، الجزائر، 2010، ص، ص، 42، 43.

² مرجع نفسه، ص5.

³ د.سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، مرجع سابق، ص 79.

⁴ د. محمد عباس محرز، المدخل إلى الجباية والضرائب، مرجع سابق، ص43.

1. الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:

تعتبر الضريبة على الأشخاص من أقوم أنواع الضرائب التي استخدمت لجباية الأموال في ظل النظم الاقتصادية البدائية، وقد كانت بمثابة جزية يدفعها كل شخص مقيم في إقليم الدولة كما يتساوى جميع الأشخاص يدفعون دون تمييز بسبب الجنس أو الحالة الاقتصادية أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يزاوله الأشخاص

وكما تتميز هذه الضريبة ببساطتها وسهولة إدارتها، من دون تعقيد إلا أنها لا تراعي قواعد العدالة لكون جميع الأفراد متساوين في دفع مبلغها على الرغم من اختلاف المركز المالي لكل شخص، ولقد تطور نظام الضريبة على الأشخاص بشكل واضح عندما تطورت النشاطات الاقتصادية لتغطي فعاليات جديدة لم تكن تعرفها المجتمعات القديمة وأصبح دخل الأفراد متباين بشكل أكثر وضوحاً من مهنة إلى أخرى، فأصبح الشخص يدفع الضريبة حسب الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها إذ أن طبيعة المهن التي يمارسها الأشخاص قد انعكست على تقسيم المجتمع إلى طبقات تحتوي كل طبقة على أصحاب المهن الواحدة، حيث قسم المجتمع إلى أربع طبقات رئيسية وهي العمال، المزارعون، الملاك التجاري وطبقة الأغنياء.

ويلاحظ في الضريبة على الأشخاص أن مجال تطبيقها في الأنظمة المالية الحديثة أصبح محصوراً جداً ولا تشكل أية أهمية في ظل النظم الضريبية الحديثة لأنها لا تراعي اعتبارات العدالة، أما الضرائب على الأموال فهي تلك الضرائب التي تجعل أموال الشخص أساساً لفرض الضريبة، وهي عكس الضرائب على الأشخاص فهي تراعي اعتبارات العدالة لتغطية جميع أوجه النشاط الاقتصادي.¹

2. الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة:

1.2. نظام الضريبة الواحدة: وهو النظام الذي تعتمد الدولة فيه على ضريبة واحدة فقط أو على ضريبة رئيسية واحدة للحصول على ما يلزمها من موارد مالية.

¹ فتحي أحمد نياض عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص، ص 140، 141.

2.2. نظام الضريبة المتعددة: وهي التي تستمد الدولة وما يلزمها من أموال ضرائب متعددة تصيب كل منها وتعتبر هذه الضريبة المتعددة أفضل من الضرائب الواحدة بما تتصف به من مزايا ولأنها تتلاقى في عيوب النظام السابق¹.

ثالثاً / التصنيف على أساس ظروف وضع الضريبة :

حسب هذا المعيار يمكن تفرقة في تصنيف الضريبة وذلك من خلال نقطتين أساسيتين:
الأولى تتمثل في التفرقة بين الضريبة التوزيعية والضريبة القياسية ومن جهة الثانية تكون التفرقة بين الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية .

1. الضريبة التوزيعية والضريبة القياسية :²

1.1. الضريبة التوزيعية: يقصد بالضريبة التوزيعية تلك التي لا يحدد المشروع معدلها مسبقاً، ولكنه يقوم بتحديد حصيلتها الإجمالية، وفي مرحلة تالية يقوم بتوزيع هذه الحصيلة على المكلفين بها بمساعدة الأجهزة الإدارية في المناطق المختلفة بحسب ما يملكه كل فرد من المادة الخاضعة للضريبة وحينئذ يمكن معرفة معدل الضريبة.

ومن أجل توضيح ذلك نفترض أن الدولة تحتاج إلى مبلغ عشرة ملايين دينار جزائري كضريبة على دخل العقارات المبنية في الدولة فيقوم المشرع مستعيناً بالأجهزة الإدارية المتخصصة بتوزيع هذا المبلغ الخاص بكل جماعة محلية مثل على الأفراد المقيمين فيها والخاضعين لهذه الضريبة ، وهنا فقط في هذه المرحلة يتم معرفة معدل الضريبة، الذي يعد النسبة بين مقدار الضريبة الذي يدفعه الفرد وبين مقدار المادة الخاضعة للضريبة التي يملكها الفرد.

¹ د. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 30.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سابق، ص، 79-81 .

2.1. الضريبة القياسية: يقصد بالضريبة القياسية أو كما يفضل تسميتها بالضريبة التحديدية تلك التي يحدد المشرع معدلها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية بصورة قاطع، تاركا أمر تحديدها للظروف الاقتصادية ويتم تحديد الضريبة القياسية بفرض معدل معين يتناسب مع قيمة الخاضعة للضريبة، إما في صورة نسبة مئوية على إجمالي وعاء الضريبي وإما في صورة مبلغ معين يتم تحصيله عن كل عنصر من عناصر المادة الخاضعة للضريبة، وبذلك فإن المكلف بها يعلم مسبقا مقدار الضريبة الواجب دفعها.¹

2. الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية:

1.2. الضريبة النسبية: يقصد بها النسبة المئوية الثابتة للاقتطاع الذي يفرض على المادة الخاضعة للضريبة ولا تتغير قيمتها ، وخير مثال على ذلك الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر، أين تفرض كل منها بمعدلين ثابتين يقدر كلاهما بـ 19 % و 25 % ولا يتغير المعدل بتغير قيمة المادة الخاضعة للضريبة وتزداد الحصيلة الضريبية في الضريبة النسبية بنفس الزيادة في قيمة المادة الخاضعة لها.²

2.2. الضريبة التصاعدية : نجد في هذا النوع علاقة طردية بين الدخل والمعدل فكلما زاد الدخل زاد المعدل المطبق وتفرض هذه الضرائب بنسب تتزايد بتزايد قيمة الوعاء الضريبي وهذا الأسلوب واسع الانتشار وهناك أشكال مختلفة لتصاعدية، منها التصاعدية بالطبقات التي ترتب طبقات الممولين تصاعديا بالنسبة للثروة والدخل ثم تفرض الضريبة بنسبة متزايدة كلما انتقلنا إلى طبقة أكثر ثراء أو التصاعدية بالشرائح حيث تقسم الدخل الممول إلى عدة أقسام أو شرائح ثم تفرض الضريبة بنسبة مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة إلى أخرى وتعتبر هذه الطريقة أكثر عدالة من الأولى كونها تراعي الشرائح السابقة للشريحة التي يقع فيها الدخل.³

¹ مرجع نفسه، ص 81.

² د. محمد عباس محرز، المدخل إلى الجباية والضرائب، مرجع سابق، ص، ص، 60-69 .

³ عبد الحميد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة ، مرجع سابق، ص 10.

ثالثاً/ التصنيف الاقتصادي للضريبة:

أن الغاية من هذا التصنيف هو الأخذ بعين الاعتبار الطابع الاقتصادي للضريبة دون أن يحدث هناك خلط بين الطابع الاقتصادي والدور الاقتصادي للضريبة .

ومن خلال هذا يمكننا التمييز بين:

1. **الضرائب على الدخل:** وتتمثل الضرائب على الدخل في تلك الضرائب التي تتخذ من الدخل وعاء لها أي

أن المادة الخاضعة للضريبة هو الدخل الذي يتولد للشخص الطبيعي أو المعنوي¹.

2. **الضرائب على رأس المال:** هي تلك الضرائب التي تتخذ من رأس مال وعاء لها ويقصد برأس مال مجموع الأموال

العقارية والمنقولة التي يمكن تقديرها بالنقود والتي يملكها الشخص في لحظة معينة، سواء كانت منتجة

لدخل نقدي أو عيني أو لخدمات أم عاطلة عن إنتاج أي دخل².

3. **الضرائب على الاستهلاك:** تفرض هذه الضريبة بمناسبة واقعة الاستهلاك أو إنفاق الفرد لدخله، وهي

ضريبة متنوعة ومتعددة فهي تفرض بمناسبة استعمال الفرد لدخله للحصول على السلع والخدمات التي

يحتاج إليها³.

4. **الضرائب على التداول والتصرفات:** لا تفرض هذه الضرائب على الدخل عند تحققه أو إنفاقه وإنما تتسحب

على الدخل والثروة عند تداوله أو التصرف فيه، وبذلك نلاحظ أن عدد من التشريعات المالية الحديثة

تفرض الضرائب على تداول الأموال أو انتقالها وكذلك على التصرفات القانونية ، وتعد ضريبة التسجيل

والطابع أمثلة حية لهذه الضرائب، وإن كانت معظم التشريعات المالية تطلق عليها تسمية رسوم إلا أنها

في الحقيقة ضرائب بالمعنى الفني لهذه الفريضة⁴.

¹ د. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، مرجع سابق، ص 130.

² د. أ. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص 134.

³ د. رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص 138.

⁴ عبد الحميد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 9.

المطلب الثالث: قواعد العامة للضريبة و أهدافها

• الفرع الأول: قواعد العامة للضريبة

يقصد بالقواعد الأساسية التي تحكم الضريبة مجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب على المشرع الاسترشاد بها و مراعاتها وهو بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة، لأن هذه القواعد تحقق مصلحة للممول و مصلحة الخزينة العامة وهذه القواعد هي بمثابة دستور عام ضمني تخضع له القاعدة القانونية الضريبية. ولهذا يجب على الدولة أن تحترم هذه القواعد وعدم الخروج عليها وإلاّ اعتبر هذا الخروج تعسف من طرف الدولة في استعمال حقها في فرض الضرائب.

وتتلخص هذه القواعد فيما يلي:

أولاً/ قاعدة العدالة والمساواة: وحسب هذه القاعدة يجب أن يشترك كافة رعايا الدولة في تحمل نفقات الدولة وحسب قدرتهم أي بنسبة دخله الذي يحصل عليه.¹

ثانياً / قاعدة اليقين : وفقا لهذه القاعدة فإن الضريبة يجب أن تكون محددة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام والغرض من ذلك هو أن يكون الممول على علم يقيني بمدى التزامه بصورة واضحة لا تثير اللبس فيعرف مقدما موقفه الضريبي وسعر الضريبة وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها بالإضافة إلى مدى معرفة حقوقه تجاه الإدارة المالية والدفاع عنها.²

ثالثاً/ قاعدة الملائمة: وتعني هذه القاعدة أن كل ضريبة يجب أن تجني في نسب الأوقات وبالأسلوب الأنسب للمكلف حتى تتجنب إزعاجه ويكون التكليف سهلا عليه، فأنسب الأوقات لدفع الضريبة هي وقت حصول المكلف بها على دخله، ومن هذا القبيل أن تجني الضريبة على حاصلات الأرض بعد جني المحاصيل

¹ د. محمد خصاونة ، المالية العامة النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 92.

² د. رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مرجع سابق، ص 113.

والضريبة على الأرباح بعد الحصول عليه وبالطريقة التي تتناسب مع طبيعة المادة الخاضعة للضريبة كطريقة الحجز عند المنبع بالنسبة للمرتبات والأجور ودخل الأوراق المالية والتحصيل المباشر بالنسبة للأرباح.¹

رابعاً/ قاعدة الاقتصاد: وتعني أن يتم تنظيم الضريبة وجبايتها بطريقة محكمة وبأقل تكلفة ممكنة لكي لا تضطر الدولة إلى التوسع في فرض الضرائب على الممولين بحجة تغطية نفقات تحصيل الضريبة.²

• الفرع الثاني : أهداف الضريبة

يتم فرض الضرائب تحقيقاً لعدة أهداف مالية واقتصادية وسياسية واجتماعية تتمثل أهم هذه الأهداف

فيما يلي:

أولاً/ الهدف المالي: وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، إذ رغم وجود عدة إمكانيات لتمويل الإنفاق العام فإن اللجوء إلى الضريبة يتميز بكونه إجراء غير تضخمي خاصة إذا ما تم اعتماد أنماط معينة من الضرائب كالضريبة على الدخل لتقليص حجم المداخل المتاحة للإنفاق الخاص أو الضريبة على الاستهلاك التي تعمل على كبح الطلب ومن بين المزايا التي يوفرها التمويل الضريبي قدرة على الإخضاع الضريبي غير المحدودة بخلاف الإصدار النقدي أو اللجوء إلى الاكتتاب العام.³

ثانياً/ الهدف السياسي: سواء فيما يتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية ففي الداخل تمثل الضريبة أداة في يد القوى الاجتماعية المسيطرة سياسياً في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، أما في الخارج فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثل استخدام الضرائب الجمركية (كمنح الإعفاءات والامتيازات الضريبية) لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها (كرفع أسعار الضرائب على واردات بعض الدول) من أجل تحقيق

¹ د. عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي، مرجع سابق، ص98.

² د. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، مرجع سابق، ص29.

³ عبد الحميد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص7.

أغراض سياسية¹.

ثالثا/ **الهدف الاقتصادي:** تستخدم الضرائب لتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض

الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الإنفاق وزيادتها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية، كما قد

تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين يمنحه فترة إعفاء محددة وإعفاء الموارد الأولية اللازمة لهذا النشاط

باعتباره نشاطا حيويا يحقق التنمية الاقتصادية².

رابعا/ **الهدف الاجتماعي:** ويتمثل هذا الهدف في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل لفائدة الفئات الفقيرة

محدودة الدخل وإعفاءهم من دفع الضريبة وتخفيف الأعباء على العائلات الكبيرة، وإعفاء بعض المؤسسات

والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة من الضرائب أو تقوم بفرض ضرائب مرتفعة المعدل على بعض

السلع التي ينتج عنها أضرار صحية كالمشروبات الكحولية والتبغ³.

المبحث الثاني: التنظيم الفني للضريبة وأثارها

بعدما تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم الضريبة وخصائصها والأسس والقواعد التي تقوم عليها، سنقوم

من خلال هذا المبحث إلى التطرق للتنظيم الفني للضريبة وأثارها.

المطلب الأول: التنظيم الفني للضريبة

• الفرع الأول: وعاء الضريبة

يتمثل وعاء الضريبة في النشاط الاقتصادي أو البند الذي تفرض عليه الضريبة وتحصل منها، فإذا

فرضت ضريبة على المرتب اعتبر وعاء الضريبة باعتباره البند الذي فرضت عليه الضريبة وأخذت منه، عموما

¹ نبيل قطاف، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات، مرجع سابق، ص13.

² مرجع نفسه، ص13.

³ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سابق، ص34.

فانه توجد ثلاث مجموعات من الأوعية وهي تتمثل في الدخل والاستهلاك والثروة وتتمثل هذه الأنشطة الأساس أو الأوعية الاقتصادية، وتتأثر قيمتها بقرارات الأفراد فعل سبيل المثال يتخذ الأفراد يوميا العديد من القرارات والخيارات التي تؤثر على دخولهم، ومن خلال العمل أو التوقف عن العمل من خلال العمل وقت إضافي أو عدم القيام بأعمال إضافية.

• الفرع الثاني: سعر الضريبة

يمثل سعر الضريبة العلاقة بين مقدار الضريبة التي يتم تجميعها خلال فترة محاسبية معينة ووعاء الضريبة وبمعنى آخر فإن تقييم الضريبة على الأوعية أي النسبة بين الضريبة المدفوعة والوعاء الضريبي ويوجد في الواقع معنيين لسعر الضريبة هما سعر المتوسط للضريبة والسعر الحدي للضريبة.¹

أولاً/ **السعر المتوسط للضريبة:** هو عبارة عن القيمة النقدية للضريبة التي يتم تجميعها، مقسومة على القيمة النقدية لوعاء الضريبة أي أن:

$$\frac{\text{إجمالي الضريبة المدفوعة}}{\text{قيمة وعاء الضريبة}} = \text{السعر المتوسط للضريبة}$$

ثانياً/ **السعر الحدي للضريبة:** وهو عبارة عن مقدار الضريبة الإضافي الذي يتم تحصيله على جنبه إضافي لوعاء الضريبة كلما زاد هذا الوعاء أي مقدار ما يتم تحصيله كضريبة من كل جنبه إضافي لوعاء الضريبة.

$$\frac{\text{التغير في حصيلة الضريبة}}{\text{التغير في وعاء الضريبة}} = \text{السعر الحدي للضريبة}$$

¹ د. محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، تانيس سابقا، 2009، ص- ص 181 - 183.

هذان هما المعنيان للمقصود بمعدل أو سعر الضريبة حيث قد ينظر للسعر أو المعدل المتوسط الذي يدفعه الشخص إجمالي منسوبا إلى مجمل دخله، أو قد ينظر إلى هذا المعدل بشكل حدي أي إضافي بمعنى مقدار ما يدفعه الممول من ضريبة عن كل جنيه إضافي من دخله¹.

• الفرع الثالث: تحصيل الضريبة

يقصد بالتحصيل الضريبة بأنه عبارة عن مجموعة من العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزنة العامة وفقا للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الشأن، وبالتالي تصبح العلاقة مباشرة بين الإدارة الضريبة وشخص المكلف وينظم هذه العلاقة المشرع الضريبي من خلال عدة قواعد تضمن حدوث التحصيل دون أي عقبات يمكن أن تواجه المكلف أو الإدارة الضريبية.

و تتضمن هذه القواعد كل من الواقعة المنشئة للضريبة طرق تحصيل الضريبة، ضمانات تحصيل الضريبة، وستعرض فيما يلي إلى هذه القواعد الثلاثة:²

أولاً/ الواقعة المنشئة للضريبة:

يتولى القانون الذي يقرر فرض ضريبة معينة إلى تحديد القواعد العامة لها أي الشروط العامة اللازمة لتطبيق الضريبة ومن ثم فإن دين الضريبة لا يتحقق بذمة شخص ما لمجرد صدور قانون الضريبة وإنما يتطلب الأمر أن يتحقق بالنسبة له الشرط الذي حدده قانون الضريبة وهو ما يعرف بالواقعة المنشئة للضريبة، والتي تتمثل بحصول الدخل في نهاية السنة المالية بالنسبة للضريبة الدخل وتملك رأس المال الخاضع للضريبة بالنسبة للضريبة على رأس المال وعيوب السلعة محدود بالنسبة للضريبة الجمركية ، وتحديد لحظة نشوء الدين الضريبي في ذمة المكلف بالضريبة له أهمية كبرى من الوجهة القانونية، إذ تبدأ المواعيد القانونية في تلك اللحظة التي

¹ مرجع نفسه، ص184.

² د. رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مرجع سابق، ص، ص، 144، 145.

تبدأ فيها تحقق الواقعة المنشئة كما أن العبارة بالسعر السائد وقت تحققها ومن ثم فإن سعرا جديدا لا يسير بأثر رجعي، وإنما تستمر الدولة بتخصيص دين الضريبة على أساس السعر الذي كان سائدا وقت تحقق الواقعة المنشئة، كما أن التقادم الخاص بالضريبة يتحسب من لحظة نشوء دين الضريبة لتحقيق الواقعة المنشأ لها¹.

ثانياً / طرق تحصيل الضريبة:

الأصل العام أن يتم التحصيل عن طريق التزام المكلف بدفع الضريبة إلى الإدارة الضريبية من تلقاء نفسه دون مطالبته بأدائها في محل إقامته وتعد هذه الطريقة هي الشائعة وتسمى بطريقة التوريد المباشر لكن قد يتم دفع الضريبة بمعرفة شخص آخر غير المكلف بها وهو استثناء من القاعدة العامة ونجد هذه الطريقة في الضرائب غير المباشرة، فهناك المكلف القانوني بها وهناك المكلف الفعلي الذي يتحمل عبء الضريبة ويلتزم بدفعها للخزانة عامة.

هذه الطريقة أيضا في الضرائب على الدخل (الأجرور والمرتبات) وتسمى بالحجز عند المنبع، حيث يقوم صاحب العمل (المكلف القانوني) بخصم قيمة الضريبة من الدخل قبل توزيعه على المكلف الفعلي والذي يستلم الدخل صافيا غالبا من الضريبة، أما عن ميعاد تحصيلها ، فالقانون هو الذي يحدد هذا الميعاد وفقا لمصلحة الخزنة العامة ، فقد يكون شهري (مثل الضريبة على المرتبات والأجرور) أو سنوي مثل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فإن حصيلتها توزع على مدار العام دون أن يكون لها وقت محدد².

¹ د. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، مرجع سابق، ص 119.

² د. رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مرجع سابق، ص 146.

ثالثاً/ ضمانات تحصيل الضريبة:¹

حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب، فقد حدد القانون للخرينة العمومية العديد

من الضمانات وتتلخص أم هذه الضمانات فيما يلي:

- النص على حق امتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، حيث يتوفى في دين الضريبة قبل غيرها من الديون الأخرى، ويكون للخرينة العمومية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة ضماناً للتحصيل.
- تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة ويعتبر الحج هنا حجز تحفيظياً ولا يجوز التصرف في هذه الأموال إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب.
- منح المشرع الموظفين المختصين على مستوى المصالح الضريبية حق الاطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف بالضريبة أو الغير، من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة بل يجوز للنيابة العامة أن تطلعهم على ملفات أية دعوى مدين أو جنائية تساعدهم في تحديد مبلغ الدين، وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الإلتفاف قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق إدارة الضرائب .
- نرفض قاعدة " الدفع ثم الاسترداد" وهي قاعدة مقررة في التشريع الضريبي، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساس أو في مقدارها أو حتى استرداد والغرض من ذلك استقرار المعاملات الضريبية ومراعاة مصلحة الخزينة العمومية، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون في دفع دين الضريبة.

¹ د. محمد عباس محرزى، المدخل إلى الجباية والضرائب ، مرجع سابق، ص، ص128، 129.

- تعد كافة وسائل محاربة التهرب الضريبي في نفس الوقت ضمانات لتحصيل الضريبة.

المطلب الثاني: آثار الاقتصادية للضرائب

تبرز آثار الاقتصادية للضرائب عندما يتحقق استقرار عبئ الضريبة على المكلف معين، فإن لكل ضريبة آثار اقتصادية مباشرة و آثار اقتصادية غير مباشرة ،و لهذا يهدف المشرع الجبائي إلى إتباع أفضل السبل في وضع النظم والمعدلات الضريبية وهذا من أجل تحقيق أكبر حصيلة ضريبية ممكنة و بأقل الأضرار الممكنة.

من خلال هذا المطلب سنعرض في الفرع الأول آثار الاقتصادية غير مباشرة للضريبة، وفي الفرع الثاني آثار الاقتصادية المباشرة للضريبة.

• الفرع الأول: آثار الاقتصادية غير المباشرة

ويقصد به الآثار المشكلات المتعلقة بنقل عبئ الضريبة وهي استقرار الضريبة، انتشار الضريبة التخلص من عبئ الضريبة كلياً أو جزئياً، وهي على النحو التالي:

أولاً/ استقرار الضريبة:

يتمثل استقرار الضريبة في تحديد من يتحمل العبء الحقيقية لها فإذا تحمل المكلف القانوني نهائياً قيمة الضريبة فإن هذه الظاهرة تسمى بالاستقرار المباشر للضريبة.

ولا تشير هذه الظاهرة صعوبة لأنها تقلص من الدخل الحقيقي الصافي لمن يدفعها، أما إذا تمكن المكلف القانوني من قبل الضريبة إلى شخص آخر فإن هذه الظاهرة تسمى بالاستقرار غير المباشر للضريبة، وهذه الظاهرة تثير العديد من الصعوبات، فالاستقرار غير المباشر للضريبة يعني أن المشرع وفقاً لقواعد محددة، قد حدد شخص المكلف الذي يتعين عليه أن يتحمل عبئ الضريبة، فهناك علاقة قانونية بين المكلف بدفع الضريبة

والخزينة العمومية، إلا أن العبء النهائي للضريبة في هذا الإطار يتحدد بواسطة الظروف الاقتصادية المتغيرة التي تمكن من نقل عبئ الضريبة إلى شخص آخر غير المكلف القانوني، يشترط أن تربطه علاقة اقتصادية وهذا الأخير قد يتمكن من نقل عبئ الضريبة إلى ثالث وهكذا، ففي هذه الحالة يكون تحمل عبئ الضريبة غير مباشر، فيظل المكلف القانوني يدفع الضريبة للخزينة العمومية وفقا للعلاقة القانونية القائمة بينهما ولكن في النهاية يتحملها شخص آخر هو المكلف الفعلي، عن طريق العلاقة الاقتصادية بينه وبين المكلف القانوني ولكن على أي حال فإن عملية نقل العبء الضريبي لا تستمر إلى ما لا نهاية، ولكن تنتهي باستقرارها محققة بذلك ظاهرة انتشار الضريبة.¹

ثانياً/ انتشار الضريبة:

يتأثر دخل المكلف النهائي بعبء الضريبة بالنقصان بمقدار ما دفعه من دين الضريبة، وهذا يؤثر حتماً على إنفاقه على الاستهلاك فيقل خاصة عن السلع الاستهلاكية، وبالتالي تنتشر الضريبة بين المكلفين وتؤثر بصورة مباشرة على حجم استهلاكهم لكن انتشار الضريبة لا يستمر إلى ما لا نهاية ولكن عادة ما تتدخل ظروف وعوامل معينة لتخفف من حدة الانتشار وتؤدي إلى القضاء على فاعليته، و هكذا نجد أن هناك فوارق كبيرة بين ظاهرة نقل عبء الضريبة (استقرارها) وبين انتشارها وتتمثل هذه الفوارق في أن استقرار الضريبة لا يؤدي حتماً إلى إنقاص المكلف القانوني استهلاكه الخاص بينما ظاهرة الانتشار تؤثر على الاستهلاك خاصة السلع الاستهلاكية كما أن ظاهرة الاستقرار لا نجدها إلا في بعض الضرائب بينما ظاهرة انتشار الضريبة تشمل كافة أنواع الضرائب.²

¹ المرجع نفسه، ص، ص، 130، 131.

² د. رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مرجع سابق، ص 150.

ثالثاً/ التخلّص من عبء الضريبة:

تمثل الضريبة عبئاً على المكلف بها يدفعه إلى محاولة التخلّص منها إما بنقل عبئها إلى شخص آخر أو التخلّص من عبئها بصورة جزئية أو كلية، والذي يدفع الفرد إلى محاولة التخلّص من عبئها هو عدم وجود مقابل خاص يعود عليه مباشرة منها، كما أن إحساسه بثقل عبئها بصورة خاصة عندما يكون محمّل بالعديد من الضرائب أو عندما تكون معدلاتها مرتفعة تجعله يسعى بكل الطرق إلى محاولة التخلّص منها تخلص مسموح لا يخالف القانون ويسمى " التهرب الضريبي " وتخلص غير مسموح ويحدث مخالفة لأحكام التشريع الجبائي ويسمى " الغش الضريبي " ¹، سننظر إلى شرحها في المبحث الثالث.

• الفرع الثاني: آثار الاقتصادية المباشرة

تعد دراسة آثار الاقتصادية المباشرة للضرائب من أهم الوسائل التي تساعد المسؤولين على فهم الأوضاع المالية في الدولة وفي الحكم على نجاح السياسة الضريبية القائمة، أو في رسم سياسة ضريبية جديدة تحقق ما فشلت السياسة القائمة بتحقيقه وذلك نظراً لأن سياسة الضريبة يترتب على تحقيقها أهداف المجتمع وفي الحقيقة أن آثار الضرائب في هذه المجالات تتوقف إلى حد كبير على مقدارها من جهة وعلى الأوجه التي تستخدم من جهة أخرى، وفيما يلي سنتناول هذه الآثار ².

أولاً/ أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار:

قبل الدخول في تفاصيل الآثار المترتبة لا بد أن نشير أولاً بأول إلى القول بأن الاستهلاك يتوقف على عاملين أساسيين وهما حجم الدخل والميل الحدي للاستهلاك في حين يتوقف الادخار على نفس المحددات وذلك

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سابق، ص 169.

² د. محمد جمال ذنبيبات، المالية العامة والتشريع المالي، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2003، ص

عائد إلى كونه يمثل الجزء الباقي من الدخل، وهكذا فالميل يساوي واحد صحيحا منقوصا من الميل الاستهلاكي لأن الميل الاستهلاكي زائد الميل الادخاري يساوي واحد.

$$Y = C + S \longrightarrow S = Y - C$$

حيث:

$$Y = \text{الدخل}$$

$$C = \text{الاستهلاك}$$

$$S = \text{الادخار}$$

هذا وتؤثر في حجم الاستهلاك عوامل أخرى عديدة نذكر منها طبيعة توزيع المداخيل وأسعار الفائدة ودرجة توافر السلع والخدمات والتكوين السكاني.

وإذا كان حجم الاستهلاك والادخار يحددان وفقا للعوامل المحددة أعلاه فإن الأثر الأقوى للضرائب لا يقل أهمية ، ذلك أن لها تأثيرها المباشر عن طريق إنقاص القوة الشرائية في أيدي بعض الأفراد وبصفة غير مباشرة عن طريق التأثير في الكم الكلي المتاح من سلع وخدمات للاستهلاك.

ويختلف أثر الضريبة في الإنفاق الاستهلاكي باختلاف الطبقة الاجتماعية التي يقع على كاهلها العبء الضريبي، فإذا فرضت ضرائب جديدة مثلا أو زاد معدل إحدى الضرائب الأخرى القائمة فإن ذلك سيؤثر حتما على ذوي الدخل الضئيل فينخفض إنفاقهم لأن الضريبة اقتطعت جزءا من الدخل المخصص للإنفاق على اعتبار أنه لا يوجد في الأصل جزء فائض من الدخل المكلف مخصص للادخار هذا بالنسبة لطبقة ضئيلة الدخل، أما بالنسبة للطبقة ذات الدخل المتوسط فيتراوح أثر الضريبة في إنفاقها الاستهلاكي وفق ميلها الحدي الاستهلاكي، فإذا كان هذا الميل كبير لم يتأثر حجم الإنفاق، أما إذا كان هذا الميل ضئيلا فإن حجم الاستهلاك لابد أن ينقص، وبالنسبة للطبقة ذات الدخل المرتفع فإن الضريبة لا تؤثر في حجم الاستهلاك لأن هذه الطبقة

تميل عادة للمحافظة على مستوى معيشتها وتفضل التضحية بجزء من مدخراتها واستثماراتها في سبيل مواجهة العبء الضريبي الإضافي عن التنازل عن مستوى معيشتها الرفيع أما عن تأثير الضرائب في الادخار فإنه يمكن القول بصفة عامة أن هذا التأثير يتوقف إلى حد كبير على توزيع استهلاك السلع الخاضعة للضريبة بين مستويات الدخل ففي حالة فرض الضرائب على السلع التي تقبل على استهلاكها الغالبية من الأفراد، فإن آثار الضرائب تتركز في تخفيض الاستهلاك وفي حالة المنتجات التي يطلبها أصحاب الدخل مرتفعة فيرتفع أن يتركز أثر فرض الضرائب على هذه المنتجات فينعكس على ادخار هؤلاء الأفراد بالانخفاض¹.

ثانياً/ آثار الضرائب على الإنتاج

تؤثر الضرائب على الإنتاج من جوانب متعددة ومختلفة ويمكن حصر بعض هذه الآثار كما يلي:

- تؤثر الضرائب على حركة عناصر الإنتاج.
- تلعب الضرائب دوراً بارزاً في توجيه الإنتاج وتوزيعه على المناطق الجغرافية فإذا ما رغبت الدولة في إقليم معين فإن إعفاء المستثمرين من الضرائب أو تقليلها مقارنةً ببقية الأقاليم سوف يدفع المستثمرين نحو التوجيه نحو هذا الإقليم.
- تتميز الدول النامية بانخفاض مستويات الاستثمار فيها وهذا نتيجة لنقص رؤوس الأموال فيها فتستخدم الضريبة كأداة لجذب رؤوس الأموال الخارجية فالإعفاء الدائم أو المؤقت لأرباح رؤوس الأموال الأجنبية سوف يشجع المؤسسات والأفراد من الخارج الدولة على الاستثمار في مثل هذه الدولة، وبطبيعة الحال ستعكس هذه الاستثمارات على زيادة الإنتاج الوطني، ومن خلال هذا يجب الأخذ بعين الاعتبار حملة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية عند استخدام الضرائب كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك لما مثل هذه السياسة من تأثيرات قد تكون مردوديتها السلبية أكبر من مردوداتها الإيجابية.

¹حمودي ولد شيخنا، السياسة الضريبية في موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2002، ص- ص، 43- 45 .

- كذلك تلعب الضرائب دورا بارزا في زيادة الموارد المالية للدولة التي تعكسها في نفقاتها الاستثمارية العامة وبما يزيد من الإنتاج.¹

ثالثا/ أثر الضرائب على الأسعار:

تختلف آثار الضرائب على الأسعار حسب طبيعة الضريبة (مباشرة أو غير مباشرة) فتؤدي الأولى إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، حيث تفرص على الدخل والثروة مما يقلص من القدرة الشرائية للأفراد وهو ما يؤدي إلى تخفيض استهلاك فيقل الطلب النقدي على المعروض من السلع والخدمات، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، أما الضرائب الغير مباشرة فتؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث تفرص هذه الضرائب على السلع الاستهلاكية ذات الطلب المرتفع مما يقلل من عرضها فترتفع أسعارها خاصة إذا لم تقدم إعانات حكومية للدعم.²

رابعا/ آثار الضرائب على إعادة توزيع الدخل :

تمارس الضرائب أثرا ايجابيا من خلال إعادة توزيع الدخل بين طبقات أو فئات المجتمع وذلك باعتبارها تمثل اقتطاعا من دخول بعض الأفراد ووسيلة لتمويل النفقات العامة للدولة، ويمكن تحقيق الأغراض الاجتماعية للضريبة عن طريق الحد من التفاوت في الدخل بين فئات أو الطبقات الاجتماعية للمجتمع وتستخدم في ذلك عدة أساليب أهمها فرض ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع على أصحاب الدخل المرتفعة وتخفيف العبء على أصحاب الدخل المنخفضة .

وفي هذا الصدد يمكن الاعتماد على عناصر تشخيص الضريبة بتقدير الإعفاءات لشرائح الدخل الدنيا وإعفاءات الحد الأدنى للمعيشة واخذ الظروف العائلية في الاعتبار وكذلك مراعاة طبيعة مصدر الدخل ومختلف

¹ فتحي أحمد ذياب، عواد، اقتصاديات المالية العامة ، مرجع سابق، ص، ص، 170، 171.

² خديجة ثابتي، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مرجع سابق، 37 .

الظروف الشخصية للممول، ومما لا شك فيه أن الأثر النهائي للضرائب على إعادة توزيع الدخل والحد من التفاوت في توزيع لدخل بين طبقات المجتمع يتطلب أن تأخذ في الاعتبار أثر الإنفاق العام حيث يمكن لسياسة الإنفاق العام أن تدعم من الأغراض الاجتماعية للضريبة أو تعرقل نجاحها، الأمر الذي يتطلب أن تعمل السياسات في نفس الاتجاه، فإذا قررت الدولة زيادة النفقات العامة التي تمس أصحاب الدخل المنخفضة فإن الأثر الاجتماعي للسياسة الضريبية يمكن أن تدعم بشكل أكبر، أما إذا وجهت الحكومة نفقاتها العامة لخدمة أصحاب الدخل المرتفعة فإن الهدف الاجتماعي للضريبة لن يتحقق بشكل فعال.

أخيراً تجدر الإشارة إلى أن الضرائب غير مباشرة وهي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار تعتبر اشد عبئاً على أصحاب الدخل المنخفضة خصوصاً إذا ما أصابت سلعا ضرورية، ومن ثم فإن لها اثر عكسي على إعادة توزيع الدخل حيث تلقى بمزيد من الأعباء على كاهل أصحاب الدخل المنخفضة لصالح أصحاب الدخل المرتفعة، وعموماً فإنه يجب مراعاة الحذر في فرض ضرائب الاستهلاك والإنتاج حيث يتأثر بها أصحاب الدخل الثابتة بشكل أكبر نظراً لما تؤدي إليه من ارتفاع في الأسعار لا يقابله زيادة في مستوى الدخل فضلاً عن سهولة نقل عبئها الضريبي إلى المستهلك الأخير¹.

المبحث الثالث: ماهية السياسة الضريبية

تتمثل السياسة الضريبية في الخطة التي تسيير عليها الدولة، وذلك من أجل تحقيق أهدافها المختلفة سواء كانت أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية تختلف باختلاف السياسة الضريبية التي تنتهجها الدولة.

¹ د. محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ، ص 254، 255 .

المطلب الأول : تعريف السياسة الضريبية وخصائصها

• الفرع الأول: تعريف السياسة الضريبية

هناك عدة تعاريف للسياسة الضريبية سنوجزها فيما يلي:

- **التعريف الأول:** يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها "مجموعة من البرامج الضريبية المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة، مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع¹.
 - **التعريف الثاني:** تعرف السياسة الضريبية على أنها مجموعة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات².
 - **التعريف الثالث:** إن السياسة الضريبية ما هي في الواقع إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع³.
- من خلال تعاريف نستخلص تعريف لسياسة الضريبية: فهي عبارة عن مجموعة من برامج الضريبية تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع.

• الفرع الثاني: خصائص السياسة الضريبية

ينظر للسياسة الضريبية على أنها مجموعة متكاملة ومترابطة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات ومما لاشك في أن النظرة المتكاملة لمكونات السياسة الضريبية سوف تساهم مساهمة فعالة في مواجهة التناقضات التي تظهر في الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها.

¹ د. سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص9.

² د. شكري رجب العشماوي، د سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 320.

³ د. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية - مدخل تحليلي وتطبيقي -، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، مصر بدون ذكر سنة، ص12.

من خصائصها العامة أن نطاقها يمتد ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة وبذلك يمكن أن يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة، ومن الخصائص العامة للسياسة الضريبية أيضا أنها في الواقع ليست سوى أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع.¹

المطلب الثاني: أسس وأهداف السياسة الضريبية

• الفرع الأول: أسس السياسة الضريبية

يمكن ذكرها على النحو التالي:

- أن كل ضريبة يراد فرضها يجب إدماجها في إطار الوجود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة وهو ما يعني دراسة البيئة الضريبية بمختلف إبعادها وجوانبها باعتبارها من آليات والمرتكزات الرئيسية في السياسة الضريبية.
- تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام الضريبي.²
- التنسيق والتوفيق المناسب بين السياسة الضريبية والسياسات الأخرى بشكل مدروس والمعقلن الشيء الذي
- سيمكن من تدارك أي اثر قد يترتب على بعض القرارات التي ربما يفرزها واقع الرقابة في ظل الممارسة الميدانية.³

ومن جانبه وبهذا الخصوص دائما يلخص الأستاذ قنديل العناصر التي يرى أنها الأساس الذي يجب

اعتباره لأجل وضع سياسة ضريبية ناشطة وفعالة تلخص هذه العناصر في النقاط التالية:

¹ د. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 43.

² محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر، مرجع سابق، ص 102.

³ حمودي ولد شيخنا، السياسة الضريبية في موريتانيا، مرجع سابق، ص 37.

- تحسين الوسط الضريبي.
- وضع سياسة واضحة ومتناسقة.
- اختيار هيكل ضريبي مرن.
- وضع إستراتيجية لعملية فرض الضرائب.¹

• الفرع الثاني: أهداف السياسة الضريبية

يمكن حصر أهم الأهداف فيما يلي:

أولاً / تحقيق الاستقرار الاقتصادي: وذلك لما لسياسة الضريبية من تأثير على التغيرات في الإيرادات الضريبية ومستويات الإنفاق العام، وكذا في المتغيرات النقدية الأخرى²، كما يمثل الاستقرار الاقتصادي إحدى الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية، ويعني هذا تحقيق عمالة كاملة دون التضخم.

ثانياً / تحقيق النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا ضمن الأهداف العامة التي يراد تحقيقها ونعني بالنمو الاقتصاد الزيادة في الدخل الحقيقي السنوي بنسبة إلى الزيادة في عدد السكان خلال نفس الفترة. وسعيا إلى هذه الحقيقة نجد الدولة نفسها مجبرة على القيام بدور المساعد والمحرك لإنعاش النمو الاقتصادي وذلك بتحسين مستوى معيشة السكان، ويكون ذلك في الغالب بتحقيق العبء الضريبي المفروض على الدخل المتاح للعائلات أو على الأنشطة المراد نموها³.

ثالثاً / إعادة توزيع الدخل: تؤثر السياسة الضريبية على الحصص النسبية للدخل القومي الموجهة لمختلف الشرائح والفئات في اتجاه تخفيض الفوارق بين المداخيل أين تقوم الضريبة بدور المصحح لحالة التوزيع الأولي

¹ المرجع نفسه، ص 137.

² محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تاسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر، مرجع سابق، ص 102.

³ حمدي ولد شيخنا، السياسة الضريبية في موريتانيا، مرجع سابق، ص 38.

إلا أن تحقيق هذا الهدف يجعل أصحاب القرار أمام موقفين : إما اختيار كفاءة تخصيص الموارد وإما اختيار العدالة الضريبية .

رابعاً/ تمويل التدخلات العمومية: وهذا الهدف هو الهدف الأصلي والثابت للضريبة ورغم وجود عدة إمكانيات لتمويل الإنفاق العام فإن اللجوء إلى الضريبة يتميز بكونه إجراء غير تضخمي، خاصة إذا اعتمد أنماطاً معينة من الضرائب، كالضريبة على الدخل التي تعمل على تقليص حجم المداخل المتاحة للإنفاق الخاص، وحتى الضريبة على الاستهلاك فإنها تعمل على كبح الطلب (ارتفاع الطلب مصدر من مصادر التضخم) .

خامساً/ توجيه المعطيات الاجتماعية: من خلال حفز الزواج، تشجيع أو تنشيط الإنجاب، الوقوف به عند مستوى معين أو هذا ما يعرف بشخصية الضريبة التي تراعي الأوضاع والمواقف الاجتماعية، كما تلعب الضريبة دوراً أساسياً في التخفيف من حدة بعض الأزمات كأزمة السكن من خلال الإعفاءات الممنوحة لمداخل الإيجار أو الشراء الأراضي لبناء المساكن الاجتماعية.¹

المطلب الثالث: محددات السياسة الضريبية

وهي عوائق لا تسمح ببلوغ السياسة الضريبية لأهدافها وكذا استمرارها شكل ومن خلال تحليلها مضمونا سوف يتبين لنا معرفة بعضها والقضاء النسبي على بعضها الآخر يساعد إذا أخذنا باعتبارنا على ضمان استمرارية النظام الجبائي وتدعيم القرار الضريبي، وتتكون هذه المحددات من مظهرين: الضغط الضريبي والغش و التهرب الضريبي.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص، ص، 171، 172 .

• الفرع الأول: الضغط الضريبي

نقصد بالضغط الضريبي نسبة الاقتطاعات الجبائية إلى الدخل أو نسبة المساهمة المالية للمجتمع

في تحمل العبء الضريبي، وتكون هذه النسبة كلية قطاعية، أو فردية.¹

• الفرع الثاني: التهرب والغش الضريبي

أولاً/ التهرب الضريبي:"

يقصد به محاولة الممول التخلص من الضريبة وعدم الالتزام القانوني بأدائها كما يجب أن نفرق بين

التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، حيث أن التهرب الضريبي يحصل بالمخالفة القانونية وذلك بعد الالتزام

بأداء الضريبة، أما التجنب الضريبي فيحصل بعدم إنشاء واقعة التي يتناولها القانون بالضريبة كرفض استلام

السلعة المستوردة لتجنب دفع الضريبة الجمركية أو كرفض الإنفاق الاستهلاكي بالاقتناع عند شراء السلع

الاستهلاكية، لتجنب دفع الضرائب غير المباشرة...الخ، ولا شك أن التجنب الضريبي لا يعتبر مخالفة للقانون

ولا يعتبر تهرباً حقيقياً من الضريبة.²

ثانياً/ الغش الضريبي: و يسمى أيضاً بالتهرب الضريبي غير المشروع، وترتبط هذه الظاهرة بفكرة الهروب من

الواجبات الضرائب وتقادي تحمل العبء الضريبي³، كما تختلف أشكاله باختلاف نوع الضريبة التي يراد التهرب

منها، إذا كانت الضريبة مباشرة أو غير مباشرة وكذلك باختلاف هدف التهرب إما أن يكون تهرباً كلياً أو تهرباً

جزئياً.⁴

¹ محمد فلاح ، السياسة الجبائية- الأهداف والأدوات-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 ص 69.

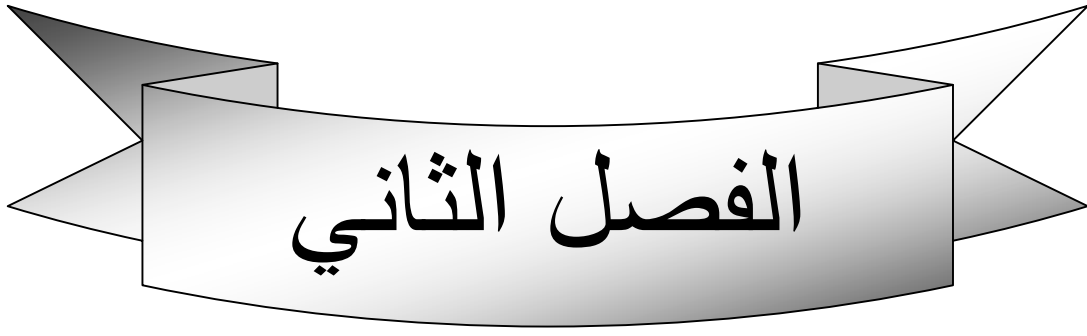
² د. محمود حسين الوادي وآخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2014، ص،ص، 114، 115.

³ محمد فلاح، السياسة الجبائية- الأهداف والأدوات، مرجع سابق، ص 73.

⁴ د. محمود حسين الوادي وآخرون، المالية العامة من المنظور الإسلامي، مرجع سابق، ص 115.

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا للإطار النظري للضريبة، استخلصنا أن الضريبة هي عبارة عن اقتطاع مالي يدفعه الأفراد جبراً للدولة من أجل تمويل الميزانية العامة وبدون مقابل مباشر كما أنها تعد أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية فهي تعمل على تحقيق مصالح الأفراد وإشباع احتياجاتهم ومن ثم ينشأ بين الأفراد تضامن اجتماعي حيث يلتزم بموجبه كل واحد منهم بأداء الضريبة المفروضة عليه، وإذا كانت للضريبة عدة مبادئ تحكم فرضها فإنّ لها عدة قواعد فنية تنظمها وذلك ابتداءً بربطها ثم تصنيفها وتحصيلها في الأخير.



الميزانية العامة وكيفية
علاجها من العجز

تمهيد :

تعتبر الميزانية العامة أحد أهم الأدوات التي تستعملها الدولة المعاصرة لتنظيم عملياتها المختلفة، بل أنها الأداة التقليدية التي لا تكاد أي دولة من الدول تعمل من دونها وهذا راجع لأهمية الدور الذي تلعبه في مختلف الجهات الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هناك مشكل قد يواجه الميزانية العامة وهو العجز والذي من أعقد وأخطر المشاكل التي تواجه ميزانية كافة الدول، ويمكن النظر إليه على أنه أهم المحاور الرئيسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة، وأن حجم هذا العجز ونطاقه وطبيعته يرتبط بدرجة كبيرة بمدى كفاءة الدولة في إدارة المال العام من حيث تحصيله وأسلوب تخصيصه لتمويل مختلف مجالات الإنفاق العام وإضافة إلى ذلك فإن العجز الميزانية العامة وأسلوب تمويله يترتب عليه العديد من المخاطر والآثار التي تؤثر على قدرة الدولة في انجاز معدلات نمو الحقيقية .

و للإلمام أكثر بالميزانية العامة ومبادئها ومراحل إعدادها وبمشكل العجز الذي قد تواجه والآثار المترتبة عليه والطرق المستخدمة لتمويله، سنتطرق إلى كل هذه العناصر من خلال هذا الفصل والذي يتضمن المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة
- المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة
- المبحث الثالث: تمويل عجز الميزانية العامة بواسطة الضرائب

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة

تعتبر الميزانية بمثابة المرآة العاكسة للدولة وذلك نظرا لأهميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولذلك فإن أي دولة يجب أن تكون لها ميزانية خاصة بها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف مفاهيم المتعلقة بالميزانية العامة.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة وخصائصها

• الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة

هناك عدة مفاهيم مختلفة للميزانية العامة وذلك حسب قوانين كل دولة ، سوف نوجزها فيما يلي:

- **تعريف الروسي:** لقد عرف الميزانية بأنها " الخطة المالية الرئيسية لتكوين الصندوق المركزي العام للدولة واستخدامه من الموارد النقدية للدولة الروسية الاتحادية"¹.
- **تعريف الأمريكي:** لقد عرف القانون الأمريكي الموازنة العامة بأنها " صد تقدر فيه نفقات السنة التالية ووارداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم، واقتراح الجباية المبسطة فيها"².
- **تعريف القانون الفرنسي:** عرف الموازنة بأنها الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها ويؤذن بها ويقررها البرلمان في قانون الميزانية الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية للمرسوم الصادر في جوان 1956³.

¹ د. حسين عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهاني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، 2007، ص 95.

² د. جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 39.

³ عبد القادر بن حمادي، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات - دراسة حالة الجزائر-، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة وهران، ص 2.

- **تعريف القانون العراقي:** فقد عرفها قانون أصول المحاسبات العامة العراقي رقم 28 سنة 1940 المعدل بأنها " هي الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة نعين في قانون الموازنة"¹

- **تعريف Georges للموازنة:** ولقد عرفها على أنها خطة عمل يتم تخطيط لها كتوقع وتقييم مسبق للنفقات و الإيرادات العامة للسنة المقبلة².

- **تعريف المشرع الجزائري:** لقد عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة، حسب القانون 17-84 المتضمن قوانين المالية بأنها " وثيقة تشريعية يتم بواسطتها تقدير وتأشير سنويا النفقات والإيرادات النهائية للدولة بهدف السماح للسير الحسن للمصالح العمومية وتجسيد أهداف المخطط السنوي للتنمية"³.

أما حسب المادة 3 من القانون 21-90 المتعلق بالمحاسبة العمومية بأنها" الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال وترخص بها "⁴.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الموازنة العامة للدولة هي عبارة عن خطة مالية تضعها الدولة في شكل وثيقة، تشمل بشكل تفصيلي كل من الإيرادات والنفقات لفترة مقبلة، والتي هي عادة لمدة سنة واحدة ويتم إقرارها من السلطة التشريعية .

• الفرع الثاني: خصائص الميزانية العامة

من خلال التعاريف السابقة للميزانية العامة للدولة تتضح لنا خصائصها التالية:

- الميزانية هي خطة مالية للدولة.

¹ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة، دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، القاهرة، 2015، ص 145.

² Georges Vedel , **Les Finances Publiques**, Librairie Armand colon , paris,1983,p 53

³ القانون رقم 84/17 المؤرخ في 7 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد28، المادة6.

⁴ القانون رقم 90 / 21 المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية ، الجريدة الرسمية ، العدد 35.

- الصفة التقديرية للموازنة العامة¹.
- إن الميزانية العامة هي التعبير المالي لبرنامج العمل الحكومي وهي انعكاس لدور الدولة في النشاط.
- إن الميزانية العامة هي برنامج يوضح أهداف المجتمع التي تسعى الدولة لتحقيقها.
- إن الميزانية العامة هي برنامج عمل تنفذه الحكومة ويراقبه المجلس التشريعي².
- التوازن بين الاحتياجات والإمكانات المالية أي أن يكون هناك توازن بين حجم النفقات المقترحة والمصادر المالية اللازمة لتغطيتها.
- الإعداد المستمر (الدوري) لخطة الميزانية حيث توضع خطة الميزانية عادة لفترة زمنية محددة (سنة واحدة)³.

المطلب الثاني: مبادئ ومراحل دورة الميزانية العامة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مبادئ ومراحل دورة الميزانية العامة فيما يلي:

• الفرع الأول: مبادئ الميزانية العامة

يتعين على السلطة التنفيذية وهي بصدد تحضير الميزانية أن تضع في اعتبارها عددا من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة وتتمثل هذه المبادئ في ما يلي:

أولاً/ مبدأ وحدة الميزانية: يعني مبدأ وحدة الموازنة أن ترد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن صك واحد أو وثيقة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، يؤدي هذا المبدأ إلى سهولة تحديد نسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى مجموع الدخل الوطني بوجود أرقامها في صك واحد للموازنة وهناك بعض الاستثناءات من مبدأ وحدة الموازنة وأهمها:

¹ محمد شاكور عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص 4.

² محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2009، ص 5

³ ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015، ص، 361، 362

1. الموازنة الملحقة: وهي منفصلة عن ميزانية الدولة، وتمثل الهيئات التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة.
2. الموازنة الاستثنائية: تعد لأغراض مؤقتة أو غير عادية وبموارد استثنائية وتضم إلى جانب الموازنة العادية.
3. حسابات خارج الموازنة: هي حسابات ليس لها علاقة مباشرة بإيرادات ونفقات الموازنة ونشرف عليها الخزينة العمومية للدولة.¹

ثانياً/ مبدأ عمومية الميزانية: ويعني هذا المبدأ أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقاصة بين الاثنين، وهذا المبدأ يكمل مبدأ وحدة الميزانية.²

ثالثاً/ مبدأ سنوية الميزانية: تساعد الحياة المالية للدولة (السنة المالية) على تمكين البرلمان من مراقبة الحكومة، ومبدأ السنوية الميزانية ليس مطلقاً، بل ترد عليها استثناءات من بينها الميزانيات المخصصة للبرامج والمخططات الاقتصادية والاجتماعية التي يستغرق تنفيذها في الميدان عدة سنوات، وتختلف بداية السنة المالية من دولة لأخرى.³

رابعاً/ مبدأ عدم التخصيص الميزانية: يقضي هذا المبدأ أن لا يتم تحديد إيرادات معينة في الموازنة لأوجه إنفاق محددة بل تجمع كافة الإيرادات في جانب واحد ويقابلها في الجانب الآخر قائمة بالنفقات تدرج فيها كافة المصروفات المتعلقة بالسنة المالية.

فتخصيص إيرادات معينة لجهة معينة يؤدي إما إلى زيادة الموال المتوفرة لديها وقد يزيد على احتياجاتها مما يؤدي إلى الإسراف والتبذير بما يؤدي إلى قصور الموال لديها مما يعرقل أدائها لعملها على الوجه المطلوب

¹ عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر (1990- 2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك والتأمينات، جامعة مسيلة، 2012، ص، ص، 42، 43.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2012، ص 339.

³ د. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص 134.

لذلك فإن مبدأ عدم التخصيص يساعد على الحصول على أكبر فائدة ممكنة من استخدام الموارد المالية المتوفرة للدولة وذلك لمواجهة احتياجاتها طبقاً لأهمية أوجه الإنفاق في سلم الأولويات¹.

خامساً/ مبدأ توازن الميزانية: يقصد بمبدأ توازن الميزانية هو توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة،² وإلا اعتبرت الميزانية غير محققة لمبدأ التوازن، وإذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية³.

• الفرع الثاني: مراحل دورة الميزانية العامة

يقصد بدورة الميزانية العامة مجموع المراحل التي تمر بها الميزانية من إعداد وتنفيذ ومراقبة وإعادة إعدادها

مرة ثانية لفترة مستقبلية وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

أولاً/ مرحلة إعداد الميزانية العامة:

حيث تتولى السلطة التنفيذية إعداد وتحضير الموازنة العامة، حيث تقوم بتحديد النفقات العامة التي يتعين إنفاقها في السنة المقبلة، ونفس الشيء بالنسبة للإيرادات العامة، بمعنى تقوم السلطة التنفيذية بإعداد تقديرات للميزانية العامة، وذلك من خلال وضع بيان للنفقات العامة والإيرادات العامة في فترة مقبلة وبصورة منفصلة.

¹ د. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان ، الأردن، 2015، ص146.

² د. علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 97.

³ د. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، مرجع سابق، ص 134.

وتتولى الحكومة تحضير وإعداد الميزانية العامة وتبدأ هذه المرحلة عادة بقيام أصغر الوحدات الحكومية التابعة للوزارات والمؤسسات والهيئات العامة، كل واحدة منها بإعداد تقديراتها لما يلزمها من نفقات وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية.¹

ففي الجزائر وزير المالية له صلاحية تحضير وإعداد الميزانية العامة من خلال إعطاء الضوء الأخضر لمختلف الوزارات لتحديد نفقاتها العامة، والوزارات ترسل لمختلف المديرات والوحدات التابعة لها إشارة توقع نفقاتها العامة، حيث تقوم كل وزارة بتصحيح الأخطاء وتنقيح المعطيات والالتزام بأهداف المخطط الوطني كما أن لوزير المالية حق رفض أو قبول بعض نفقات وإيرادات القطاعات.²

ثانياً/ مرحلة اعتماد الميزانية العامة:

هو مسؤولية السلطة التشريعية التي تتوب عن الشعب باعتبار أنها جهة الاختصاص التي تتولى مراجعة الحكومة في جميع الأعمال التي تقوم بها، ويعتبر حق السلطة التشريعية في اعتماد الميزانية من الحقوق الرئيسية التي اكتسبتها السلطة التشريعية عبر التطور التاريخي.

وعليه فإن اعتماد السلطة التشريعية للموازنة لا بد أن يسبق التنفيذ، بمعنى أن السلطة التنفيذية لا تستطيع البدء في تنفيذ الموازنة إلا بعد اعتمادها من كرف السلطة التشريعية، وغالبا ما تكون هناك لجان مختصة لمناقشة مشروع الميزانية بعد عرضه من قبل السلطة التنفيذية، ومعظم ما يدور حوله نقاش هو جانب النفقات وعلى الأخص التغييرات المقترحة في مشروع الميزانية بعد التعديلات التي تجريها اللجان المختصة، وبعد الانتهاء من المناقشة وفي حالة الموافقة على اعتماد مشروع الميزانية تشرع السلطة التنفيذية في مباشرة مهامها

¹ عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في دول النامية - دراسة حالة الجزائر 1990-، مرجع سابق، ص 45.

² أبو منصف ، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 89.

وفي حالة عدم الموافقة يؤدي إلى تغير سياسي مثل استقالة الحكومة أو حل البرلمان وهذا الإجراء يتخذ في المجتمعات الديمقراطية.¹

ثالثاً/ مرحلة تنفيذ الميزانية العامة:

تتحمل السلطة التنفيذية في الدولة مسؤولية تنفيذ الميزانية من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ويقصد بتنفيذ الميزانية العامة تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة كم محدد في قانون الموازنة ويمكن شرح عملية تنفيذ الميزانية العامة على النحو التالي:

1. صرف بنود النفقات العامة: حيث يتم تحديد صرف المال العام بمقدار اعتمادات الصرف لكل بند من بنود النفقات العامة وتستند في ذلك السلطة التنفيذية إلى اعتماد مبدأ " تخصيص الاعتماد" حيث لا يمكن صرف مبلغ معين من غرض خصص له إلى غرض آخر لم يخصص له، وان استلزم الأمر وجب حصول السلطة التنفيذية على موافقة السلطة التشريعية ، كما تجدر الإشارة إلى أن صرف النفقات العامة ليس بالأمر السهل حيث تمر بمراحل متتالية:

- **عقد النفقة:** ومعنى ذلك أن تتخذ السلطة التنفيذية قرار ينتج عنه دين في ذمة الدولة يجب عليها سداد.
- **تحديد النفقة أو تصفية النفقة:** حيث يصدر من السلطة التنفيذية ما يسمى " بمذكرة التصفية" حيث تحتوي هذه المذكرة معلومات حول قرار السلطة التنفيذية بتقدير مبلغ الدين، ووقت استحقاقه، وانه لم يسدد بعد وتقديم ما يثبت ذلك بالوثائق الرسمية وبعدها يتم خصم مبلغ الدين من الاعتماد المخصص للنفقة.²
- **أمر بالصرف:** وهو الأمر الموجه إلى أمين الصندوق في الدوائر المعنية بدفع مبلغ من المال لشخص ما (الدائن) علماً أن هذا الأمر يصدر من جهة رسمية مفوضة لذلك.³

¹ محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، مرجع سابق، ص،27.

² سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان،2011، ص ، ص، 49، 50 .

³ د. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، مرجع سابق، ص 153.

– **الدفع:** ويقصد به الصرف الفعلي للمبلغ إلى صاحب الحق فيه أي دائن الدولة ، وهي المرحلة المحاسبية يراقب بصدها المحاسب العمليات الإدارية السابقة ليتأكد من توفر الاعتمادات المالية الكافية وسلامة إدراج النفقة في الفصل المعني وكذلك انجاز العمل المقصود بالدفع (عن طريق التأشير الخاصة) بعد ذلك يحرر المحاسب حوالة الدفع ليصيب المبلغ في الحساب البنكي أو البريدي الجاري أو بواسطة حوالة في شكل مبلغ نقدي لصاحب الحق (أو لفائدة المعني).¹

– **تحصيل الإيرادات العامة:** تتم عملية تحصيل الإيرادات العامة للدولة من خلال الجهات الحكومية المختلفة من وزارات والهيئات.... كل حسب اختصاصه وذلك في إطار ما نصت عليه القوانين والأنظمة الصادرة بهذا الخصوص، وتعتمد عملية جباية الإيرادات على قاعدة " عدم التخصيص للإيرادات العامة" أي أن تصب جميع الإيرادات في مجموعة واحدة دون أن نميز إيراد معين لسد نفقة معينة، ويتم توريد الأموال العامة إلى الخزنة الدولة، والتي هي عبارة عن عمليات وقيود محاسبة بحتة كما انه ليس شرطاً أن تتساوى الإيرادات العامة والنفقات العامة، أثناء تنفيذ الميزانية العامة قد يحصل طارئٌ يتطلب نوعاً جديداً من الإنفاق لذلك تلجأ التشريعية للموافقة على فتح اعتمادات إضافية تتمثل في:

– **الاعتمادات التكميلية:** وهي التي تقرر لتكملة اعتمادات واردة في الميزانية وثبت عند التنفيذ عدم كفايتها.

– **الاعتمادات غير العادية:** وهي التي تكون لمواجهة نفقات جديدة لم ترد في الميزانية العامة أصل.²

رابعاً/ مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة:

¹ جمال برقي، أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع تسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 42.

² سعاد سالكي ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر - دراسة بعض الدول المغرب العربي-، مرجع سابق، ص 50.

إن هدف الرقابة على الميزانية العامة هو حماية الأموال العمومية من كل أشكال الانحراف والغش والتلاعب، وهذا ما يفسر تعدد أشكال هذه الرقابة وتنوع طبيعتها واختلاف أهدافها وكثرة الهيئات والمؤسسات المضطلة بها .

1. الرقابة الإدارية : إن الرقابة الإدارية هي تلك التي تقوم بها الحكومة بنفسها من طرف موظفين حكوميين وهم الرؤساء عن العاملين بالحكومة على مرؤوسيههم ومن طرف وزارة المالية على الإدارات الحكومية المختلفة وذلك بواسطة قسم مالي خاص بزيادة على هذا فالمحاسب العمومي يقوم برقابة على الأمر بالصرف من خلال الانتقال من المرحلة الإدارية إلى المرحلة المحاسبية بالنسبة إلى عمليات تنفيذ النفقات والإيرادات .

كما تتضمن الرقابة الإدارية رقابة المراقب المالي والتي تهدف إلى:

- السهر على صحة توظيف النفقات بالنظر إلى التشريع المعمول به.
- التحقق مسبقا من توفر الاعتمادات.
- تقديم نصائح للأمر بالصرف في مجال المالية.
- إثبات صحة النفقات بوضع تأشيرة على الوثائق الخاصة بالنفقات أو تعليق رفض التأشيرة عند الاقتضاء.
- إعلام الوزير المكلف بالمالية شهريا بصحة توظيف النفقات وبالوضعية العامة للاعتمادات المقترح والنفقات الموظفة.¹

2. الرقابة السياسية الشعبية: تتم المراقبة السياسية عن طريق المؤتمرات الشعبية نفسها حيث تقوم بحاسبة

¹ فاطمة مفتاح، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص 64.

ومراقبة ومتابعة أعمال اللجان الشعبية بالبلديات، أضف إلى ذلك أن المؤتمرات الشعبية تقوم بمناقشة تقرير أمين اللجنة الشعبية (العامة والخاصة) للخرانة والمذكرات التي يقدمها ديوان المحاسبة كخلاصة لأعماله وقد تطلب المؤتمرات الشعبية إعادة النظر ومراجعة بعض الأمور الشائكة بصورة.¹

مستفيضة بهدف إظهار الحقيقة، كما يحقق لها طلب البيانات والتقارير التوضيحية الأخرى.

3. رقابة الأجهزة المستقلة: يقوم بغض الدول بإنشاء أجهزة مستقلة، وتنمط بها مهمة الرقابة على تنفيذ الميزانية

بل مراقبة كل التصرفات المالية وتستههدف من وراء ذلك الحفاظ على المال العام.

وعادة ما تتبع هذه الأجهزة رئيس الدولة حتى تتمتع باستقلال تجاه الوزارات المختلفة، كما تكلف هذه

الأجهزة بتقديم تقرير سنوي لرئيس الدولة تبين فيه كل ما قامت به من أعمال وما كشفت عنه الرقابة المالية

والمحاسبية من مخالفات وتوصيات الجهاز بشأنها لتلافي أي خطأ مستقبلي.²

4. مرحلة الإعفاءات من المسؤولية (تبرة الذمة): بعد انتهاء من عمليات الرقابة تأتي المرحلة الأخيرة

وهي الإعفاء من مسؤولية الميزانية وهذه المرحلة لا تتم إلا بعد مناقشة تقرير أمانة اللجنة الشعبية للخرانة من

قبل المؤتمرات الشعبية والخاصة بالسنة المالية المنصرمة، ومع الإعفاءات من المسؤولية تنتهي دورة الميزانية

العامة الواحدة، لتبدأ دورة الميزانية الجديدة للسنة القادمة وهكذا، إن تبرة الذمة هي مجرد عملية ذات مغزى

سياسي تتخلص فيها أمانة اللجنة الشعبية للخرانة من المسؤولية للسنة الماضية، لتبدأ بتحمل المسؤولية الجديدة

لسنة أو لسنوات مالية قادمة أخرى.³

المطلب الثالث: تبويب الميزانية العامة

¹ ميثم صاحب عجام، على محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص، 375.

² حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2006، ص 86.

³ ميثم صاحب عجام، على محمد مسعود، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 376.

إن تبويب الميزانية العامة يتجلى من خلال تبويب إيراداتها ونفقاتها والتي سنتناول كل منها على حدا

فيما يلي:

• الفرع الأول: تبويب الإيرادات العامة¹

أولاً/ التبويب القانوني: يستند هذا التصنيف على أساس استخدام الجماعات العمومية للقوة العمومية من عدمها في تحصيل الإيرادات العامة.

ثانياً/ التبويب المالي: يمكن من خلال هذا التبويب التمييز بين نوعين من الإيرادات.

1. الإيرادات العامة النهائية: فهي تلك الأموال التي تدخل خزينة الدولة بصفة نهائية ولا تتبعها تكلفة مما يجعلها خالية من أي التزام بالتعويض.

2. الإيرادات العامة المؤقتة: فهي تلك الموال ذات الطبيعة المؤقتة التي ينتج عنها تكاليف، وفي غالب الأحيان إجبارية ردها أو تعويضها.

ثالثاً/ التبويب الاقتصادي: يرتبط هذا التبويب بطبيعة الثروات التي تم الاقتراع منها، ومن هذا المنطق نميز في مجال الجباية مثل بين الضرائب على الدخل والضرائب على الاستهلاك.

• الفرع الثاني: تبويب النفقات العامة

أولاً/ التبويب الإداري:

تصنف النفقات العامة في الجزائر إداريا بحسب معيارين هما:

1. التبويب حسب الوزارات: يمثل التبويب حسب الوزارات القاعدة التي تصنف على أساسها ميزانية التسيير

في الجزائر حين توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير.

¹ فاطمة مفتاح ، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مرجع سابق، ص ، 50، 51 .

2. التبويب بحسب طبيعة الاعتمادات: من خلال هذا التبويب تخصص الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات بحسب طبيعتها أو أغراض استعمالها.

ثانيا/ التبويب الوظيفي:

- لا يعتبر التبويب الوظيفي مجهولا في الجزائر، حيث انه ورغم أن قانون المالية لا يقدم صورة عنه، غير انه ومن الإدارات المكلفة بالتخطيط والمالية تمت محاولات لتجميع النفقات العامة حسب الوظائف الكبرى للدولة، وهذا من اجل حساب عائد تكلفة الخدمات العامة الأساسية.
- وفي هذا الإطار تقسم الوظائف إلى أربع مجموعات كبيرة :
- الخدمات العامة وتضم الإدارة العامة، العدل الشرطة والدفاع.
 - الخدمات الاجتماعية والجماعية وتظم التعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي، والخدمات الجماعية (تعمير، سكن، ترفيه..).
 - الخدمات الاقتصادية المتعلقة أساسا بالفلاحة، الصناعة، النقل وغيرها.
 - النفقات غير القابلة للتخصيص، فائدة الدين العام، رد القروض، نفقات الشؤون الدينية وغيرها.¹

ثالثا/ التبويب الاقتصادي:

يمثل التبويب الاقتصادي للنفقات العامة أهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير للنفقات العامة على الاقتصاد، ووفقا لذلك تقسم النفقات إلى:

1. نفقات التسيير ونفقات التجهيز: إن نفقات التسيير أو الجارية هي التي تمثل الجزء الضروري من النفقات

¹ جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص، ص 36، 37.

العمومية وإلى جانبها توجد نفقات التجهيز الاستثمار التي تؤدي تنمية ثروة للجهة التي تقوم بها، أي أنها لا تهتم بضمان استمرارها فقط بل تؤدي إلى تحسين تجهيزها.

إن الطبيعة الاقتصادية لنفقات التجهيز تختلف عن طبيعة التسيير، حيث تؤدي نفقات التجهيز إلى توسع الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات العمومية.

2. نفقات المصالح أو الإدارية ونفقات التحويل أو إعادة التوزيع: تقوم هذه التفرقة، الخاصة بالنفقات العامة

على أساس معيار المقابل المباشر للنفقة العامة وعلى العموم تهدف نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات و الأدوات المقدمة للإدارة والتي هي ضرورية لتسييرها أو تجهيزها.

أما نفقات التحويل فهي نفقات تؤدي بدون مقابل مباشر، وتمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني فقد أقر المفهوم الحديث للدولة بالوظيفة الاجتماعية للهيئات العمومية، ومنذ ذلك الوقت أصبح مقبول أن تجري النفقات العامة بدون مقابل من أجل أهداف اجتماعية كالمنح للأشخاص المسنين والمنح العائلية وتعويضات الضمان الاجتماعي وغيرها.¹

رابعاً/ التبويب المالي:

يمكن أن تصنف النفقات أيضاً من حيث طبيعتها المالية وفي هذا الصدد نميز بين ثلاث أنواع من التكاليف هي: التكاليف النهائية، التكاليف المؤقتة والتكاليف التقديرية.

1. التكاليف أو النفقات النهائية: ويقصد بذلك أن يتم صرف النفقة بدون مقابل أو رجوع لها مستقبلاً،

حيث أن الأغلبية العظمى لتكاليف الدولة لها طابع النفقات النهائية، خاصة فيما يتعلق بميزانية التسيير.

2. التكاليف المؤقتة وعمليات الخزينة: تصنف العمليات المؤقتة لوحدها كونها تتميز بطابعها الزمني أي

أن لها مدة مؤقتة يلزم تأديتها خلالها، فهي إذا تمثل جزءاً من حركة الأموال الخارجية من الصناديق العمومية

¹ نفس المرجع، ص، ص، 37، 38 .

بصفة مؤقتة حيث تتبع لاحقا بعملية إيراد مناسبة لها، وتدخل ضمن هذه العمليات: العمليات المتعلقة بالخرينة أو القطاع المصرفي، وبالنظر إلى الطبيعة المالية الخاصة جدا لعمليات الخرينة فإنها تفيد خارج الميزانية العامة للدولة وتدرج في الحسابات الخاصة للخرينة.

3. التكاليف التقديرية أو الضمانات: يتعلق الأمر بعمليات إنفاق القروض وتتعد الدولة القيام بها إذا تحققت بعض الظروف، وبالتالي إذا لم يتحقق الشرط لا تتحقق النفقة الفعلية وأكبر مثال على ذلك هي التكاليف أو النفقات الإقتراضية التي تنتج عن الضمانات التي تمنحها الدولة لبعض القروض لتسهيل إصدارها من طرف هيئة عمومية.¹

المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة

يعتبر مشكل عجز الميزانية العامة من أهم المشاكل التي تعاني منها بعض الدول النامية والمتقدمة على حد سواء فإغلب الدول تعاني منه وتحاول الوصول إلى إيجاد حلول لمعالجة هذا المشكل خاصة الدول النامية هي التي تؤثر فيها بشكل أعمق، ومن هنا فإننا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على عجز الميزانية العامة.

المطلب الأول: ماهية عجز الميزانية العامة

• الفرع الأول : تعريف العجز

– تعريف الأول: يعرف العجز على انه الفرق بين إجمالي الإنفاق العام، وإجمالي الإيرادات العامة.²

¹ فاطمة مفتاح، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مرجع سابق ، ص 52.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى ، القاهرة، مصر 2003، ص

- **تعريف الثاني:** هو عبارة زيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات الحكومية، فالعجز بهذا المفهوم يعني أن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع حصيلتها من الإيرادات، وهذا ما يسبب تضخماً في الطلب على السلع بالمقارنة مع العرض.¹
- **تعريف الثالث:** العجز هو زيادة النفقات للدولة عن الإيرادات للدولة في الميزانية العامة بحيث لا يستطيع الإيرادات مجازة الزيادة المضطرة في النفقات العامة، فالنفقات هي التي تحدد غالباً حجم العجز وطبيعته حيث أن النفقات تميل غالباً إلى زيادة في مختلف دول العالم، وسبب هذا التزايد في النفقات هو تطور الحاجات العامة ونمو وظائف الدولة.²
- **تعريف الرابع:** يعرف عجز الميزانية العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة³، ويعرف هذا العجز بالعجز النقدي نظراً لتزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة.⁴
- ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن العجز هو عبارة عن زيادة في حجم النفقات العامة وتراجع في حجم الإيرادات العامة مما ينتج عنها إشارة سالبة في الميزانية العامة للدولة.

• الفرع الثاني: أنواع العجز

لعجز الميزانية العامة للدولة مجموعة من أنواع متعددة ومختلفة نذكر منها ما يلي:

¹ محمد المومني، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس عشر، جوان 2014، ص 279.

² الأمين لباز، طارق هزوشي، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهنات المستقبلية، يومي 23، 24، فيفري، 2011، ص 3.

³ سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق (2012 - 2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 68، ص 295.

⁴ نيفين فوج إبراهيم إبراهيم، أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك، مجلة البحوث الاقتصادية عربية، العدد 71، 2015، ص 79.

أولاً/ العجز الدوري للميزانية العامة : يحدث هذا النوع من العجز عندما نصل للمستوى القاعدي (حالة الكساد) للدورة التجارية، حيث أن معدلات البطالة تكون كبيرة جدا ومن ثم تزداد النفقات العامة، وعلى العكس تكون البطالة منخفضة في قمة الدورة التجارية (حالة رواج) لان هذا الوضع يعزز من العائدات الضرائب ومن ثم يؤدي إلى خفض في النفقات العامة.¹

ثانياً/ العجز الجاري للميزانية العامة: وهو ذلك العجز الذي يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.²

ثالثاً/ العجز المؤقت للميزانية العامة: ويرتبط هذا النوع بمستوى النشاط الاقتصادي وبالتقلبات الاقتصادية المؤثرة فيه.³

رابعاً/ العجز الشامل للميزانية العامة: ويتضمن حاصل طرح الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية مع عدم احتساب دخل الاقتراض من النفقات العامة المتضمنة فوائد القروض مع استبعاد اهتلاك ديون الحكومة.⁴

خامساً/ العجز التشغيلي للميزانية العامة: ويعرف العجز في ظل هذا المفهوم بأنه متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها قيمة الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام والتي تأخذ في الاعتبار معدلات التضخم السائد، بمعنى أن قيمة مدفوعات تلك الفوائد يراعى في تحديدها تعويض الدائنين عن الخسائر التي تلحق بهم نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار.⁵

¹ إيهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة النهضة، المجلد 13، العدد2، أبريل، 2012 ص6.

² لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة بسكرة ديسمبر، 2013، ص104.

³ مؤيد عبد الرحمان الدوري وآخرون، إدارة الموازنات العامة، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص49.

⁴ مسعود الدراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة مقدمة للنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم اقتصادية جامعة الجزائر، 2006، ص146.

⁵ حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص200.

سادساً/ العجز الهيكلي للميزانية العامة: إن هذا العجز يحدث إذا لم تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة فيصبح بذلك دائماً ولا يترجم بمجرد عدم التوافق بين الإيراد والنفقة، ولكن بعدم توازن الجهاز المالي كله ويرجع هذا الوضع في العادة إلى زيادة النفقات العامة بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد الوطني ككل بجميع مصادره، أي مقدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها ، وهو ما ينبئ بوجه عام عن كل خلل في هيكل الاقتصاد القومي نفسه إذا قد لا يكون الإنفاق العام منتجاً إنتاجياً كافياً.¹

المطلب الثاني: أسباب العجز

هناك العديد من أسباب التي تؤدي إلى الوقوع في العجز الميزانية العامة، ويمكن أن نقسم هذه الأسباب إلى أسباب تتعلق بنمو النفقات العامة وأخرى تتعلق بتراجع في الإيرادات العامة، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

• الفرع الأول: أسباب تتعلق بالزيادة في الإنفاق العام

قد يحدث عجز في الميزانية العامة للدولة نتيجة لتزايد في حجم الإنفاق الحكومي، وتجاوزه لحجم الإيرادات العامة هذه الزيادة في النفقات العامة تكون راجعة لعدة أسباب سنركز على أهمها فيما يلي:

أولاً/ سياسة التمويل بالعجز: إن لجوء بعض البلدان النامية إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية أي للإسراع بعمليات تكوين رأسمال والمقصود بذلك هو أن تلجأ الدولة عن عمد لإحداث عجز في موازنتها العامة.²

¹ صبرينة كردودي، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 172.

² رمزي زكي ، انفجار العجز، دار المدى للثقافة والنشر طبعة 1، سوريا، 2000، ص 93

ثانياً/ الزيادة الطبيعية في عدد السكان : وما يترتب على من مسؤوليات على الدولة تجاه المجتمع من توفير الحاجات الأساسية للمواطنين وإقامة المشاريع والمرافق العامة من طرق ومدارس ومستشفيات وكفالة الصحة والتعليم وما يتطلبه ذلك من زيادة في الإنفاق من سنة لأخرى.¹

ثالثاً/ تزايد الإنفاق العسكري: بالشكل الذي يجعله يتبوأ دوراً لا يستهان به في رفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدات عالية لا سيما في الدول التي تتعرض لتهديدات خارجية كبيرة، ويشمل الإنفاق العسكري على الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية واستيراد الأسلحة والمعدات وكلف صيانتها وكلف الاستعانة بالخبرات الأجنبية.²

رابعاً/ أثر التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقود: يؤدي التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقود إلى نمو الإنفاق العام ودفعه نحو التزايد من خلال الموازنة العامة، وعلى نحو يزيد من عجز الموازنة العامة، كما انه مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيراً ما تضطر الدولة إلى تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، كما تزداد مخصصات الدعم السلعي وترتفع كلفة الاستثمارات العامة.³

خامساً/ زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي: تبرز زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي، كمفسر عظيم للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية البلاد النامية، فمن المعلوم أن أعباء خدمة هذا الدين تظهر في الميزانية العامة، فالفوائد المستحقة على ديون الداخلية والخارجية تحتسب عادة ضمن المصروفات الجارية بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في باب تحويلات الرأسمالية، وفي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي

¹ الأمين لباز طارق هزشي، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص7.
² سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق لمدة (2003-2002)، مرجع سابق، ص298.

³ صيرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الجزائر، 2007، ص139.

من جراء طرح المزيد من أدوات الخزنة والسندات الحكومية في ضوء توريط كثير من هذه البلاد في الاستدانة الخارجية.¹

سادسا/ الإنفاق المظهري الحكومي: وهو ما يتمثل في الصرف غير الرشيد على إقامة المباني الحكومية الفاخرة والمطارات الفخمة وغيرها من المصروفات الغير عقلانية.²

سابعا/ زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك.³

ثامنا/ رجوع الدولة إلى انتهاج سياسة التمويل بالعجز وذلك كأداة من أدوات تمويل التنمية بمعنى أنه تلجأ الدول إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينجر عن هذه السياسة زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الميزانية العامة.⁴

• الفرع الثاني: أسباب تتعلق بالتراجع في إيرادات العام

تتجلى هذه العوامل بشكل بارز في الدول النامية حيث يمكن أن نلاحظ منها ما يلي:

1. ضعف الجهد الضريبي الذي يعتمد تحديده أساسا على حجم الدخل القومي الذي يعتبر ضعيفا في الدول النامية.

2. ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، ولضعف تأهيل الإدارة الضريبية .

3. اعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة (كأسعار المواد الأولية) وهو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة.¹

¹ رمزي زكي، انفجار العجز ، مرجع سابق، ص95.

² مرجع نفسه، ص95

³ لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص105.

⁴ مرجع نفسه، ص106.

4. جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وإثقاله بالتعقيدات التي تسهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية.²

5. انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلبا بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطلها.

6. تراجع في النشاط الاقتصادي والتنمية بسبب فرض نسبة ضريبية عالية تثقل كاهل المستثمرين وتقضي على حوافز الإنتاج والتنمية والاستثمار، وتجعلهم يفقدون الأمل في تحقيق ربح.³

7. تؤثر ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة للدولة تأثيرا خطيرا في أضعاف وتدهور الموارد العامة للدولة، وهنا تبرز أمامنا على وجه الخصوص.

– مشكلة المتأخرات الضريبية الناجمة عن عدم تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا.

– مشكلة المتأخرات المالية المستحقة على بعض الخدمات المهمة التي تؤديها الدولة للمواطنين.⁴

– كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.⁵

المطلب الثالث: آثار استفحال العجز

عندما تقع أي دولة في عجز في ميزانيتها العامة تقوم بتمويل هذا العجز بواسطة العديد من الطرق والوسائل وقد يترك تمويل هذا العجز آثار متعددة حيث تختلف هذه الآثار باختلاف الطريقة التي يتم بها تمويل هذا العجز، حيث انه لا بد من التفرقة بين الآثار التضخمية المترتبة على زيادة الإصدار النقدي والائتمان الممنوح

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 206.

² صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 143.

³ الأمين لبار، طارق هزرشي، دراسة مقارنة لتمويل العجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص 8.

⁴ رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص، ص، 98، 99 .

⁵ صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 182.

للحكومة، والآثار غير التضخمية الناجمة على الاقتراض الداخلي والخارجي وسوف نتطرق إلى هذه الآثار فيما يلي:

• الفرع الأول: آثار تمويل التضخمي

يعتبر العجز المتزايد في الميزانية العامة للدولة من الأسباب الرئيسية للتضخم ، حيث انه في حالة لجوء الدولة إلى التمويل العجز عن طريق هذه الوسائل سوف تواجه آثار تضخمية حادة فعوض مواجهتها لمشكل العجز في الميزانية يظهر لها مشكل آخر لا يقل خطورة وهو التضخم، وقبل تطرقنا لآثار تمويل التضخمي نذكر أهم أساليب التمويل التضخمي وتتمثل فيما يلي:¹

- الإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي باعتباره هو الهيئة الوحيدة في الوطن التي لها حق في خلق النقود وتدميرها.²
- التوسع في الائتمان الممنوح للحكومة من قبل جهاز المصرفي بمعدل أكبر بكثير من معدل نمو الناتج الوطني، وهذا ما يسبب بظهور تضخم نقدي، ويعتبر هذا من أحد أشكال التضخم التي تساهم في رفع المستوى العام للأسعار، أما فيما يخص التضخم المالي فيظهر عندما يتم خلق النقود عن طريق زيادة الائتمان المصرفي بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي، فهناك نسبة كبيرة من العجز تغطي عن طريق التمويل المصرفي.³
- ومن أهم آثار اللجوء لتمويل التضخمي ما يلي:
- يؤدي التضخم والارتفاع المستمر في الأسعار إلى تآكل القوة الشرائية للنقود.

¹ لحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014، ص 127.

² الأمين لباز، طارق هزرشي، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص16.

³ لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس ، مرجع سابق، ص 127

- عندما يكون معدل التضخم مرتفعا نسبيا تفقد النقود إحدى خواصها الهامة وهي الخاصة المتمثلة بكونها وعاء لنقل الثروة إلى المستقبل.
- انتشار ظاهرة تناقص السريع في سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية والى المزيد من ارتفاع الأسعار مقاسة بالعملة الوطنية.¹
- إعادة توزيع الدخل القومي بطريقة عشوائية لصالح الأغنياء و ضد مصلحة الفقراء، ففي الوقت الذي يتدهور فيه حالة كاسبي الأجور والمرتبات نظرا لتدهور دخولهم الحقيقية من جراء الارتفاع المستمر في الأسعار مما يؤدي إلى الهبوط بمستوى معيشتهم تدريجيا.²
- إن التضخم يضر ضررا شديدا بميزان المدفوعات، حيث يؤدي إلى ظهور العجز فيه، أو تقادم هذا العجز إذا كان يعاني أصلا من العجز والسبب في ذلك بسيط للغاية، فحينما يرتفع المستوى العام للأسعار فان يقود إلى زيادة التكاليف المحلية للقطاعات المشتغلة بالتصدير، وبالتالي ترتفع الأسعار النهائية لمنتجات تلك القطاعات وتتدهور من ثم قدرتها التنافسية في السوق العالمي، وبذلك تتخفض حصيلة الصادرات، وفي الوقت نفسه يؤدي التضخم زيادة الوردات التي يصبح سعرها منافسا لسعر المنتجات المحلية المتماثلة.
- يؤثر التضخم على حالة العجز بالميزانية العامة للدولة، وذلك في الوقت الذي لا تستجيب فيه الحصيلة الضريبية مع اتجاه المستوى العام للأسعار.³

• الفرع الثاني: آثار التمويل غير التضخم

- يقصد بالتمويل غير التضخمي لعجز الميزانية العامة لجوء الحكومة إلى تدبير موارد حقيقة واستخدامها في سد الفرق بين النفقات العامة الإيرادات العامة للدولة، وتتنحصر هذه الموارد في المصادر التالية:

¹ احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2007، ص، ص، 314، 315.

² رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 116.

³ نفس مرجع، ص 118.

أولاً/ آثار اللجوء للاقتراض:

عند اشتداد وتفاقم عجز الميزانية لدولة تضطر كل دول بصفة عامة إلى البحث عن موارد جديدة ضمن إستراتيجية محددة لاستعمال الأمتل للقروض التي تجدها خير بديل مع اخذ بعين اعتبار قدرة اقتصادها ورغم ذلك فإنها تتعرض لآثار ناتجة عن عملية اقتراض وتختلف هذه آثار باختلاف نوع المصدر القرض.¹

1. آثار الاقتراض الداخلي: تلجأ الدولة عند وقوعها في عجز إلى التمويل وذلك باللجوء إلى المدخرات

المحلية، وقد يعود سبب ذلك إلى عدم تمكن الدولة على تنمية إيراداتها العادية وبالأخص الإيرادات الضريبية، حيث تلجأ الدولة غالى الاقتراض الداخلي وذلك باستخدام أدوات الدين العام الداخلي حيث تقترض من الجمهور بواسطة بيع سندات الحكومية و أدوات الخزنة للأفراد والمؤسسات، وتعتبر هذه الطريقة من مصادر تمويل غير تضخمي لأنها تعتمد على مدخرات حقيقة لا يترتب عليها تغيير صافي في عرض النقود وتعتبر هذه العملية نقل قدرة الشرائية من قطاع لآخر ولكي تكون هذه الطريقة ناجحة يجب توفر شروط هامة وهي:²

- أن تكون هناك سوق نشطة للأوراق المالية تتداول فيها أدوات الدين العام المحلي حتى يتوافر شرط السيولة فيها.
- أن تكون القوة الشرائية للعملة الوطنية مستقرة .
- أن تكون هناك ثقة في وعود الحكومة بشأن سداد الفوائد واستهلاك الأذون والسندات في مواعيدها المستحقة.
- أن يكون سعر الفائدة الذي تمنحه هذه الأدوات موجبا، بمعنى أن يكون سعر الفائدة الاسمي أعلى من معدل التضخم السائد.

¹ طيب داودي، المديونية الخارجية محاولة علاجها من المنظور اسلامي مقال في مجلة تضامن، العدد 60، الجزائر، 1992، ص 70.

² رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 122.

- ينبغي أن توجد الفوائض المالية (المدخرات) لدى القطاعات المختلفة واستعادها لشراء أدوات الدين العام المحلي، لكن هناك الكثير من الدول التي تلجا إلى هذه الطريقة ولا تتوفر فيها شروط وإضافة إلى ذلك تتمادي في استعمال هذه الطريقة لذلك تتجم عنها آثار مختلفة أهمها.¹
- تتسبب هذه العملية في نقص الادخارات في السوق الأموال المخصصة للإقراض لتمويل الإنفاق الخاص.
- تؤثر هذه الأداة على الاستثمار والنمو الاقتصادي.
- اعتماد الدولة بشكل كبير على الاقتراض الداخلي يؤدي إلى زيادة حجم الدين الداخلي للدولة.
- ومن بين الآثار الناجمة عن هذه العملية هي آثار انكماشية على الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب رفع سعر الفائدة وهو ما جعل تكلفة رأسما الثابت عالية جدا وهو ما يؤدي إلى خفض الميل للاستثمار إضافة إلى ذلك ارتفاع كلفة رأسمال الجاري يؤدي إلى اتجاه أسعار نحو ارتفاع.²

ثانياً/ آثار الاقتراض الخارجي:

ويقصد بالقروض العامة الخارجية تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية، ويترتب على هذا النوع من القروض وضع قوة شرائية جديدة تحت تصرف الدولة المقترضة، وبالتالي زيادة كمية الموارد الاقتصادية الممكن استخدامها فوراً.³

ويعد الاقتراض الخارجي أحد الوسائل التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجا إليها لسد جانب من عجز موازنتها العامة وبخاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية ومشتريات السلاح والسلع الإنتاجية اللازمة لتنفيذ مشروعات الحكومة والقطاع العام الخ ، وقد زاد الميل للاستدانة الخارجية في عدد كبير من البلاد النامية مع تفاقم فجوة النقد الأجنبي، وتعتبر الموارد التي تحصل

¹ لحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر وتونس، مرجع سابق، ص 129.

² مرجع نفسه، ص، ص ، 129 ، 130.

³ رمزي زكي ، انفجار العجز، مرجع سابق، ص130

عليها الحكومة من هذا المصدر من قبيل الموارد الحقيقية غير التضخمية¹ ، ومن ثم فهي لا تسبب عند مجيئها للبلاد ضغطا تضخيميا.

وخلال حقبة السبعينات والى حد ما حتى أوائل الثمانينات توسعت أغلبية البلاد النامية ذات العجز المالي في اللجوء إلى مصادر الاقتراض الخارجي كالقروض الحكومية الثنائية والقروض من مصادر خاصة مثل البنوك التجارية والقروض متعددة الأطراف كالقروض من صناديق التنمية الإقليمية والبنك الدولي، وخلال تلك الفترة كانت هناك تخمة في السيولة الدولية وفيض كبير من المدخرات في الأسواق المالية والنقدية العالمية تبحث عن تصريف لها وبخاصة بعد تدوير الفوائض النفطية والنمو العارم الذي حدث في السوق الأوروبي للدولار، وقد تمكنت بلاد النامية كثيرة من تمويل جانب كبير من نفقاتها العامة الجارية والاستثمارية من خلال هذا المصدر، وازدادت سرعة الاستدانة بشكل خطير في كثير من هذه البلاد حيث كانت سهولة الاقتراض بأي كمية وفي الوقت المناسب تغري المسؤولين في هذه البلاد بالاعتماد على هذا المصدر التمويلي توهما بأنه من الممكن الاعتماد المفرط عليه لتمويل الزيادة في الاستهلاك الجاري والزيادة في الاستثمار دون حدوث مشكلات يعتد بها في الأجل المتوسط والطويل.²

ولكن هذه الديون زادت بمعدلات أسرع من معدلات نمو الصادرات وموارد النقد الأجنبي الأخرى وهذا ما أدى إلى ظهور متاعب شديدة في خدمة هذه الديون، ولهذا فان اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هو من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم عجز الموازنة في الدول النامية وهذا بسبب تراكم حجم الديون وفوائدها.

ومن بين آثار الاقتراض الخارجي ما يلي:³

¹ صبرينة كردودي، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في اقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 188.

² مرجع نفسه، ص 131.

³ صبرينة كردودي، ترشيد الانفاق العام، ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 189.

- قيام الحكومة بإنفاق حصيلة القروض الخارجية لتمويل النفقات الاستهلاكية يؤدي ذلك الى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار .
- يؤدي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلى اقتطاع جزء كبير من حصيلة الصادرات هذا البلد وذلك بسبب ارتفاع معدل خدمة الديون .
- التزايد الكبير في أعباء خدمة الديون الخارجية سواء فيما يتعلق بالفوائد أو الأقساط خصوصا مع الاعتماد الكبير للمقرضين على تعويم أسعار الفائدة.
- تؤثر القروض الخارجية بشكل كبير خصوصا عند تزايد المديونية على السياسات الاقتصادية الداخلية بحيث تكون الدولة مجبرة على تطبيق سياسات اقتصادية قاسية من أجل إعادة التوازن.¹

ثانيا/ آثار اللجوء للتمويل بواسطة الزيادة في معدلات الضرائب :

هناك آثار أخرى تظهر عند حدوث عجز الميزانية منها أثر زيادة معدلات الضرائب وتظهر هذه آثار عند قيام الحكومة باعتماد في زيادة معدلات الضرائب من أجل تمويل عجزها الموازي، فالضريبة هي عبارة عن مورد متجدد للميزانية يحقق لها السيولة واستمرارية الإنفاق ما يجعلها أحسن موارد لتمويل عجز الميزانية العامة.²

كما تعتبر الضرائب من أهم الوسائل التي تعتمد عليها كمصدر للإيرادات فعندما يحدث عجز في الميزانية العامة تقوم الدولة برفع في معدلات لضرائب من اجل زيادة الإيرادات لتغطية العجز وتترتب نتيجة لهذه الزيادات عدة آثار نبرز أهمها فيما يلي:

- تؤثر الزيادة في معدلات الضرائب على قدرة الشرائية للأفراد بالأخص عند رفع الضرائب على قيمة المضافة.

¹ لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، مرجع سابق، ص 130.
² الأمين لباز، طارق هزوشي، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص 15.

- تؤثر هذه الزيادات على حجم الاستثمارات في الدولة.
- تأثر مستوى الطلب الكلي حيث يزداد التأثير الصافي في حجم الدخل القومي في الاقتصاد.
- تؤدي معدلات المرتفعة للضرائب إلى تخفيض حجم الإنتاج كما أنها تؤثر على حجم العمالة في القطاعات التي تفرض عليها نسب مرتفعة من الضرائب.
- يؤثر رفع معدلات الضرائب الرأسمالية على الادخار بحيث ينخفض الادخار لأن المدخرين يقارنون بين التضحية بالادخار بالحاجات الاستهلاكية والعوائد المتناقضة من مدخراتهم وهو ما يدفعهم لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار.¹

المبحث الثالث: تمويل عجز الميزانية العامة بواسطة الضرائب

تستخدم الدولة الضريبة في تمويل العجز الحاصل في الميزانية وذلك باعتبارها من أهم الركائز الأساسية لميزانية الدولة، حيث نجد أن أغلب الدول تسعى جاهدة إلى تطوير في هيكلها الضريبي وهذا من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية، كما تعمل جاهدة في مكافحة التهرب الضريبي بمختلف أنواعه ومعاقبة المتهربين من دفع الضرائب.

فلهذا فإن الدولة تعتبر السياسة الضريبية أنها من أهم الأدوات التي تستعملها لتمويل عجز الميزانية العامة، وذلك من خلال رفع نسب الضرائب معينة أو استحداث أنواع جديدة من الضرائب، فمن خلال هذا المبحث سنحاول عرض نوعين من الضرائب هما:

المطلب الأول: استخدام الضرائب المباشرة في تمويل العجز

¹ لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، مرجع سابق، ص، ص 131 132.

إن بإمكان الدولة أن تؤثر في العديد من نسب الضرائب المباشرة وهذا من أجل استعمال حصيلاتها في تمويل عجز الموازنة العامة ومن أهم هذه الضرائب المباشرة التي بإمكان الدولة أن تؤثر فيها هي كالتالي:

• الفرع الأول : الضرائب على الأرباح

حيث يمكن زيادة في معدلات الضرائب أن يكون وعائها الأرباح الصافية للمؤسسات حيث أنه إذا كان تمويل هذا العجز من خلال زيادة الضرائب على أرباح المؤسسات، حيث أنه لا بد أن تكون الزيادة في معدلات هذه الضرائب على أرباح المؤسسات أن تكون مدروسة وذو نسب معقولة من أجل عدم ظهور نتائج عكسية وذلك بسبب الضرائب¹.

• الفرع الثاني : الضرائب العقارية

مع التطور العمراني الذي شهدته كل الدول، شهدت الإيرادات الضريبية المتأتية من قطاع العمران تطورا ملحوظا لذلك غالبا ما تلجأ الدولة إلى زيادات مدروسة على هذا النوع من الضرائب من أجل تفعيل الإيرادات الضريبية العقارية وذلك باعتبار أن جبايتها سهلة ولا يشعر الأفراد بعبء هذه الضريبة، وبالتالي يرى الكثير من علماء المالية العامة أن فرض ضريبة على العقارات وخاصة تلك العقارات الموجودة في المدن يمكن أن تساهم بشكل فعال في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة².

• الفرع الثالث: الضرائب على الدخل

إن هذا النوع من الضرائب يفرض بحسب طاقة المكلف الحقوقي فهي تصيب الأغنياء بوجع عام كما تعفي الفقراء من الضرائب ضمن حدود معينة، فإذا كان دخل الفرد من الضرائب متواضعا لا يكفي لسد حاجاته الضرورية، فالضريبة المباشرة عندئذ لا تناوله حتى لا تزيد إرهاقه ومقدرته على الاستهلاك لسد الحاجات

¹ لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص 117.

² لحسن دردوري سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس ، مرجع سابق ص 154.

الأساسية اللازمة لاستمراره في العمل والإنتاج، ولا شك أن تلك الضريبة تؤمن للدولة موارد كبيرة بالنظر لاتساع وعائها¹.

• الفرع الرابع: الضرائب على التركات

وهي تعرف أيضا بالضريبة المؤجلة على الدخل بحيث تفرض هذه الضريبة على إجمالي التركة أو تفرض على نصيب الفرد من التركة، جراء انتقال رأس المال من الموروث إلى وريثه، ولكن تعتبر حصيلة هذا النوع من الضرائب ضعيفة بسبب عدم ثبات حصيلتها لذلك لا تعتمد عليها الدول بشكل كبير في تمويل عجز موازنتها².

المطلب الثاني: استخدام الضرائب غير مباشرة في تمويل العجز

يتم فرض هذا النوع من الضرائب على المال وذلك بسبب استعماله أو تداوله، ومنه فالمال الذي يتحصل عليه الفرد على شكل دخل من أجل إشباع حاجاته الأساسية يدفع جزء منه في السلعة أو الخدمة التي يريد اقتنائها ومن أهم الضرائب غير المباشرة التي تساهم في تمويل عجز الميزانية للدولة ما يلي:

• الفرع الأول: ضرائب على الإنتاج

يقوم المنتجين بنقل هذه الضريبة إلى المستهلكين باعتبار أن المنتج تفرض عليه هذه الضريبة عندما تمر السلعة بمرحلة الإنتاج النهائي، وبالتالي يمكن له أن يحملها للمستهلك، وتعتبر هذه الضرائب من أبرز الضرائب غير المباشرة والتي تدر أموالا كبيرة لخزينة الدولة بسبب سهولة جبايتها لذلك ففي الغالب تستعمل هذه الضرائب في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة³.

¹ إبراهيم متوى حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 374.

² لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، مرجع سابق، ص 154 .

³ لحسن دردوري، مرجع نفسه ، ص 154 .

• الفرع الثاني: الضرائب الجمركية

وهي أحد المصادر المهمة للضرائب في معظم البلدان النامية بسبب عظم الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في هذه البلاد، فإن اعتبارات تنمية الموارد العامة لعلاج عجز الموازنة ستقتضي زيادة هذه الرسوم وبالذات على السلع الكمالية والترفيه المستورة¹.

• الفرع الثالث: الرسم على قيمة المضافة

هي عبارة عن ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك يتحملها المستهلك النهائي، حيث تتميز بأنها واسعة التطبيق حيث تفضلها الدولة وتعتبرها أداة هامة للحصول على كم هائل من الإيرادات لأنها تتميز بارتفاع نصيبها النسبي من مجموع الموارد الحكومية حيث أنه يمكن زيادة هذه الضرائب بدرجة أكبر مما هي عليه في الوقت الراهن في الدول النامية، لأنها تعتبر في نظر العديد أداة تمويلية بسيطة الشكل وذلك وفق لاحتياجات التنمية وظروفها²

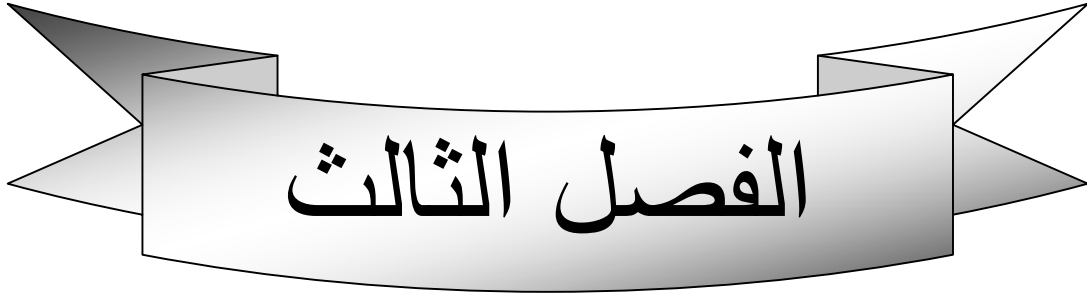
¹ رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 192.

² لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مرجع سابق، ص 117.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للميزانية العامة وبعض المفاهيم لعجز الموازي وكيفية علاجه وذلك باستعمال الضرائب في علاج العجز الموازي سواء كان ذلك باستخدام الضرائب المباشرة أو باستخدام الضرائب غير المباشرة فمن خلال هذا استخلصنا ما يلي:

- تختلف مفاهيم الميزانية العامة من دولة إلى أخرى إلا أنها تشترك كلها في محتوى الميزانية حيث أنها تتكون من إيرادات ونفقات المبرمجة من طرف الدولة.
- إن مشكلة عجز الموازي قد تمس كل بلدان العالم فهي ليس بالضرورة أن تمس بلدان العالم الثالث بل قد تمس بلدان المتقدمة.
- يحدث العجز الموازي لعدة أسباب والتي تتمثل في زيادة في نمو إنفاق العام هذا من جهة وتراجع في جانب إيراد العام من جهة أخرى.
- تعتبر الضرائب من أبرز الوسائل في علاج عجز الميزانية العامة للدولة سواء كانت ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة.



الطرق المعتمدة في معالجة

عجز الميزانية العامة

المطبقة في الجزائر خلال

فترة (2004-2015)

تمهيد :

بعد استعراضنا للجانب النظري لكل من الضرائب وما يتعلق بها وكذلك كل ما يتعلق بالميزانية العامة والعجز الذي قد يحدث فيها، سوف نتناول في هذا الفصل إلى دور الضرائب ومساهمتها في علاج العجز الذي يقع على الموازنة العامة للدولة وكيف يتم تمويله من ناحية الضرائب.

ولدراسة دور الضرائب في علاج العجز الموازي في الجزائر قد قسمنا هذا الفصل إلى مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: تطورات إيرادات ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة (2004 - 2009)

- المبحث الثاني: تطورات إيرادات ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة (2010 - 2015)

المبحث الأول: تطور إيرادات ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة (2004-2009)

تعتبر الجزائر من الدول الأكثر اعتمادا على إيرادات في تمويل الميزانية العامة للدولة، وهذا ما يجعل اقتصادها يتأثر بأي تغيرات قد تحصل في سوق العالمي ، وهذه تقلبات وتغيرات قد تمس بشكل كبير رصيد الميزانية والذي يحتوي كل من الإيرادات والنفقات العامة للدولة، بحيث إذا كان هناك اختلال بين الإيرادات والنفقات قد يسبب إمّا عجزا للميزانية أو فائض، فمن خلال هذا المبحث سنتناول ما يلي:

- المطلب الأول: المرحلة الأولى تمتد من فترة (2004 - 2006)

- المطلب الثاني: المرحلة الثانية تمتد من فترة (2007 - 2009)

المطلب الأول: المرحلة الأولى تمتد من فترة (2004 - 2006)

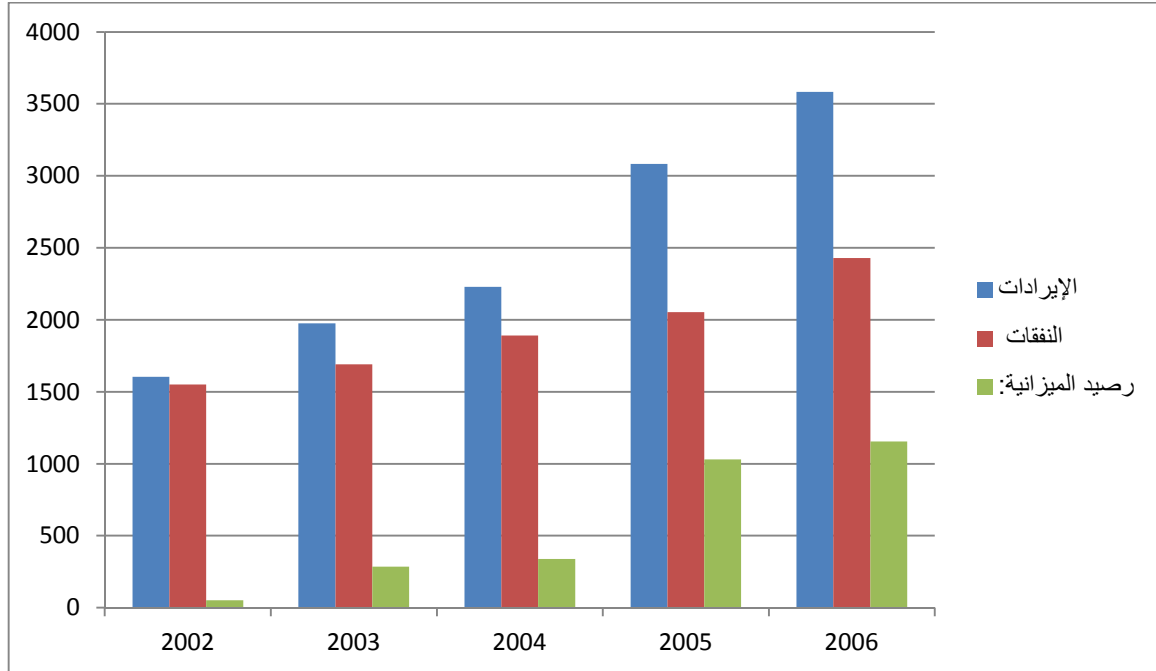
الجدول رقم (01) : تطور مؤشرات المالية العامة خلال فترة (2002 - 2006)

الوحدة : مليار دينار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3582.3
النفقات	1550.6	1690.2	1891.8	2052.0	2428.5
رصيد الميزانية	52.6	284.2	337.9	1030.6	1153.8
رصيد إجمالي للخزينة	10.5	438.5	436.0	896.4	1092.5

المصدر : من تقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2006

الشكل رقم (01) : تطور مؤشرات المالية العامة خلال فترة (2002 - 2006)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (01)

من خلال رؤية جدول وضعية عمليات الخزينة (انظر ملحق رقم 01) نجد أن إيرادات الميزانية إجمالية قد ارتفعت بنسبة 13.2% أي ما يعادل مبلغ 2226.2 مليار دينار في سنة 2004 أما بالنسبة للمستوى العام الإجمالي الناتج الداخلي قدرت نسبتها بـ 36.4%، ويرجع سبب هذه الزيادة في إيرادات الميزانية هو الزيادة في إيرادات الضرائب على المحروقات، والذي بلغت قيمتها 200.7 مليار دينار أي بنسبة 15.6%، أما فيما يتعلق بالإيرادات خارج المحروقات فقد ارتفعت هي أيضا بنسبة 5.3% أي بقيمة 32.6 مليار دينار، كما بلغت إيرادات المحروقات والغاز 922.6 مليار دينار خلال نصف الثاني من سنة 2004 مقابل 6481 مليار دينار في النصف الأول بالنسبة للمجموع السنوي بـ 1570.7 مليار دينار أي بزيادة قدرها 16.3% عن ما كان عليه في سنة 2003.¹

¹ تقرير سنوي لسنة 2004، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص، ص، 65، 66.

في الإجمالي الناتج الداخلي، حيث قدر هذا التوازن بـ 8.4 في سنة 2004 مقابل 7.8 في سنة 2003، هذا ما يوضح تحسن وضعية المالية العامة، من خلال تحسن تدريجي وبشكل مستمر للخزينة العامة، حيث بلغت قيمة المبالغ المستحقة من ودائع الخزينة مع البنك الجزائر مبلغ 59 مليار دينار في نهاية ديسمبر سنة 2003 و 627 مليار دينار في نهاية جوان 2004 لإنهاء 1029 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2004.

قد ساعدت هذه الزيادات الخزينة في تسديد ديونها الخارجية. وفي الأخير فإن سنة 2004 قد تميزت بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تم وضعه خلال فترة (2001-2004) فمن خلال هذا البرنامج شهد الاقتصاد الوطني نمو، كما ساهم في توطيد الاستقرار المالي.

أما عن إيرادات سنة 2005 (انظر الملحق رقم 02) فقد ارتفعت إيرادات الميزانية بنسبة 95.3% بمبلغ قدر بـ 1578.1 مليار دينار في سنة 2000، أما في سنة 2005 فقد بلغ 3081.7 مليار دينار، وهذا فيما يتعلق بالإجمالي الناتج الداخلي، كما شهدت زيادة في حصة العائدات المالية من 35.3 في سنة 2001 و 36.4% سنة 2004 أما في سنة 2005 قدرت بـ 41% ويفسر زيادة هذه النسبة بعدة نقاط مئوية من الزيادة في النسب قليلة بالتأكيد هو أكثر أهمية من القيمة المضافة لقطاع النفط والغاز في الإجمالي الناتج الداخلي بـ 45.1% في سنة 2005 مقابل 38% في سنة 2004 مع معدل أخذ العينات أعلى بكثير في هذا القطاع على بقية الأنشطة الاقتصادية أي زيادة نسبية في الوزن من هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يترجم إلى زيادة كبيرة في نسبة الإيرادات الميزانية على الإجمالي الناتج الداخلي.

كما ارتفع إجمالي إيرادات الميزانية بنسبة 38.2 مقارنة بسنة 2004 فيفسر سبب هذه الزيادة أساسا على زيادة كبيرة في الإيرادات المحروقات والغاز والتي بلغت 2352.7 مليار دينار، والتي قدرت بـ 49.8 خلال

سنة 2004، أما النمو القوي في إيرادات المحروقات والغاز هو نتيجة للتغيرات في أسعار البترول في الأسواق العالمية والنمو الذي حققه هذا القطاع.

ارتفعت إيرادات خارج المحروقات بـ 10.9% في سنة 2005، أما عن الإيرادات الضريبية فبلغت نسبتها 88.8% من الإيرادات خارج المحروقات أي بقيمة 642.2 مليار دينار، بينما كانت تمثل 10.6% في سنة 2004، أي بمبلغ قدره 580.4 مليار دينار، سجلي أيضا أكبر الزيادات المتعلقة بالضرائب على السلع والخدمات بـ 38.1 مليار دينار، تليها ضريبة الدخل والأرباح بـ 18.8 مليار دينار، ومع ذلك الرسوم الجمركية وبعد ترجع 5 مليارات دينار في سنة 2004 مقارنة مع سنة 2003.¹

بلغ 43.8 مليار دينار مقابل 138.8 مليار دينار في سنة 2004، وهذا بسبب التأثير المترتب عن الزيادة الكبيرة في الواردات أكثر من تعويض خفض الرسوم الجمركية.

وبعد سنتين متتاليتين من التراجع سجلت الإيرادات غير الضريبية والتي تمثل نسبة 11.2% في إيرادات خارج المحروقات وذلك بزيادة قدرها 9.1 مليار دينار بعد ارتفاع في الأرباح التي يدفعها البنك المركزي الجزائري، ويبقى أنه على الرغم من الزيادة في سنة 2005 هو الزيادة في قيامها بالمساهمة المباشرة وغير المباشرة، والتي تتسبب أساسا من زيادة المحروقات والضرائب باستثناء.

لقد أدت الزيادة الكبيرة في نسبة القيمة المضافة لقطاع المحروقات والغاز في الإجمالي الناتج الداخلي لسنة 2005 إلى انخفاض نسبة الإيرادات خرج المحروقات على الإجمالي الناتج الداخلي، حيث كانت في سنة 2004 تمثل 10.6%، بينما تراجعت في سنة 2005 إلى 9.6% .

¹ تقرير سنوي لسنة 2005، تطور اقتصادي والنقدي للجزائر، ص، ص، 76 - 78.

وبالإجمال فإن زيادة في الإيرادات الضريبية وغير الضريبية هي مصدر الزيادة المحروقات والضرائب باستثناء في سنة 2005، ورغم ذلك فإن ضريبة قطاع المحروقات لا تزال في اختلافات في وضعية الميزانية الدولة لسنة 2005 وهذا لأنها تمثل 73.6% من إجمالي الإيرادات مقابل 66.6% في سنة 2004.

فمن خلال هذه التغيرات الحاصلة سجل رصيد الميزانية سنة 2005 فائض قدره 1102.9 مليار دينار، مؤكداً بذلك ارتفاع الجيد عن 2004 حيث أن القدرة التمويلية للخزينة بالنسبة إلى الإجمالي الناتج الداخلي والتوازن العام للخزينة سنة 2005 هو الأعلى منذ سنة 2000 وتمثلت بـ 14.7% من الإجمالي الناتج الداخلي مقارنة بـ 7.1% في سنة 2004.

وهذا ما جعل وضعية الخزينة في تحسن وبشكل كبير من خلال تطبيق برنامج الثاني لدعم النمو (2005-2009) والذي كان في بداية تنفيذه، فقد مكن من دفع عجلة النمو في تنفيذ المشاريع الكبرى.¹

لقد بلغ إجمالي إيرادات الميزانية في سنة 2006 (وذلك من خلا النظر في الملحق رقم 03) نسبة 16.2% مقارنة بسنة 2005، وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع الحاصل في عوائد المحروقات، فإن الزيادة في الإيرادات باستثناء المحروقات والغاز.

ولقد زادت عائدات المحروقات والغاز من 2352.7 مليار دينار في سنة 2005 إلى 2799 مليار دينار في سنة 2006، وذلك بزيادة قدرها 19%.

ولقد بلغت إيرادات هذا القطاع 1419.5 مليار دينار في الثلاثي الأول من سنة 2006 مقابل 1379.5 مليار دينار في الثلاثي الثاني، بما في ذلك رسوم سنوية مدفوعة الأجر متعلقة بثلاثي الثاني، حيث بلغ مجموع تدفقها السنوي 2799 مليار دينار.

¹ نفس مرجع ، ص، ص، ص، 79-81 .

أما عن الإيرادات خارج المحروقات في سنة 2006 قدرت بمبلغ إجمالي 783 مليار دينار، بزيادة 8.1% عن سنة 2005، حيث تجاوزت المبلغ المدون في الميزانية في قانون الموازنة العامة لسنة 2006 بمقدار 767.2 مليار دينار، حيث تمثلت إيرادات هذا القطاع بـ 86.2% من الإيرادات باستثناء المحروقات، أي ارتفعت بنسبة 5.4%، حيث كانت قيمتها 640.5 مليار دينار في سنة 2005 و أصبحت 674.8 مليار دينار في سنة 2006.

كما سجلت زيادة من قبل ضرائب على الدخل والأرباح بـ 60.8 مليار دينار تليها الضرائب على السلع والخدمات بـ 7 مليار دينار ومع هذا انخفضت الرسوم الجمركية بنسبة 36.2 مليار دينار لتصل 107.7 مليار دينار في سنة 2006 مقابل 143.9 مليار دينار في سنة 2005.

وشهدت أيضا الإيرادات غير الضريبية ارتفاع في سنة 2006 في مساهمتها في إيرادات خارج المحروقات من 11.6% في سنة 2005 إلى 13.8% في سنة 2006، كما سجلت للعام الثاني على التوالي بزيادة قدرت بـ 108.2 مليار دينار، أما بالنسبة لسنة 2005 فالزيادة هي ممثلة في زيادة أرباح الأسهم المدفوعة من قبل بنك الجزائر إلى الخزينة العامة بـ 26.6 مليار دينار، ولقد انخفضت نسبة الإيرادات خارج المحروقات على إجمالي الناتج الداخلي من 9.7% في سنة 2005 إلى 9.3% في سنة 2006.

وإجمالا بذلك وعلى رغم عن قطاع المحروقات باستثناء الضرائب بنسبة 31.6% خلال فترة 2002-2006 لا تزال حصتها في إجمالي الإيرادات في الانخفاض خلاف نفس الفترة، ويعود سبب ذلك الزيادة في حصة القيمة المضافة للمحروقات والغاز في إجمالي الناتج الداخلي، حيث تبقى ضريبة المحروقات المتغير الرئيسي في تطور الموازنة العامة للدولة والتي تمثل 75.8% من إجمالي الإيرادات في سنة 2006 مقارنة بـ 73.6% في سنة 2005، أما عن الرصيد الميزانية ومع تزايد الفوائض المحققة في الخزينة العامة، وقدرتها

على التمويل حيث تحسنت وبشكل كبير وذلك بنسبة 7.1% من الإجمالي الناتج الداخلي في سنة 2004، حيث ارتفعت نسبة التمويل الخزينة على إجمالي الناتج الداخلي إلى ما يقارب 12% في سنة 2005 ووصولاً إلى 13% في سنة 2006 فتحقق هذا الفائض في سنة 2005 بـ 896.4 مليار دينار وفي سنة 2006 1092.5 مليار دينار فيعتبر هذا أعلى من المبلغ الإجمالي الفعلي من جانب قطاع خارج المحروقات.

إن تحقيق مستوى عالي من فوائض مالية يساعد الخزينة العامة من خفض الديون تجاه البنوك ومع انخفاض الحاد في الدين العام الخارجي.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية تمتد من فترة (2007- 2009)

الجدول رقم (02) : تطور مؤشرات المالية العامة خلال الفترة (2005- 2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3672.9
النفقات	2052.0	2453.0	3108.5	4181.0	4214.4
رصيد الموازنة	1030.6	1186.8	579.3	999.5	-541.5
رصيد إجمالي للخزينة	896.4	1150.6	456.8	906.9	-668.8

المصدر: من تقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2009.

عند ملاحظة (الملحق رقم 04) والمتعلق بالوضعية عمليات الخزينة نجد أن إيرادات الميزانية قد ارتفعت

نسبة 86.8% خلال الفترة (2003- 2007) أي من 1974.4 مليار دينار سنة 2003 إلى 3688.5

مليار دينار في سنة 2007، حيث تمثلت زيادة 84.4 % من زيادة الحاصلة في عائدات المحروقات والغاز وهذا راجع إلى تطور الايجابي لأسعار البترول خلال تلك الفترة.

أما فيما يتعلق بالإجمالي الناتج الداخلي وإجمالي الإيرادات بعد ارتفاعه خلال الفترة (2003-2006) حيث ارتفعت من 37.6 % في سنة 2003 إلى 43% في سنة 2006 لكن بعد ذلك تراجعت في سنة 2007 وذلك بنسبة قدرت بـ 39.3 % .

وفي سنة 2007 بلغ إجمالي إيرادات الميزانية 1.3 % فقط بعد زيادة المستمرة خلال فترة 2003-2006 والركود في عائدات المحروقات والغاز في سنة 2007، وتراجع وثيرة نمو هذه العائدات باستثناء عوائد المحروقات، حيث كانت هناك زيادة طفيفة في إجمالي إيرادات، كما بلغت إيرادات خارج المحروقات في سنة 2007 ما قيمته 883.8 مليار دينار أي بزيادة 5.2 % مقارنة بسنة 2006، حيث تجاوز المبلغ المبرمج في الميزانية في قانون المالية لسنة 2007 حيث تم تقدير بقيمة 858.3 مليار دينار، وهذا راجع إلى الارتفاع عائدات الضرائب حيث تمثلت بـ 86.8 % من الإيرادات خارج المحروقات مقابل 85.8 % في سنة 2006 بنسبة 6.5 % أي ارتفعت من 720.8 مليار دينار في سنة 2006 وبـ 767.3 مليار دينار في سنة 2007 وسجلت أيضا أكبر زيادة من طرف الرسوم الجمركية بـ 16.4% تليها الضرائب على الدخل والأرباح بـ 6.8 % من الإيرادات غير الضريبية¹. التي كانت تقدر بـ 14.2 % سنة 2006 إلى 13.2 % من حصة إجمالي الإيرادات خارج المحروقات سنة 2007، فقد سجل على عكس السنتين السابقتين انخفاض بـ 27 % من 116.5 مليار دينار في مجال أرباح المدفوعة من قبل بنك الجزائر إلى الخزينة العامة.

¹ تقرير السنوي لسنة 2007، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص، ص، 85، 86.

انخفضت نسبة إيرادات خارج المحروقات على إجمالي الناتج الداخلي من 9.9 % في سنة 2006 إلى 9.4 % سنة 2007 ونفس النسبة للإيرادات خارج المحروقات على الناتج الداخلي خارج المحروقات الذي بلغ 16.9 % مقابل 18.3 % في سنة 2006، وتعكس هذا الانخفاضات التراجع النسبي في المعدل العام للضريبة وضريبة وغير الضريبة عن أنشطة باستثناء المحروقات والغاز.

وإجمالاً وعلى الرغم من إيرادات خارج المحروقات التي بلغت نسبتها 46.2 % في الفترة 2003-2007 لا تزال حصتها من إجمالي الإيرادات في انخفاض في سنة 2007، كما استمرت الزيادة في حصة قيمة المضافة للمحروقات في إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة 2003 - 2006، ولكن وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف الحاصل في سنة 2007 لا تزال ضريبة البترول بحيث لا تزال العنصر الفعال في الميزانية حيث تساهم بـ 75.8 % من إجمالي الإيرادات.

أما فيما يخص رصيد الميزانية وعلى الرغم من الانخفاض الحاصل فقد بلغ 443.5 مليار دينار في سنة 2007، مقارنة بالرصيد سنة 2006 والذي قدر بـ 1150.6 مليار دينار، فهذا الانخفاض ناتج عن الركود في إجمالي إيرادات بما في ذلك عائدات النفط والغاز وزيادة الحادة في إجمالي النفقات خصوصاً في الإنفاق الاستثماري، فيتضح من خلال هذا تعزيز قدرة التمويلية للخزينة العامة.¹

لقد شهدت إيرادات الميزانية لسنة 2008 (انظر الملحق رقم 05) ارتفاع حيث بلغت 511.1 مليار دينار مقابل 3687.8 مليار دينار في 2007، فقدرت نسبة ارتفاع بـ 38.6 % بينما بقيت شبه راكدة في سنة 2007، حيث نتج هذا الارتفاع بـ 90.8 % عن الزيادات في عائدات قطاع المحروقات التي لها صلة بالتطوير الحاصل في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ومقارنة بإجمالي الناتج الداخلي، تمثل الإيرادات

¹ نفس المرجع، ص، ص ، 86 - 89.

الكلية 46.5 % والإيرادات المحروقات تمثل 37.2 % حيث تمثل هذه النسبتين الأكثر ارتفاعا حيث لم يسبق تحقيقهما في هذا المجال، إن ارتفاع غير المتوقع في الأسعار المحروقات في سنة 2008، وتأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية لمؤسسات المحروقات هما عاملان الذي ساعد في ارتفاع هاتين النسبتين.

ولقد بلغت إيرادات خارج المحروقات في سنة 2008 قيمة إجمالية قدرت بـ 1022.1 مليار دينار، أي بزيادة 15.7 % مقارنة بنسبة 5.1 % في سنة 2007، ورغم هذا فإنها لا تمثل إلا 20 % من مجموع النفقات كما لا تغطي لا النفقات الجارية، حيث أنها لا تمثل سوى 45.9 % منها ولا الجزء الأكثر أهمية في النفقات والذي يتمثل في التحويلات الجارية، بينما بقيت نسبة الإيرادات خارج قطاع المحروقات على إجمالي الناتج الداخلي مستقرة نسبيا وذلك بنسبة 17.05 % في سنة 2008 مقابل نسبة 16.93 % في سنة 2007.

أما خلال الفترة (2004-2008) تتقلب هذه النسب ضمن مجال يتراوح ما بين 18.12 % في سنة 2006 و 16.93 % في سنة 2007¹.

فمن خلال هذا يعتبر المعدل الإجمالي للاقتطاعات الضريبية وغير ضريبية على الأنشطة خارج المحروقات مستقر نسبياً.

لقد شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاع في سنة 2008 وذلك بنسبة 16.8 % حيث بلغت 895.4 مليار دينار حيث تمثل هذه الإيرادات 87.6 % من الإيرادات خارج المحروقات، بينما كانت تمثل 86.8 % في سنة 2007 و 85.8 % في سنة 2006، ولقد كان سبب هذه الارتفاعات ناتج عن الضرائب على السلع والخدمات والتي تغطي 79.6 % من الإيرادات الضريبية، بينما كانت تمثل 79 % في 2007، هذا من جانب أما من جانب آخر فلا بد من الإشارة إلى الأهمية المتدنية جدا لمبالغ الرسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على

¹ تقرير سنوي لسنة 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص، ص، 104 ، 105 .

المنتجات البترولية وانخفاضها غير المتوقع ، حيث قفز من 37.1 مليار دينار في سنة 2004 إلى 45 مليار في 2007 وصولا بذلك إلى 0.3 مليار دينار في سنة 2008.

كما تراجع وزن الحقوق الجمركية في الإيرادات الضريبية متقل من 23.9 % في سنة 2004 إلى 17.1 % في سنة 2008، ولقد تم تعويض هذا الانخفاض بالزيادة في وزن الضرائب على الدخل والأرباح والذي ارتفع بأكثر من 9 نقاط مئوية، حيث كان في سنة 2004 يمثل 25.5 % وصولا بذلك إلى 34.6 % في سنة 2008، ولقد انخفضت أيضا حصة الضريبة على السلع والخدمات بـ 2.2 % حيث كانت تقدر بـ 47.2 % في سنة 2004 إلى 45 % في سنة 2008.

وفي الأخير وبعد انخفاضهما بنسبة 2.8 % في سنة 2007 ارتفعت الإيرادات غير الضريبية التي

كانت تمثل إلى 12.4 % من الإيرادات خارج المحروقات بـ 8.8 % في سنة 2008، حيث وصلت بذلك إلى

120.7 مليار دينار.¹

إجمالا بكل هذا حيث إذا لم تتوقف إيرادات الميزانية الإجمالية المنسوية إلى إجمالي الناتج الداخلي عن الارتفاع بسبب زيادة حصة القيمة المضافة للمحروقات في إجمالي الناتج الداخلي ، فلقد بقيت نسبة الاقتطاع على الأنشطة خارج المحروقات مستقر خلال الفترة 2004-2008 مع ذلك وعلى أساس قياسات نسبية ، لقد تطورت الاقتطاعات الضريبية المباشرة على مداخيل المؤسسات والأسرة بقوة أكبر بكثير من الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه القيمة المضافة المسوقة للقطاعات خارج المحروقات بـ 81.1 % خلال الفترة (2004-2008) ارتفع إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات

¹ نفس المرجع، ص، ص، 105، 107

ب 77.1 % فإن الضريبة المباشرة ارتفعت بوتيرة أسرع من الضريبة غير المباشرة خلال نفس الفترة وذلك ب 142.1% في سنة 2004 و 72.3 % في سنة 2008.

أما فيما يخص رصيد الميزانية فبعد الانخفاض الذي شهده سنة 2007 فلقد رجع إلى تحقيق فائض يفوق الذي حققه في سنة 2007 وذلك ب 835.9 مليار دينار، فصار يمثل ب 7.6% من إجمالي الناتج الداخلي مقارنة ب 4.9 % في سنة 2007، وكان سبب هذا الارتفاع هو ارتفاع في الضرائب قطاع المحروقات وخارج المحروقات لسنة 2008.

وبواسطة تدفق في الادخار العمومي وهو عبارة عن الإيرادات الكلية مطروح منها النفقات الجارية حيث بلغ 28837 مليار دينار أي بنسبة 56.4% من الإيرادات الكلية مقارنة ب 54.6% في سنة 2007 وب 45.5 % من إجمالي الادخار الداخلي حيث مكن الادخار العمومي بتمويل كافة نفقات الاستثمار للدولة وتحقيق رصيد إجمالي ايجابي للخزينة (رصيد الادخار مطروح منه الاستثمارات العمومية) حيث قدر ب 835.9 مليار دينار حيث مثل هذا الفائض في الادخار العمومي على الاستثمار العمومي.¹

في سنة 2008 ب 37.5 % من فوائض الادخار الداخلي الإجمالي على الاستثمار الداخلي، حيث أدى هذا الفائض إلى تغذية صندوق ضبط الإيرادات ، حيث بلغ 4280 مليار دينار سنة 2008، وهذا في شكل مخزن للاذخارات المالية للخزينة مودعة لدى البنك الجزائر ، فبفضل هذه الادخار ازدادت قدرة تمويل الخزينة سنة 2008، والتي تمثلت في 38.9% من إجمالي الناتج الداخلي و 83.7 % من الإيرادات الإجمالية في سنة 2008، وهذا أكثر من المبلغ الإجمالي للنفقات العمومية في سنة 2008.

¹ نفس مرجع، ص 111.

حيث يعتبر تكوين قدرة التمويل المتعلقة بالخرزينة وهذا من خلال تأسيس صندوق ضبط الإيرادات، ضمنا يسمح بإتباع سياسة ميزانية مضادة للدورة في المدى المتوسط إن غرض من تطبيق هذه السياسة هو الحفاظ على النفقات العمومية وبالأخص نفقات رأسمال، وهذا بغض النظر عن الانخفاض المحتمل في الإيرادات الضريبية لقطاع المحروقات، فهي تسمح بالمحافظة على مستوى عالي للنشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والاستمرار في تطبيق برامج انجاز البنى التحتية والعمومية.

لقد بلغ إجمالي إيرادات الميزانية سنة 2009 مبلغ قدره 3672.9 مليار دينار مقابل 5190.5 مليار دينار سنة 2008 وذلك بالنظر إلى (الملحق رقم 06) حيث سجلت نسبة 29.2% في حين أنها كانت مرتفعة في سنة 2008 بـ 40.7% وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول ، حيث أصبحت تمثل إجمالي الإيرادات 36.2% بالنسبة للإجمالي الناتج الداخلي سنة 2009 بينما كانت تمثل 47% في سنة 2008، أما عن إيرادات المحروقات والغاز فقد قدرت بـ 23.8% في 2009 مقابل ما كانت عليه في سنة 2008 بـ 37% .

فتعتبر هذه النسب الأدنى منذ سنة 2003 فالسبب الرئيسي في انخفاض الإيرادات هو الصدمة الخارجية التي وقعت سنة 2008 والتي تأثرت بها أسواق العالمية، أما فيما يخص الإيرادات خارج المحروقات بلغت سنة 2009 1259.4 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 14.3% مقابل 24.7% في سنة 2008 ، فتمثلت نسبتها بالنسبة لإجمالي إيرادات الموازنة بـ 34.3% كما تغطي 29.9% من إجمالي النفقات و 54.9% من النفقات الجارية ، كما بقيت إيرادات خارج المحروقات على إجمالي الناتج الداخلي مستقرة عند 18.1% في سنة 2009، بينما كانت تقدر بـ 18.2% في سنة 2008.

وخلال فترة (2005 - 2009) قد تراوحت هذه النسبة بين مستوى منخفض حيث بلغ 16.6 % سنة 2005 و 18.2 % سنة 2008 وعلاوة على ذلك فإن المعدل العام للإيرادات الضريبية وغير الضريبية على الأنشطة باستثناء المحروقات مستقرة نسبيا خلال تلك الفترة.

إن إيرادات الضرائب والتي تمثل 90.9 % من الإيرادات خارج المحروقات مقارنة بـ 87.6 % في سنة 2008 وبنسبة 18.6 % حيث بلغت 1144.5 مليار دينار سنة 2009 ، كما سجلت الضرائب الأكثر أهمية والمتمثلة في الضريبة على الدخل.¹

والضريبة على السلع والخدمات والتي تغطي 82.1 % من إيرادات الضرائب مقابل 79.4 % في سنة 2008 والحقوق الجمركية والسجلات والطابع سجلت ركود نسبي أيضا، وانخفض أيضا وزن الرسوم الجمركية بالنسبة للإيرادات الضريبية بـ 22.5 % سنة 2005 إلى 14.8 % في سنة 2009 ولد تم تعويض ذلك عن طريق زيادة الضرائب على الدخل والأرباح وقد تحصلوا على أكثر من 14 نقطة مئوية من 26.2 % في سنة 2005 إلى 40.3 % سنة 2009.

ولقد انخفض كذلك لإيرادات غير الضريبية والتي تمثلت بـ 9.1 % من الإيرادات خارج المحروقات في سنة 2009 بـ 114.9 مليار دينار مقارنة بـ 136.4 مليار دينار سنة 2008 وذلك بسبب تراجع مختلف المنتجات.

وفي الأخير فإن إجمالي إيرادات الميزانية بالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي قد ارتفعت بشكل مطرد منذ سنة 2001 وذلك بسبب عوائد المحروقات وصولا لسنة 2009 ، حيث تراجعت وذلك بسبب انخفاض الحاد في القيمة المضافة للمحروقات في إجمالي الناتج الداخلي، ومع ذلك ظل معدل الضريبة على علاقة مع نشاط

¹ تقرير سنوي لسنة 2009، تطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر، ص 89.

قطاع المحروقات مستقرة نسبيا خلال الفترة (2005 - 2009) ولكن من الناحية النسبية وفرض الضرائب المباشرة على الدخل الأسر والشركات تطورت وبشكل كبير عن الضرائب غير المباشرة من السلع والخدمات في حين أن القيمة المضافة للمحروقات بنسبة 65.8 % خلال فترة 2005-2009 حيث ارتفعت الضرائب المباشرة بشكل سريع عن الضرائب غير المباشرة خلال نفس الفترة بالنسب التالية 174.1 % و 55.1% على التوالي.¹

بعد الفوائض المسجلة خلال سنوات السابقة لقد شهد رصيد الميزانية لسنة 2009 عجز في رصيد الميزانية وقدر بـ 668.8 مليار دينار أي بـ 6.6 % من إجمالي الناتج الداخلي، وهذا العجز راجع إلى أزمة 2008 والتي تعرف بالصدمة الخارجية، حيث أثرت هذه الأزمة على أسعار البترول وبشكل كبير، فهذا ما أثر على رصيد الميزانية من خلال تراجع إيرادات الميزانية لأن الجزائر كانت تعتمد في تمويل ميزانيتها وذلك في ارتفاع مستوى الإنفاق العام حيث تجاوزت نسبة الإنفاق العام نسبة الإيرادات.

حيث لم تتمكن المدخرات العامة من تمويل النفقات الاستثمارية للدولة وهذا ما يدل على وجود فجوة تمويلية في سنة 2009 ولكن لقد تم دفع العوائد الزائدة مقدرة بـ 400.7 مليار دولار من عائدات المحروقات والغاز الفعلية في الميزانية إلى صندوق ضبط الإيرادات ومن خلال هذا المبلغ جمعت الخزينة العامة 364.3 مليار دينار بالإضافة إلى تمويل العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة العامة.

وفي الأخير فإن الزيادة المرتبطة بصندوق ضبط الإيرادات والمتمثلة بـ 4316.5 مليار دينار في سنة 2009 مقابل 4280 مليار دينار في نهاية 2008 والمتمثلة في مخزن من الودائع الادخارية لدى البنط الجزائر والحفاظ على الإنفاق العم لسنة 2009.

¹مرجع نفسه ، ص 90.

كما يمكن تمويل الخزينة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات وكذلك إجراء سياسات مالية تحفيزية وكذلك

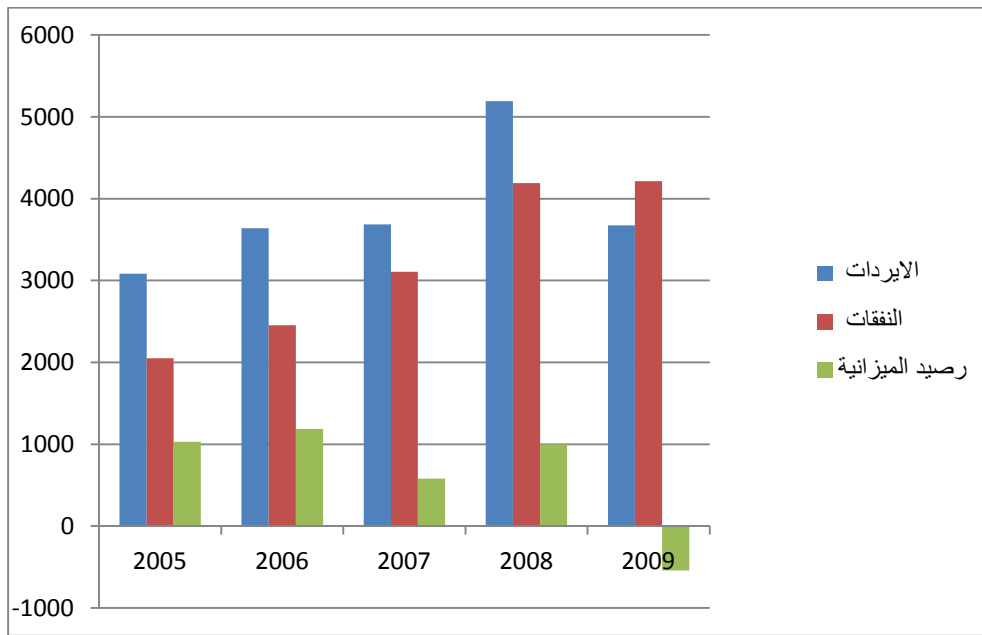
سياسة حفظ الإنفاق العام والخروج من اعتماد على مورد المحروقات في تمويل ميزانيتها وذلك من خلال دعم

أنشطة اقتصادية خارج قطاع المحروقات.¹

وفي اخير سنبين تطور هذه المرحلة انطلاقا من المعطيات السابقة في شكل يوضح تطور مؤشرات

المالية العامة خلال فترة (2007 - 2009) وذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02) مؤشرات المالية العامة خلال (2007 - 2009)



المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم (2)

¹ نفس المرجع ، ص،ص، 93 ، 94

المبحث الثاني: تطور إيرادات ورصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة (2010-2015)

لقد تميزت هذه الفترة بظاهرة العجز المستمر على الميزانية العامة في الجزائر، وهذا راجع إلى عدم القدرة في الاستثمار الإنتاجي في مختلف القطاعات السوقية فالعامل الوحيد في هذا العجز هو انخفاض إيرادات الضريبة البترولية، وكان سبب هذا الانخفاض راجع إلى الصدمة الخارجية الحادة التي عانى منها العالم جراء تراجع أسعار البترول لأن الجزائر كانت تعتمد على هذا المورد في تمويل ميزانيتها فخلال هذه الفترة ازدادت نفقات العامة بشكل كبير، بحيث لم يعد بإمكان الإيرادات تغطية هذه النفقات وهذا اختلال ينتج عنه العجز في الميزانية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث فيما يلي:

المطلب الأول : المرحلة الأولى تمتد من فترة (2010-2012)

من خلال جدول وضعية عمليات الخزينة العمومية لسنة 2010 (انظر الملحق رقم 07) أن إيرادات الميزانية قد بلغت 4379.6 مليار دينار في سنة 2010 مقابل 3676 مليار دينار في سنة 2009، حيث ارتفعت بنسبة 19.1 % مقارنة بسنة 2009 كانت منخفضة بشدة أي بنسبة (29.25 %) ، في حين بلغت إيرادات خارج المحروقات مبلغ 1470.2 مليار دينار في 2010 أي بنسبة متزايدة قدرها 16.5 % مقابل 1262.4 مليار دينار ممثلة بنسبة 14.6% في سنة 2009.¹

كما تعبر نسبة 33.6 % من إجمالي إيرادات الميزانية ممولة بنسبة 32.6 % من النفقات الكلية بحيث لا تغطي النفقات الجارية إلا نسبة 54.8 %، فهي تغطي البند المهم من هذه النفقات والمتمثلة في التحويلات الجارية، حيث يصبح هدفها الإستراتيجي لتغطية هذه النفقات عن طريق الإيرادات خارج المحروقات متعارضات لكن بقيت هناك نسبة الإيرادات خارج المحروقات على إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرة بمعدل

¹ التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 83.

18.7 % في سنة 2010 مقابل ذلك نسبة 18.2 % في سنة 2010 مقابل ذلك نسبة 18.2 % في سنة 2009 يعني هناك زيادة شبه معدومة.

أما فيما يخص الفترة 2005-2010 تراوحت هذه النسب بين 16.7 % في سنة 2007 ونسبة 18.7 % في سنة 2010 من حيث الاتجاه، فمن خلال هذا يعتبر المعدل الإجمالي للاقتطاع الضريبي وغير الضريبي على الأنشطة خارج المحروقات مستقر نسبيا في هذه الفترة .

كما نلاحظ أن هناك ارتفاع في الإيرادات الضريبية التي تمثل بنسبة 87.5 % من الإيرادات خارج المحروقات مقابل نسبة 90.8 % في سنة 2009 بنسبة 12.3 % لتبلغ مقدرا 1287.4 مليار دينار في سنة 2010، حيث تمكنت من تسجيل ارتفاعات أكثر أهمية في خصوص هذا المجال والتي متعلقة بالضرائب على المداخل وعلى السلع والخدمات والتي تغطي 83 % من الإيرادات الضريبية بينما كانت تمثل 82 % في سنة 2009 في ين بقيت الحقوق الجمركية والتسجيلات والطابع مستقرة نسبيا.¹

أما فيما يخص الفترة (2004-2010) لقد تطور الوزن المتعلق بالعناصر الأساسية للإيرادات الضريبية خارج المحروقات في الاتجاه المعاكس، لكن لم يبقى على هذا الحال فلقد تم تعويضه من أجل الحفاظ على نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات خارج المحروقات وذلك في مجال محصور بين نسبة 85.8 % في عام 2006 و 90.8 % في عام 2009 وعليه فإن هناك تراجع في الموازين النسبية للضرائب على السلع والخدمات والمتعلقة بالحقوق الجمركية في الإيرادات الضريبية خارج المحروقات على التوالي من 47.2 % و 23.9 % في عام 2004 إلى 39.6 % و 13.9 % في عام 2010، فإنه بالمقابل هناك ارتفاع يخص الضرائب على المداخل والأرباح من نسبة 25.5 % في عام 2004 إلى 43.5 % في عام 2010.

¹ تقرير السنوي 2010 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. ص 98.

أما فيما يخص الانخفاض الذي حصل على الموازين المرتبطة بالضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية في الإيرادات الضريبية الذي قدرت بـ 17.6 % نقطة مئوية، لقد تم تعويضه بالزيادة بـ 18 نقطة مئوية في وزن الضرائب على المداخل والأرباح.

أما من ناحية الإيرادات غير الضريبية والتي يعبر عنها بنسبة 12.4 % من الإيرادات خارج المحروقات لسنة 2010 مقارنة مع نسبة 9.2 % في سنة 2009، فقد شهد ارتفاعا قويا تمثل في 57.8% حيث انتقلت من مبلغ قدره 115.8 مليار دينار في سنة 2009 إلى 182.8 مليار دينار في سنة 2010 وهذا راجع تحت تأثير الارتفاع الجذّ القوي للنواتج والانخفاض الطفيف في النواتج المتنوعة لميزانية الدولة .

فعلى العموم يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هناك هيمنة إيرادات صادرات المحروقات في إيرادات الميزانية الكلية، حيث أن هناك تطور من جانب هذه الإيرادات كنسب من إجمالي الناتج الداخلي، وذلك بطريقة مباشرة مع حصة القيمة المضافة للمحروقات في إجمالي الناتج الداخلي، لكن مقابل ذلك بقي معدل الاقتطاع على النشاطات خارج المحروقات مستقرة نسبيا خلال فترة 2004-2010 لكن هذا الاستقرار يجب أن لا يخفي التغيير الحاصل في هيكل الضرائب خارج المحروقات خلال فترة 2004-2010 بما أن الاقتطاعات على المداخل، الأجور و الأرباح الشركات قد ارتفعت بشكل أسرع نسبيا من تلك التي تم تحقيقها من النشاط الاقتصادي التي كانت تشمل الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية.

أما فيما يخص الانخفاض الحاصل في الإيرادات الضريبية فهو ناتج عن انخفاض المعدات في إطار الاتفاقيات الجمركية المختلفة مع بلدان العالم أو اتحادات الاقتصادية العالمية بالمقابل إن تقلص الوزن النسبي للضرائب غير المباشرة في الإيرادات الضريبية، هو ناتج عن الوزن المتزايد للنشاطات الموازية في النشاط الاقتصادي الوطني خارج قطاع المحروقات.

لكن رغم هذه الارتفاعات والفوائض التي تم تحقيقها خلال هذه الفترة لم تساهم في تمويل الميزانية حيث سجل رصيد إجمالي لعمليات الخزينة عجز للسنة الثانية على التوالي قدر بنسبة 0.9 % من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2010، بينما كان يمثل 71 % في سنة 2009، ويرجع سبب التراجع القوي لهذا العجز إلى الارتفاع الشديد في إيرادات المحروقات مقارنة بالارتفاع في النفقات العمومية .

لكن رغم العجز الحاصل في الميزانية فلقد تعززت قدرة التمويل الخزينة في سنة 2010 من طرف ضبط الإيرادات الذي شهد ارتفاع بقيمة 526.4 مليار دينار يبلغ نسبة 40.1 % من إجمالي الناتج الداخلي و110.6 % من الإيرادات الكلية لنفس السنة و107.3 % من النفقات العمومية، فمن خلال هذا الصندوق يمكن استمرار المالية العامة في نشاطها وذلك من خلال تشجيع وتحفيز نشاط الاقتصاد الوطني عن طريق الإنفاق العمومي، بغض النظر عن الزيادة في الدين العمومي الداخلي في 2010، كما يجب أن تكون هناك فعالية في الاستثمار العمومي، كما يجب إعطاء اهتمام خاص لتعزيز محتوى القدرات على الاستثمار .

أما فيما يخص سنة 2011 فلقد تميز بالارتفاع في الإيرادات الميزانية، وذلك مقارنة مع إيرادات سنة 2009 و هذا ما يوضحه جدول وضعية عمليات الخزينة العمومية (انظر الملحق رقم 08) ، حيث بلغت قيمة إيرادات الميزانية 5703.4 مليار دينار في سنة 2011، بينما كانت تبلغ 4393 مليار دينار في 2010، حيث كانت زيادة المقدر بـ 1310.4 مليار دينار أي بنسبة 29.8 % مقابل 717 مليار دينار في 2010 أي بنسبة 19.5 % بعد الانخفاض الذي شهدته سنة 2009، حيث ساهمت إيرادات المحروقات في الزيادة في الإيرادات الكلية 2011 بنسبة 82 % مقابل نسبة 68.7 % في 2010، كما ساهمت أيضا الإيرادات خارج المحروقات بنسبة 18 % حيث تمثل الإيرادات الكلية 39.6 % بالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2011 مقابل 36.5 % في سنة 2010، وفيما يخص أيضا إيرادات المحروقات فبلغت نسبتها 27.7 %.

بينما كانت تبلغ في سنة 2010 نسبة 24.1%، كما نلاحظ أن الإيرادات خارج المحروقات قد بلغت في سنة 2011 مبلغ إجمالي قيمته 1723.7 مليار دينار، أي أنه يوجد هناك زيادة قدرها 15.9% مقابل نسبة 17.8% في سنة 2010 حيث تمثل هذه الإيرادات نسبة 30.2% من إيرادات الميزانية الكلية مقارنة بنسبة 33.9% في سنة 2010 حيث مولت 30.1% من نفقات الكلية مقارنة بنسبة 33.3% في سنة 2010، كما أنها لا تغطي النفقات الجارية إلا بواقع 45.4%، بينما كانت سنة 2010 لا تغطي إلا بنسبة 56% وزيادة على ذلك لا تستطيع أن تغطي الإيرادات خارج المحروقات بند التحويلات الجارية في سنة 2011، والتي لا تمثل إلا 100.7% منها مقابل ما كانت تمثله بنسبة 130.5% في 2010.

ولكن نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بقيت مستقرة نسبيا بمعدل 18.9% في سنة 2011 أي بقيت نفسها سنة 2010 التي كانت تمثل هي أيضا معدل 18.9%، ولكن لم تساهم الإيرادات الضريبية التي تمثل نسبتها حوالي 84.1% من الإيرادات خارج المحروقات في سنة 2011 إلا بمعدل 64% في ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات، وبالتالي في سنة 2011 فإن ما يخص الإيرادات الاستثنائية وبالأخص أرباح الشركات العمومية خارج المحروقات هي التي ساهمت بشكل كبير بنسبة 36% في زيادة الإيرادات خارج المحروقات، حيث بلغت نسبة الإيرادات الاستثنائية إلى الإيرادات خارج المحروقات 15.9% في سنة 2011 وبالتالي فلقد انخفضت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات خارج المحروقات إلى 84.1% في 2011 مقارنة بسنة 2010 حيث بلغت نسبتها 87.2% وفي سنة 2009 بلغت 90.8% حيث يعتبر هذا أدنى معدل منذ سنة 2003.

كما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 11.6% أي بمقدار 1448.9 مليار دينار ويرجع سبب هذه الزيادات إلى زيادة الضرائب على الدخل هي التي كانت العامل المساهم في الزيادة بنسبة 61.1% في زيادة الإيرادات الضريبية، في حين أنها لا تمثل إلا 45.1% في سنة 2011، لكن في مقابل لقد شهدت الضرائب

على السلع والخدمات والرسوم الجمركية ارتفاعا خفيف، وذلك بنسبة 4.8% و 15.7% على التوالي، وسبب هذا الارتفاع راجع إلى الانتعاش الاقتصادي وسريان بنود الشراكة بين الدول المتوسط والاتحاد الأوروبي.

بحيث إذا تم الحفاظ على نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات خارج المحروقات خلال فترة (2000-2010) وذلك باستثناء سنتي 2002، 2003 في مجال النسب التي تتراوح ما بين 85.8% في سنة 2006 و 90.8 في سنة 2009، فقد تتطور الأوزان النسبية للمكونات الأساسية للإيرادات الضريبية في اتجاهات متعاكسة، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة تعويض نسبي، فمن خلال هذا تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة كانت أكثر استقرارا في النصف الثاني من سنوات 2000.

لقد ازدادت حدة هذا الاتجاه نحو التنازل في الوزن النسبي للضرائب على السلع والخدمات في الإيرادات الضريبية المعينة خلال فترة 2002-2010 ليصل إلى 37.2% حيث تقابلها نسبة 39.7% في سنة 2010 و 46.3% في سنة 2002، أما من ناحية نسبة الحقوق الجمركية إلى الإيرادات الضريبية لقد استقرت في سنة 2011، وذلك بعد انخفاضها المستمر منذ سنة 2003، فلكن بالمقابل فقد تأكد الاتجاه نحو الارتفاع مرة أخرى للوزن الذي يخص الضرائب على المداخيل والأرباح في الإيرادات الضريبية في سنة 2011 أي بنسبة 45.1% بعدما انتقلت من 23.2% في سنة 2002 إلى 43.2% في سنة 2010.

في حين قد تتعارض هذه التغيرات الهيكلية بشدة مع تلك المرتبطة بوعاء هذا النوع من الاقتطاعات وبالأخص تطورات القيمة المضافة المسوقة خارج المحروقات ، أما فيما يتعلق بجانب الإيرادات غير الضريبية التي انتقلت حصتها في إيرادات خارج المحروقات من 9.2% في سنة 2009 إلى 12.8% في سنة 2010 أما في سنة 2011 فقد بلغت نسبتها 15.9%، فقد ارتفعت نسبة هذه الإيرادات غير ضريبية بشكل قوي في سنة 2011 بمقدار 44.8% مقابل 62.6% في سنة 2010، حيث انتقلت من 189.8 مليار دينار في سنة

2010 الى مبلغ قدره 274.8 مليار دينار في سنة 2011، وذلك كان تحت تأثير الارتفاع القوي للأرباح المدفوعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية خارج المحروقات.

فعلى العموم قد انخفضت نصيب الإيرادات الضريبية من الإيرادات خارج المحروقات إلى 84.1% في سنة 2011 بينما كانت في سنة 2009 تمثل 90.8% وفي سنة 2010 تمثل 87.2%، حيث يعتبر هذا التغير الحاصل في هيكل الضريبة خارج المحروقات خلال فترة 2004-2011 من أهم و أبرز الملاحظات و بالأخص في سنة 2011، فهي تؤكد جيدا الاتجاه التنازلي للضريبة على السلع والخدمات، وذلك في فترة تميزت بمعاملات غير رسمية في تزايد، وعلاوة على ذلك بينما كانت الضريبة على المداخل في سنة 2002 تمثل 50.2% من الضرائب على السلع والخدمات، فلقد تجاوزت هذه النسبة 100% في سنة 2010 مقارنة بارتفاعها في سنة 2011 محققة بذلك نسبة 121.1%، ومن ناحية أخرى يجب أخذ بعين الاعتبار وزنها المتزايد في الإيرادات خارج المحروقات أي بنسبة 15.9% في سنة 2011 بها يقابلها بنسبة 9.2% في سنة 2009، ونموها القوي في 2011 أي بنسبة 44.8%، فلقد عوضت جزئيا الإيرادات غير الضريبية ذات الطبيعة الاستثنائية وغير المنتظمة أي ذات الارتفاع ضعيف قدر بنسبة 11.6% للإيرادات الضريبية.

أما فيما يخص رصيد الميزانية سنة 2011 فهو كغيره من السنوات فلقد حقق عجز للسنة الثالثة على التوالي، لكن هذا العجز يختلف عن العجز الذي حصل في سنة 2010 والذي قدر بـ (-74 مليار دينار) والعجز في سنة 2009 فهو الأكبر عجز محقق حيث قدر بـ (-570.3 مليار دينار)، إلا أن العجز الذي حصل في سنة 2011 فهو عجز طفيف قدر بـ 28 مليار دينار فهو الأحسن على العموم من سنة 2009 حيث كان العامل الرئيسي في هذا العجز في سنة 2009، هو الصدمة الخارجية التي تعرضت لها دول العالم جراء أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، أما بخصوص العجز الذي حصل في سنة 2010 فسببه راجع إلى زيادة في نفقات التسيير بنسبة 42.8% وذلك على رغم من الارتفاع الذي حققته الإيرادات الكلية وخاصة الضريبة

على المحروقات ، أما من جانب آخر فقد بلغ تدفق الادخار العمومي فهو عبارة عن الإيرادات الكلية مطروحا منها نفقات التسيير، فقدّر بـ 1906.2 مليار دينار في سنة 2011، مقابل 1733.9 مليار دينار في سنة 2010 ونتيجة لهذا فقد قدرت نسبة الادخار العمومي بنسبة 33.4% من الإيرادات الكلية و 28.5% من إجمالي الادخار الداخلي في سنة 2011 مقابل 39.5% من الإيرادات الكلية و 30.3% من إجمالي الادخار الداخلي في سنة 2010، حيث سمح هذا المبلغ من الادخار العمومي بتمويل تقريبا كل نفقات التي تمس جانب الاستثمار للدولة في سنة 2011.

لقد نتج عن هذا احتياج ضعيف للتمويل من طرف الخزينة العمومية وذلك بقيمة 95.1 مليار دينار ولكن فقد تعززت قدرة تمويل لدى البنك الجزائر، حيث بلغت قيمتها 5381.7 مليار دينار، وذلك بما يقابلها 4842.8 مليار دينار في نهاية 2004.

فتمثل قدرة تمويل نسبة 37.4% من إجمالي الناتج الداخلي و 94.4% من الإيرادات الكلية و 93.9% من النفقات العمومية ، لقد سمح تكوين قدرة التمويل للخزينة العمومية خلال هذه العشرية بالمساهمة في تحصين وحماية المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات، وكذلك الصدمات الخارجية محتملة الوقوع فإن تطور في هيكل إيرادات الميزانية يعتبر عنصر إضافيا من الهشاشة تجاه الهيكل الجديد لنفقات الميزانية.

وفي الأخير يجب أن تكون هناك قابلية واستمرار المالية العامة بالنسبة للاقتصاد الوطني، الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات وعلى نفوذ الميزانية بنسبة أكثر وذلك كهدف استراتيجي على المدى المتوسط، كما لا تقوم باستبعاد قابلية واستمرار المالية العامة على المدى المتوسط من تنفيذ تدابير مالية وهذا من أجل تحفيز وتشجيع النمو، وهذا راجع لضعف الدين العمومي وقدرة تمويل الخزينة العمومية التي تم تكوينها خلال سنوات الأخيرة ، ولهذا فإن إعداد ووضع قيد التنفيذ التدابير التي تسعى إلى زيادة الإيرادات خارج

المحروقات، وجود ترابطة مع فعالية النفقات والاستهداف الجيد للبعض منها، بحيث يعد ملائماً مع مساهمة منطقة نفوذ الميزانية في تحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع ودعم الاستثمار المنتج.

أما بالنسبة لسنة 2012 فلقد شهدت تطور في قيمة إيرادات الميزانية مقارنة بالسنة 2011، وهذا ما يبرزه جدول وضعية عمليات الخزينة العمومية لسنة 2012 (انظر الملحق رقم 09) ، لقد بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2012 مستوى قدره 6411.3 مليار دينار مقابل ما تحصلت عليه في سنة 2011 بمبلغ قدره 5790.1 مليار دينار أي نسبة الزيادة قدرت بـ 10.7 % أي ارتفعت بقيمة 621.2 مليار دينار، مقابل الارتفاع الذي حققته بقيمة 1397.2 مليار دينار في سنة 2011 فبعد الانخفاض الشديد الذي عرفته في سنة 2009 ، فإن إيرادات الميزانية ق ارتفعت بمبلغ قدره 2735.3 مليار دينار خلال ثلاثة سنوات بنسبة قدرها 74.4 % عكس ما كانت عليه في سنة 2010 و 2011، حيث ساهمت إيرادات المحروقات بأكثر حصة في ارتفاع الإيرادات الكلية، فتمثلت هذه المساهمة بنسبة 32.9 % ، بينما كانت تقدر بـ 82 % في سنة 2011 و 68.7 % في 2010، كما كان هناك نصيب الإيرادات خارج المحروقات بالمساهمة قدرت بـ 67.1 % ، بينما كانت نسبة مساهمتها في سنة 2011 تقدر بنسبة 18%.

أما بالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي قد استقرت الإيرادات الكلية بنسبة 40.5% من التدفق السنوي للثروة المنتجة مقابل 39.9% في سنة 2011، ومن ناحية أخرى انتقلت نسبة الإيرادات العادية إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات من 19.5 % في سنة 2011 إلى 20.9% في سنة 2012 أي يوجد هناك ارتفاع سنوي قدره 1.4 نقطة مئوية، فهذا الارتفاع المسجل ليس بعيد عن الارتفاع الذي سجل في سنة 2009 و 2011 والذي قدر بـ 1.3 نقطة مئوية.¹

¹ التقرير لسنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 103، 104.

كما بلغت الإيرادات خارج المحروقات في سنة 2012 قيمة إجمالية قدرها 2227.2 مليار دينار، فتمثلت هذه الزيادة بنسبة قدرها 23.0 % بينما كانت تمثل 21.7 % في 2011، أما فيما يخص نسبتها من إيرادات الميزانية الكلية فتمثلت بـ 34.7 % مقارنة بنسبة 31.3 % في 2011، فهي تمثل 31.1 % من النفقات الكلية حيث كانت هناك زيادة خفيفة مقارنة بنسبة 30.9 % في سنة 2011، ما أنها لا تغطي النفقات الجارية إلا بنسبة 45.1 % مقابل ما كانت تغطيه في سنة 2011 و 2010 بنسب 46.7 % و 56 % على التوالي.

وبالرغم من تزايدها الواضح في 2012 لم يعد بإمكان الإيرادات العادية أن تغطي بند التحويلات الجارية حيث لا تمثل سوى 85 % منها بينما كانت تمثل 102.1 % في سنة 2011، أما فيما يخص الجانب الهيكلي، فتمثل الإيرادات الضريبية بنسبة قدرها 89.1 % من الإيرادات خارج المحروقات، بينما كانت تمثل (84.4 % في سنة 2011) عكس سنة 2011 لقد كان هناك دور في مساهمة الإيرادات الضريبية في ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات بـ 109.7 %، بينما كان 71 % في سنة 2011، وهذا راجع إلى كون مساهمة الإيرادات غير الضريبية كانت سالبة بـ 14.2 %.

كما شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاع بنسبة 29.9 % في سنة 2012 بمبلغ قدره 1984.30 مليار دينار، مقابل الارتفاع الذي شهدته في سنة 2011 بنسبة قدرها 17.7 %، ترجع سبب هذه الزيادات بشكل كبير إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية، حيث ساهما بحوالي 44 و 29 على التوالي، بينما كانت تساهم بـ 53.7 % و 17.7 % في سنة 2011 على التوالي في زيادة الإيرادات الضريبية، بينما بقيت مساهمة الضرائب على السلع والخدمات في زيادة الإيرادات الضريبية مستقرة على العموم مقارنة مع سنة 2011، حيث تمثلت نسبة مساهمة الضرائب على سلع والخدمات بـ 24.5 % في 2012 مقابل نسبة مساهمة 25.3 في سنة 2011.

إن الميل التنازلي للوزن النسبي للضرائب على السلع والخدمات في الإيرادات الضريبية والمحدد خلال الفترة 2002-2011 قد ازداد حدة خلال سنة 2012 ليصل بذلك إلى 34.5 مقابل 37.5 في 2011 و 39.7 في سنة 2010 و 46.3 في سنة 2002، أما فيما يتعلق بنسبة الحقوق الجمركية إلى الإيرادات الضريبية، فقد شهدت ارتفاع في سنة 2012 بنسبة قدرها 17.9، حيث كانت تعاني من انخفاض مستمر منذ سنة 2003 بينما بدأت تعود إلى استقرارها في سنة 2011 عند 14.6.

وفي المقابل استقر الوزن المتعلق بالضرائب على المداخل والأرباح في الإيرادات الضريبية في سنة 2012 بـ 44.6 مقارنة بنسبة 44.8% في سنة 2011 بعدما انتقل من نسبة 23.2% في سنة 2002 إلى نسبة 43.3% في سنة 2010، حيث تتعارض بشدة هذه التغيرات الهيكلية والمتمثلة في انخفاض وزن الضرائب على السلع والخدمات وكذلك ارتفاع في وزن الضرائب على المداخل والأرباح في الإيرادات الضريبية الإجمالية مع وعاءات هذه الأنواع من الاقتطاعات وبالأخص تطورات الحاصلة في قيمة المضافة المسوقة الناتجة عن قطاع خارج المحروقات .

وفيما يتعلق بالإيرادات غير الضريبية التي هي أيضا انتقلت حصتها في إيرادات خارج المحروقات من 9.2% في سنة 2009 إلى 15.6% في سنة 2011 فلقد شهدت انخفاض في سنة 2012 بقيمة 242.9 مليار دينار بينما كانت قيمتها تبلغ 283.3 مليار دينار في 2011، فلقد أصبحت تمثل سوى 10.9% من الإيرادات خارج المحروقات، وهذا راجع إلى سبب تأثير الانخفاضات للأرباح المدفوعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية خارج قطاع المحروقات.

فعموما بعدما حصل انخفاض بـ 84.4% في سنة 2011 عادت حصة الإيرادات الضريبية في الإيرادات خارج المحروقات إلى ارتفاع بـ 89.1% في سنة 2012، يعتبر هذا التغيير الحاصل في هيكل

الضريبة خارج المحروقات خلال الفترة 2004-2012 من أهم و أبرز الملاحظات وبالأخص أن سنة 2012 تؤكد جيدا الاتجاه التنازلي للضريبة على السلع والخدمات بالنسبة إلى الإيرادات الضريبية في فترة كانت تتميز بمعاملات غير رسمية في تزايد، وعلاوة على ذلك فقد كانت الضريبة على المداخيل في سنة 2002 تمثل نسبة 50.2 % من الضرائب على السلع والخدمات، فتجاوزت هذه النسبة 100 % في سنة 2010 لتبلغ 129.4 % في سنة 2012 وكانت تبلغ نسبة 119.6 % في سنة 2011، في المقابل في سنة 2012 فبعد انخفاض شبه مستمر من سنة 2004 إلى غاية سنة 2011، حيث انتقلت من 23.9 % في سنة 2004 إلى 14.6 % في سنة 2011، فلقد شهد ارتفاع في حصة الحقوق الجمركية في الإيرادات الضريبية من جديد وذلك بنسبة 17.9 % في ظل تزايدها الكبير خلال سنة 2012 بـ 59.7 % والمتعلق بتطور هيكل الواردات.

أما عن رصيد الميزانية لقد شهد عجز للسنة الرابعة على التوالي في سنة 2012، حيث بلغ رصيد الميزانية 758.6 مليار دينار فهو قد تجاوز العجز الذي سجل في سنة 2009 والتي سميت بالسنة الصدمة الخارجية الكبيرة ، بما يقارب 188 مليار دينار ، ويرجع سبب هذا العجز أساسا إلى ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 27.2 % في فترة كانت تتميز بارتفاع متواضع للإيرادات الكلية.

بينما قدر الادخار العمومي سنة 2012 بـ 1475.4 مليار دينار، بينما كان يقدر بمبلغ 1910.9 مليار دينار في سنة 2011، أي أن الادخار العمومي يمثل نسبة 23 % من الإيرادات الكلية، حيث لم يمول هذا المبلغ من الادخار العمومي نفقات الاستثمار للدولة في سنة 2012 إلى نسبة 66 % مؤديا بذلك إلى احتياج للتمويل من طرف الخزينة العمومية بمبلغ قدره 746.1 مليار دينار، غي أن قدرة التمويل للخزينة العمومية المعبر عنها بقائم الإذخارات المالية لدى بنك الجزائر، قد تم تعزيزها بمبلغ 5633.4 مليار دينار في سنة 2012 مقابل 5381.7 مليار دينار في نهاية سنة 2011، تمثلت قدرة التمويل بـ 35.6 % من إجمالي الناتج الداخلي و 87.9 % من الإيرادات الكلية وبـ 78.6 % من النفقات العمومية و إن كان

بإمكان قدرة التمويل هذه للخزينة العمومية خلال هذه الفترة قد سمح بالمساهمة في تحصين وحماية المالية العامة من الصدمات الخارجية التي قد تحدث بدون سابق إنذار، بينما يمثل هيكل إيرادات الميزانية عنصر هشاشة إضافية تجاه الهيكل الجديد لنفقات الميزانية، حيث يعتبر هذا التحدي أكثر أهمية مع علم أن مستوى سعر البترول اللازم لتحقيق توازن ميزانية الدولة يجب أن يفوق 120 دولار للبرميل.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية تمتد من فترة (2013-2015)

لقد شهدت إيرادات الميزانية لسنة 2013 انخفاض غير متوقع مقارنة بالإيرادات الميزانية لسنة 2012 وهذا ما سيتم توضيحه في جدول وضعية عمليات الخزينة العمومية (لنظر الملحق رقم 10).

فلقد بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2013 مبلغ قدره 5940.9 مليار دينار، بينما كانت قيمتها في سنة 2012 تقدر بـ 6339.3 مليار دينار أي انخفضت بقيمة 398.4 مليار دينار قدرت بنسبة 6.3% مقارنة بالارتفاع الذي حصل في سنة 2012 بمبلغ 549.2 مليار دينار أي بنسبة 9.5% حيث لم يكن الارتفاع في الإيرادات العادية إلا بـ 5% فهي انتقلت من 2155.1 مليار دينار 2012 إلى 2262.7 مليار دينار في 2013¹. كاف لتعويض الانخفاض الذي قدر بـ 9.3% الذي شهدته الإيرادات الضريبية للمحروقات في سنة 2013، فقد بلغت هذه الأخيرة 3678.1 مليار دينار مقابل ما كانت عليه في سنة 2012 أي بمبلغ 4054.4 مليار دينار.

أما من جانب إجمالي الناتج الداخلي فقد تراجعت الإيرادات الإجمالية في سنة 2013 لتصل إلى 36.2% من التدفق السنوي للثروة المنتجة مقارنة بنسبة 40.0% في سنة 2012. كما انخفضت أيضا نسبة الإيرادات العادية إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات من 20.3% في سنة 2012

¹ التقرير السنوي لـ 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 93، 94.

إلى 19.4% في سنة 2013، أي انخفضت بـ 0.9 نقطة مئوية، بعد الارتفاعات المسجلة بين سنتي 2011 و 2012 بـ 0.8 نقطة مئوية وبين سنتي 2010 و 2011 بـ 1.1 نقطة مئوية.

كما سجلت الإيرادات خارج المحروقات ارتفاعا في سنة 2013 مبلغ إجمالي قدره 2262.7 مليار دينار أي بنسبة زيادة قدرها 5% مقابل 19% سنة 2012 والتي تمثل 38.1% من إيرادات الإجمالية بينما كانت في سنة 2012 تمثل 34%، حيث مولت 37.1% من النفقات الإجمالية مقارنة بنسبة تمويلها 30.5% في سنة 2012، ولكن رغم تزايد المسجل في الإيرادات خارج المحروقات سنة 2013 فهي لا تغطي النفقات الجارية إلا بـ 53.8% بينما كانت في سنة 2012 تقدر بـ 45.1%.

فمن الجانب الهيكلي تمثلت الإيرادات الضريبية 89.2% من الإيرادات خارج المحروقات، بينما كانت تمثل 88.6% في سنة 2012، كما كان عليه الحال في سنة 2012.

لقد ساهمت الإيرادات الضريبية في ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات بأكثر من 100% (101.9%) ويرجع ذلك بسبب الانخفاض الطفيف في الإيرادات غير الضريبية أي انخفضت بقيمة 2.1 مليار دينار، بينما لم ترتفع الإيرادات الضريبية إلا بـ 5.8% في سنة 2013 لتبلغ 2018.5 مليار دينار مقابل الارتفاع الذي حصل في سنة 2012 بنسبة 25% .

فنتجت عن هذه الزيادة ارتفاع كل من الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية، أما فيما يخص الضرائب على الأرباح فقد عرفت انخفاض في سنة 2013 مع العلم أن المستوى الذي وصلت إليه في 2012 كان ناتج عن الاقتطاعات التي خصت الزيادات المعتبرة في أجور الوظيف العمومي بأثر رجعي لكن رغم هذا تبقى الضرائب على المداخيل والأرباح تشكل أكبر حصة ضمن الإيرادات الضريبية، حيث نستثنى الطرف الخاص الذي عرفته سنة 2013 في مجال الإيرادات الضريبية والذي تمثل في انخفاض الضريبة على المداخيل

ب 45.3 مليار دينار فإن الاتجاه التنازلي للوزن النسبي للضرائب على السلع و الخدمات في الإيرادات الضريبية المحدد خلال فترة 2002-2012 (34.2% في سنة 2012 وفي سنة 2002 46.3 %). لقد كان متزامن مع زيادة الوزن النسبي للضرائب على الأرباح (232% في 2002 وفي سنة 2012 45.2 %). فمن خلال هذا فإن الوزن النسبي للضرائب على السلع والخدمات والوزن النسبي للضرائب على المداخل الأرباح يتعارض بشدة مع الأوزان النسبية لوعاءات هذا النوع من الاقطاعات وبالأخص مع تطورات الحاصلة في القيمة المضافة المسوقة الناجمة عن قطاع المحروقات، وعلى وجه خاص فإن العائد الضعيف على السلع والخدمات يتعارض مع ارتفاع القيمة المضافة المسوقة ومع هيكل نفس هذه الضريبة، أما بالنسبة لحقوق الجمركية إلى الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت في 2013 ب 19.9 % مقارنة ب 17.7% في سنة 2012.

أما جانب الإيرادات غير الضريبية والتي تعتمد مبالغها السنوية على الأرباح الموزعة من قبل الهيئات والمؤسسات العمومية انخفضت هي أيضا في سنة 2013 ب 0.8 %، كما انخفضت كذلك حصتها من الإيرادات خارج المحروقات من 11.4% في سنة 2012 إلى 10.8% في سنة 2013.

إجمالا بكل هذا وتحت أثر ارتفاع أسعار المحروقات استمرت حصة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الإجمالية بانخفاضها من 2001 إلى 2008 منتقلة بذلك من 26.4 % إلى 18.6 % ويعود سبب الارتفاع القوي لهذه النسبة في 2009 إلى الانخفاض المعتبر في الإيرادات الضريبية المتحصل عليها من المحروقات أما فيما يخص توجه هذه النسبة نحو الانخفاض في سنة 2010 و 2011 ثم عاود إلى ارتفاع في سنة 2013 فإنه يرجع إلى ارتفاع ضريبة المحروقات وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول ، ثم يعاود إلى انخفاض وهذا بسبب نقص في حجم الصادرات ، حيث كانت سنة 2012 تتميز باستقرار نسبي في الضريبة البترولية، مترافق ذلك مع ارتفاع الضريبة العادية (الحقوق الجمركية والضرائب على الدخل) يتجاوز مستواها المتوسط بقدر ما يدل عليه من ضعف حصة هذه الإيرادات في الإيرادات الإجمالية يظهر تطور هيكلها منذ عدة سنوات مدى

ضعف العائد للضريبة على السلع والخدمات والمتعارض مع زيادة القيمة المضافة المسوقة الناجمة عن قطاع المحروقات .

أما عن العجز الميزاني الذي حصل في سنة 2013 فقد بلغ 151.2 مليار دينار، ويعتبر هذا العجز أقل من الذي سجل في سنة 2009 أي سنة صدمة الخارجية وعن العجز الذي حصل في 2012، فهذا ما يؤكد أن ميزانية العامة في وضعية عجز للسنة الخامسة على التوالي، لقد كان سبب هذا العجز هو انخفاض إيرادات الجباية البترولية وارتبط ذلك بانخفاض الإيرادات الإجمالية رغم الانخفاض الحاصل في النفقات الجارية ورأسمال.

أما من ناحية تدفق الادخار العمومي بلغ في سنة 2013 مبلغ 1736.6 مليار دينار مقابل 1556.7 مليار دينار في سنة 2012، فتمثل نسبة الادخار العمومي بـ 29.2% من الإيرادات الإجمالية مقابل نسبة 24.6% في سنة 2012.

فوجها هذا المبلغ المتعلق بالادخار العمومي لتمويل نفقات الاستثمار للدولة في سنة 2013 بنسبة 92% مقابل النسبة الذي حققها في سنة 2012 بـ 68.4%، مما دفع إلى احتياج الخزينة العمومية للتمويل بقيمة 248.2 مليار دينار لكن لم تنخفض قدرة التمويل للخزينة العمومية المعبر عنها بقائمة ادخارات مالية لدى بنك الجزائر إلا بـ 70.2 مليار دينار من أجل أن تستقر في مستوى 5643.2 مليار دينار مقابل 5713.4 مليار دينار في سنة 2012، حيث تمثل قدرة هذا التمويل بـ 33.2% من النفقات العمومية لسنة 2013. فإذا تم تمويل العجز الحاصل في السنوات السابقة دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات فإن تمويل عجز سنة 2013 ورغم ضعفه والذي قدر بأقل من 1% من إجمالي الناتج الداخلي تم اقتطاع مبلغ 70.2 مليار دينار من صندوق ضبط الموارد، حيث تمثل موارده قدرة تمويل هامة.

ولقد سمحت قدرة التمويل هذه للخزينة العمومية بالمساهمة في تحسين المالية العامة من أثر تقلبات أسعار المحروقات، وكذلك من صدمات الخارجية.

أما فيما يتعلق بسنة 2014 و 2015 سنقوم بدراستهما مع بعض انظر الملحق رقم (11، 12) حيث بلغت قيمة إيرادات الميزانية في سنة 2015 مبلغ قدره 5103.1 مليار دينار بينما كانت تقدر بـ 5738.4 مليار دينار في سنة 2014 أي انخفضت بـ 635.3 مليار دينار (- 11.1%) فترتب هذا الانخفاض في إجمالي إيرادات الميزانية عن الانخفاض في إيرادات المحروقات بـ (1014.9 -) مليار دينار أي ما يعادل نسبة 30- % وذلك بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات من غير إيرادات المحروقات بمقدار 379.7 مليار دينار (16.2 %). أما بالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي انخفضت إيرادات الكلية في 2015 لتصل إلى 30.8 مقارنة بما كانت عليه في سنة 2014 بـ 33.3 في ظرف يتميز بانخفاض في قيمة إجمالي الناتج الداخلي، لكن مقابل ذلك بقيت نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرة نسبيا بين 18.7 و 20.3 في سنتي 2014 و 2015 على التوالي.

بلغت قيمة الإيرادات خارج المحروقات 2729.6 مليار دينار في سنة 2015، أي بزيادة نسبتها 16.2% مقارنة بـ 2349.9 مليار دينار في سنة 2014 بنسبة 3.1 % لقد انتقلت نسبتها إلى إيرادات الميزانية الكلية من 41 % في سنة 2014 إلى 53.5% في سنة 2015، هذا بسبب انخفاض الضريبة البترولية حيث تمول هذه الإيرادات 35.7 % من النفقات الإجمالية بينما كانت تمول في سنة 2014 بـ 33.6 % ولم تغطي النفقات الجارية إلا بـ 59.1 % في 2015، مقابل 52.3 % في سنة 2014.¹

¹ تقرير سنوي 2015، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص، ص، 84، 85 .

لقد ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات خارج المحروقات بـ 12.6 % وذلك بمبلغ 2354.7 مليار دينار في سنة 2015 مقابل نسبة ارتفاع التي قدرت بـ 3 % فقط في سنة 2014 نجمت هذه الزيادة في الإيرادات الضريبية بواقع أكثر من النصف عن زيادة الضريبة على المداخيل والأرباح والتي وصلت نسبتها 17.4 % أما فيما يخص هيكل الإيرادات الضريبية وتطور فإن إرشادات القيدة خلال الفترة 2002 إلى غاية 2014 تبقى قائمة، حيث تمثل الضرائب على المداخيل و الأرباح نسبة 43.9 % من الإيرادات الضريبية في سنة 2015، بينما كانت تمثل 42.1 % سنة 2014 كما كانت تمثل نسبة 23.2 % في سنة 2002 ، أما عن الضرائب على السلع والخدمات تمثل نسبة 35 % في انخفاض قدره 1.7 % نقطة مئوية مقارنة بسنة 2014، مقابل 46.3 % في 2002، كما تمثل الحقوق الجمركية 17.5 % حيث تراجعت بـ 0.2 نقطة مئوية مقارنة بـ 26.6 % في سنة 2002.

جدول رقم (03) تطور هيكل الإيرادات الضريبية (بالنسبة المئوية)

2015	2014	2012	2007	2002	
43.9	42.1	44.8	33.7	23.2	الضرائب على المداخيل
35.0	36.7	37.5	45.3	46.3	الضرائب على سلع وخدمات
17.5	17.7	14.6	17.4	26.6	الحقوق الجمركية

المصدر: تقرير سنوي 2015

كما بين أيضا جدول تطور هيكل الضرائب على المداخيل والأرباح وجدول هيكل الضرائب على السلع والخدمات نقص في تحصيل الضريبة المباشرة خارج الأجور والضريبة غير المباشرة على الأنشطة الداخلية .

بالفعل حقا فيما يخص الضرائب المباشرة وعلى الرغم من أن سنة 2015 لا تؤكد التوجهات القوية التي

تم ملاحظتها خلال الفترة 2002 - 2014 أي أن هناك ارتفاع وزن الضرائب على الأجور وانخفاض الضرائب

على أرباح الشركات إلا أن هيكل الضرائب المباشرة على المداخيل يوضح ضعف مستوى تحصيلها وهذا يتعارض مع حصة وتطور صافي فوائض الاستغلال في القيمة المضافة الصافية للأنشطة الحقيقية خارج قطاع المحروقات وقطاع الفلاحة، كما يبين هيكل الضرائب نقل الإعفاءات المختلفة على إيرادات الميزانية.

جدول رقم (04) تطور هيكل الضرائب على المداخيل والأرباح:

2015	2014	2013	2012	2007	2002	الضرائب على المداخيل والأرباح
57.7	60.4	60.1	64.1	48.4	47	الضرائب على الأجر
42.3	39.6	39.9	35.9	51.6	53	ضرائب أخرى

المصدر: تقرير سنوي 2015

أما فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة قد ارتفعت الضريبة على القيمة المضافة والاقطاعات الواردات حيث كانت تمثل 35.4 في سنة 2002 لتنتقل بذلك إلى 57.2 في سنة 2014 أما في سنة 2015 قد بلغت 59 ذلك مع الانخفاض في حصة الضريبة على القيمة المضافة من الأنشطة الداخلية، حيث انخفضت بـ 5.6 نقطة مئوية خلال هذه الفترة ، أما فيما يتعلق بالاقطاعات وبالضريبة على القيمة المضافة على المنتجات البترولية، فقد انخفضت حصتها من الضريبة غير المباشرة فيفسر هذا التراجع والضعف النسبي في الضريبة المباشرة على الأرباح وفي الضريبة غير المباشرة على الأنشطة الداخلية وعلى المنتجات البترولية بالتراجع في قدرة تحصيل الضريبة العادية، حيث تعتبر هذه العناصر الضريبية مورد جد معتبر للمداخيل الكامنة والتي يمكن أن تساهم في ضمان قابلية استمرار عمل المالية العامة وذلك على مدى متوسط وهذا إذا اتخذت إصلاحات هيكلية في مجال السياسة الضريبية وبذل جهود في مجال تحصيلها.

جدول رقم (05) تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات (بالنسبة المئوية)

2015	2014	2013	2012	2007	2002	الضرائب على سلع والخدمات
59	57.2	59.7	57.9	49.5	35.4	رسم على قيمة المضافة والاقتطاعات على الإيرادات
39.6	40	37.2	39.3	48.5		رسم على القيمة المضافة والاقتطاعات على الأنشطة الداخلية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.4	رسم على القيمة المضافة على المواد البترولية
0.0	0.0	0.1	0.1	1.2	14.5	اقتطاعات على المواد البترولية

المصدر: تقرير سنوي 2015

أما من جانب رصيد الميزانية خلال سنتي 2014 و 2015 قد سجل عجز للسنة السابعة على التوالي قدره 2553.2 مليار دينار المقدر بـ 15.4 بالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، مقابل ذلك العجز الحاصل في سنة 2014 بقيمة 1257.3 مليار دينار أي بنسبة 7.3 فكان سبب هذا العجز هو ارتفاع في النفقات العمومية وتراجع في إيرادات الميزانية.

حيث بلغ تدفق الادخار العمومي في سنة 2015 بـ 486.1 مليار دينار، أما في سنة 2014 فكان مبلغ تدفق 1244.1 مليار دينار، لكن لم يتم ادخار سوى 9.5% عن إجمالي الإيرادات في 2015 مقابل ما تم ادخاره في سنة 2014 بنسبة 21.7% لقد مول هذا المبلغ نفقات الاستثمار في سنة 2015 بنسبة قدرت بـ 16% بينما كانت هذه النسبة تقدر بـ 49.7% في سنة 2014 هذا م أدى إلى احتياج الخزينة العمومية للتمويل بقيمة 2621.7 مليار دينار، وكننتيجة لذلك انخفضت قدرة التمويل للخزينة العمومية المتمثلة بقائمة ادخاراتها المالية لدى بنك الجزائر (صندوق ضبط الإيرادات) بـ 2336 مليار دينار ليبلغ قائمها 2072.2 مليار دينار مقابل المبلغ الذي كان عليه في نهاية 2014 مقدر بـ 4408.5 مليار دينار لكن لا تمثل قدرة

التمويل هذه سوى 12.4 % من إجمالي الناتج الداخلي و 40.6 % من الإيرادات الإجمالية و 27.1 % من النفقات العمومية الإجمالية كما بلغت أيضا في سنة 2014 نسبة 25.6 بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي و 76.8 بالنسبة للإيرادات الإجمالية و 63 بالنسبة للنفقات الإجمالية .

إجمالا بهذا فقد تم تمويل عجز الميزانية الذي حدث في سنة 2014 و 2015 عن طريق اقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات ، فنتج عن هذا الاقتطاع من الصندوق انخفاض بمبلغ قدره 2072.20 مليار دينار مقارنة بما كان يحتويه من مبلغ في سنة 2013 والذي قدر بـ 5563.5 مليار دينار أي انخفاض بنسبة 62.8 خلال سنتين ، ففي الأخير نستنتج أن هذه العجزات الحاصلة خلال هذه الفترة سببها الرئيسي و الأول هو انخفاض في الأسعار البترول وهذا ما يؤثر على إيرادات قطاع المحروقات ، وكذلك ضعف في تحصيل الضريبة العادية والارتفاع الواسع وبشكل كبير في النفقات العمومية، فمن أجل تفادي الوقوع مرة أخرى في عجز يجب أحداث تعديلات في الميزانية وهذا من أجل ضمان استمراريته وذلك عن طريق ترشيد في النفقات العمومية وتعديل في الضريبة خارج المحروقات، وتجنب التركيز على إيرادات المحروقات فهي غير مستقرة ، قد تتأثر بأي صدمة خارجية وهذا ما ينعكس على الميزانية.

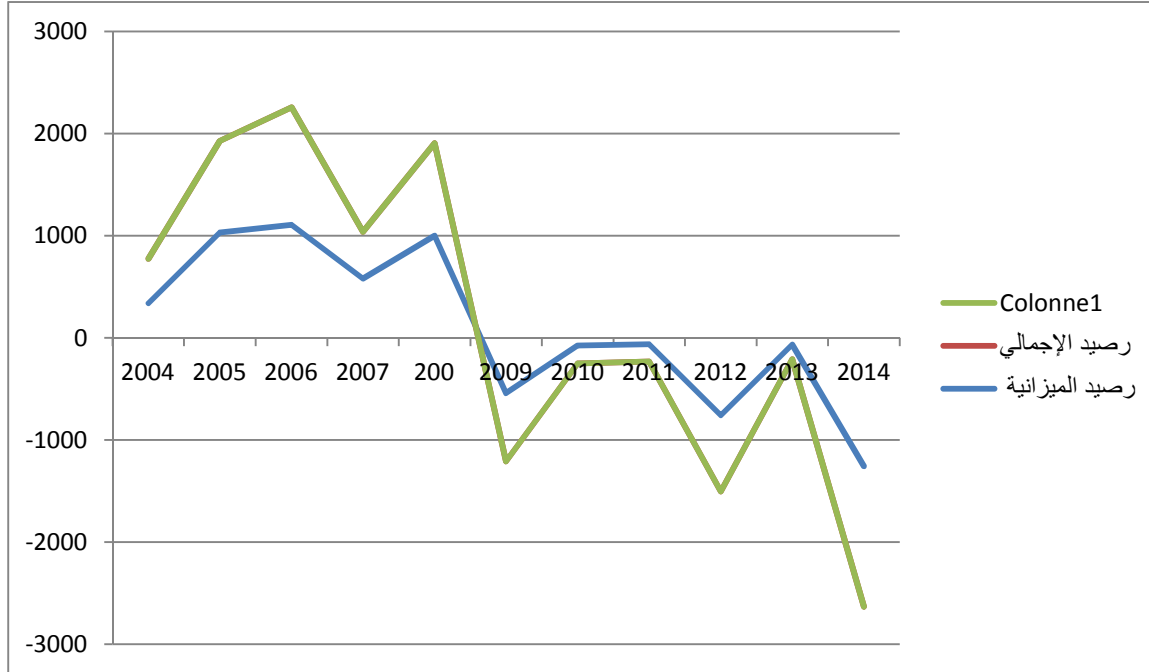
وفي الأخير يمكن أن نقوم بترجمة رصيد الميزانية العامة خلال فترة (2004-2015) إلى منحنى كي يوضح لنا مسار رصيد الميزانية ذلك بالاعتماد على المعطيات السابقة الصادرة عن تقارير بنك الجزائر وذلك كما يلي:

الجدول رقم (06) : تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2004 - 2015)

السنوات	رصيد الميزانية	رصيد الإجمالي
2004	337.9	436.0
2005	1030.6	896.4
2006	1106.8	1150.6
2007	579.3	456.8
2008	999.5	906.9
2009	-541.5	-668.8
2010	-74.0	-178.2
2011	-63.5	-168.6
2012	-758.6	-746.1
2013	-66.6	-143.7
2014	-1257.3	-1375.3
2015	-2553.2	-2621.7

المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على معطيات تقرير البنك.

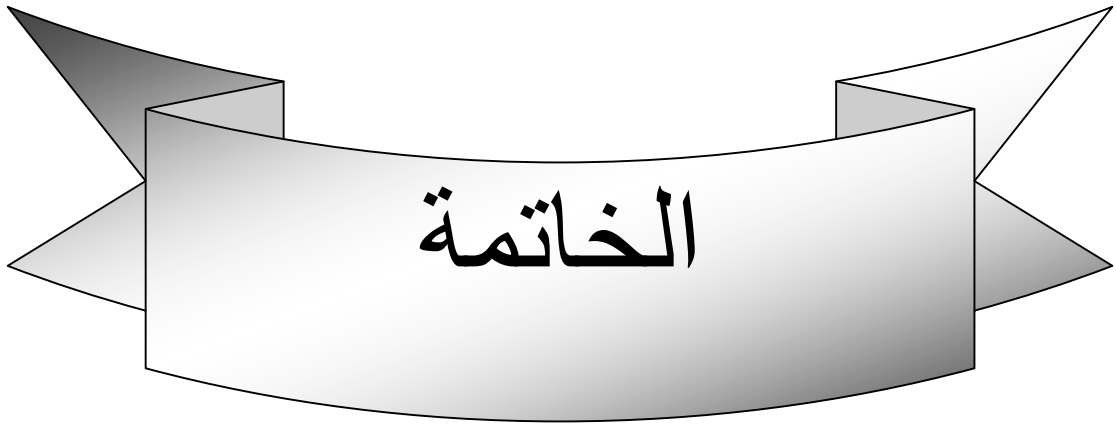
الشكل رقم (03) : منحني رصيد الميزانية العامة خلال فترة (2004-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل:

لقد شهدت ميزانية الجزائر خلال سنوات 2000 فوائض مالية في الميزانية، كان سبب ذلك راجع إلى الارتفاع الهام في أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا ما ساعد في ارتفاع ضرائب على المحروقات مما انعكس بالإيجاب على إيرادات الميزانية، ولكن لم يدم هذا طويلا فلقد تعرضت الأسواق العالمية للانهايار وذلك بسبب صدمة الخارجية التي وقعت سنة 2008، مما أدت إلى انهيار أسعار المحروقات، وهذا ما أثر على الميزانية الجزائر لأنها كانت تعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات، فمنذ تلك الصدمة والميزانية العامة واقعة في عجز لم تستطع الخروج منه، فلهذا اتجهت الجزائر لتمويل هذا العجز إلى إيرادات خارج قطاع المحروقات حيث التجأت إلى استخدام الضرائب المباشرة والضرائب غير مباشرة في تمويل العجز، حيث كانت مساهمتها نوعا ما ضعيفة مقارنة بما تساهمه ضرائب في قطاع المحروقات، وهذا راجع إلى تعديلات في هيكل الضريبة خارج المحروقات.



الختام

لقد تناولنا في هذه الدراسة إلى كل الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بدور الضرائب في علاج عجز الميزانية العامة في الجزائر.

وبعد تطرقنا إلى مفهوم الضريبة، وما هي أهم التعاريف الخاصة بها ثم التعرض بعد ذلك إلى الميزانية العامة ومشكلة العجز الذي قد تواجهها، والدور الذي تلعبه الضريبة في علاج هذا العجز.

لقد سعت الجزائر إلى القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية ومن بين هذه الإصلاحات إصلاح الهيكل الضريبي وهذا من أجل مساعدتها في التخلص من هذا المشكل والنهوض بالاقتصاد الوطني ، ولكن رغم هذا الإصلاح لا تزال الضريبة على قطاع المحروقات هي مسيطرة على الهيكل الضريبي وهذا ما ساهم في وقوع الجزائر في العجز، وذلك باعتمادها على إيرادات المحروقات بشكل كبير في تمويل ميزانيتها ، وهذا ما انعكس عليها سلبا وذلك من خلال انخفاض أسعار البترول هذا ما أدى إلى تراجع إيرادات المحروقات وهذا بالتأكيد سوف يؤثر على الميزانية، لأن الجزائر كانت تعتمد على تغطية نفقاتها على الإيرادات البترولية وعدم اللجوء إلى إيرادات خارج المحروقات في تمويل ميزانيتها.

وبالتالي من خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على التساؤلات الفرعية وذلك من خلال استخلاص نتائج الفرضيات المطروحة سابقا كما يلي:

1. نتائج اختبار الفرضيات:

– توصلت الدراسة إلى عدم صحة الفرضية الأولى، وذلك من جانب أن الضريبة هي عبارة عن اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائية ويكون بمقابل فمن خلا هذا نستنتج أن الضريبة هي اقتطاع جبري من الأفراد وبدون مقابل وهذا من أجل توزيع الأعباء العامة بالعدل فيما بينهم ، أما من جانب آخر والذي يتمثل في أهداف الضريبة فتأكد صحة هذه الفرضية لأن الهدف الاقتصادي الذي تسعى الضريبة إلى تحقيقه

هو استقرار الدورة الاقتصادية كما تسعى لإلى تحقيق هدف اجتماعي، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل على فئات محدودة الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

– توصلت الدراسة إلى عدم صحة الفرضية القائلة أن السياسة الضريبية هي مجموعة من الإجراءات والقواعد، حيث أثبتت الدراسة النظرية أن السياسة الضريبية هي عبارة عن مجموعة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات، أما فيما يخص ما يميزها عن الضريبة فثبتت الدراسة صحتها حيث أن تتميز بمجموعة متكاملة من الإجراءات.

– تؤكد الدراسة صحة الفرضية القائلة أن الزيادة في الإنفاق العام من بين الأسباب الوقوع في العجز وذلك من خلال الزيادة المفرطة في الإنفاق دون أن تصاحبه زيادة في الإيرادات وهذا ما يوقع الميزانية في العجز.

– تؤكد الدراسة عدم صحة الفرضية القائلة بأن الضرائب خارج المحروقات من الإيرادات التي تساهم في علاج العجز وهذا راجع إلى الاعتماد الكبير على إيرادات قطاع المحروقات وإهمال إيرادات خارج المحروقات.

2. النتائج العامة للدراسة:

◀ إن من أهم الإيرادات هي الإيرادات الضريبية، حيث تعتبر من المصادر الرئيسية في تمويل الميزانية العامة.

◀ لم يتمكن النظام الضريبي في الجزائر التخلص من الاعتماد على إيرادات المحروقات.

◀ إن عدم التنويع في الموارد والاعتماد على مورد واحد قد يؤثر الميزانية العامة للدولة في تمويل نفقاتها.

◀ يعتمد اقتصاد الجزائر في تمويل ميزانيته على مورد واحد، والذي يتمثل في إيرادات المحروقات والتي تمثل 60% من موارد الميزانية، حيث أن أي انخفاض في هذا المورد يؤثر سلبا على حجم الإنفاق.

◀ إن إتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام والزيادة في الإيرادات العامة تعتبر الوسيلة الأفضل لعلاج العجز الحاصل في الميزانية العامة.

◀ إن ضعف الموارد الأخرى للميزانية باستثناء موارد المحروقات هي المساهم الوحيد للوقوع في مشكلة العجز.

3. التوصيات:

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة يتطلب تقديم جملة من التوصيات والتي تتمثل في ما يلي:

✓ إعادة النظر في هيكل الضريبة والعمل على إصدار قوانين ضريبية جديدة، بحيث تتوافق مع الواقع الضريبي في الجزائر وذلك بهدف حل مشكل احتلال ضريبة قطاع المحروقات وإعطاء مكانة للضريبة العادية من أجل المساهمة في موارد العامة للدولة.

✓ يجب على اقتصاد الجزائر عدم التركيز على مورد واحد فلا بد من التنوع في الإيرادات العامة.

✓ القيام بالترشيد في النفقات العامة والعمل على توجيهها إلى القطاعات المنتجة، لأن الإفراط في الإنفاق العام هو السبب الرئيسي لحدوث عجز في الميزانية.

✓ العمل على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والسياحة، وذلك من أجل رفع القدرة التنافسية.

✓ تشجيع وتحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر وذلك من أجل إضافة مورد جديد للجزائر.

✓ العمل على تشجيع المصدر بين المحليين في مجال التجارة الخارجية، وذلك من أجل جلب مورد جديد بالنسبة لإيرادات الميزانية العامة للدولة.

4. أفاق البحث:

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع دور الضرائب في علاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2004 - 2015)، فمن خلال هذه الدراسة والنتائج المتحصل عليها تبين لنا أن هناك جوانب أخرى هي بحاجة إلى دراسة فانطلاقاً من هذا الموضوع يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع يمكن أن تكون دراسات في المستقبل وذلك من خلال الإشكاليات المقترحة وهي كالآتي:

- دور الجباية البترولية في تمويل عجز الميزانية العامة.

- أآر انآفاض أأعار البآرول على رصيد الميزانية العامة.

- أهمية الضريبة الجمركية في تمويل الميزانية العامة.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- (1) أبو منصف ، مدخل للتنظيم الاداري والمالية العامة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، بدون ذكر السنة.
- (2) الاشقر احمد ، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الاردن 2007.
- (3) البنا محمد، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم تانيس سابقا، 2009.
- (4) حسين مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ، الجزائر 2006.
- (5) خصاونة محمد ، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2014.
- (6) دراز حامد عبد المجيد ، أيوب سميرة إبراهيم ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2002 .
- (7) الدوري مؤيد عبد الرحمن وآخرون ، ادارة الموازنات العامة ، دار الزهران ، للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013 .
- (8) ذنبيات محمد جمال ، المالية العامة والتشريع المالي ، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، 2003 .
- (9) الزبيدي عبد الباسط علي جاسم ، المالية العامة والموازنة العامة ، دار الكتب والوثائق القومية الإسكندرية ، مصر ، 2015 .
- (10) الزبيدي عبد الباسط علي جاسم السياسة الضريبية في ظل العولمة ، دار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية ، مصر ، 2013 .
- (11) زغدود علي ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 .
- (12) زكي رمزي ، انفجار العجز ، دار المدى للثقافة والنشر ، سوريا ، 2000 .
- (13) سلامة محمد سلمان ، الادارة المالية العامة ، دار المعتر للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2015 .
- (14) الشوايكة سالم محمد، المالية العامة والتشريعات الضريبية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن 2015 .

- (15) عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر ، 2003.
- (16) عبدالله خالد أمين ، الطلحة حامد داود ، النظم الضريبية دراسة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2015.
- (17) عثمان سعيد عبد العزيز، العشماوي شكري رجب، النظم الضريبية مدخل التحليلي والتطبيقي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر، بدون ذكر السنة.
- (18) عثمان سعيد عبد العزيز، النظام الضريبي وأهداف المجتمع ، دار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر 2008.
- (19) عجام ميثم صاحب ، مسعود علي محمد ، المالية العامة بين النظرية والتطبيق ، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان ، الاردن ، 2015.
- (20) العشماوي شكري رجب ، عثمان سعيد عبد العزيز، اقتصاديات الضرائب ، الدار الجامعية ، الإسكندرية مصر، 2007.
- (21) عصفور محمد شاكر ، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن 2008.
- (22) العلي عادل فليح ، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2007.
- (23) عمارة رانيا محمود ، المالية العامة، الإيرادات العامة ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر 2014.
- (24) عواد فتحي أحمد ذياب ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2012.
- (25) الفار مصطفى المالية العامة ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008.
- (26) قدي عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003.
- (27) القيسي أعاد محمود ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، طبعة الثالثة عمان ، الأردن، 2000.
- (28) كردودي صبرينة ، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007.

- (29) لعمارة جمال ، أساسيات الموازنة العامة للدولة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2004.
- (30) لعمارة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة مصر، 2004.
- (31) محرزى محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة الجزائر ، 2012.
- (32) محرزى محمد عباس ، مدخل الى الجباية والضرائب، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2010.
- (33) محرزى محمد عباس، اقتصاديات الجباية و الضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، طبعة الرابعة الجزائر، 2008.
- (34) المغربي ابراهيم متولي حسن ، الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجز ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية 2014.
- (35) الوادى محمود حسين ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ، الطبعة الثالثة عمان ، الاردن ، 2015.
- (36) الوادى محمود حسين وآخرون ، المالية العامة (من المنظور الإسلامى) ، دار الصفاء للنشر والتوزيع
- المذكرات والرسائل الجامعية:**

- (1) بصديق محمد ، النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2009.
- (2) ثابتى خديجة ، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة أوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2012.
- (3) دردورى لحسن ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ، دراسة مقارنة (الجزائر - تونس) اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014.
- (4) الدرواسى مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006.
- (5) سالكى سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة بعض الدول المغرب العربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية دولية ، جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2011.

- (6) شليق عبد الجليل ، استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في دول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص العلوم الاقتصادية ، فرع المالية العامة والتأمين ، جامعة مسيلة ، 2012.
- (7) عفيف عبد الحميد فعالية سياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2014.
- (8) فلاح محمد ، السياسة الجباية الأهداف والأدوات ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006.
- (9) قطاف نبيل دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات ، دراسة ميدانية لبلدية بسكرة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2008.
- (10) كردودي صبرينة ، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في اقتصاد اسلامي ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014.
- (11) لعلاوي محمد ، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ، تخصص علوم اقتصاديه جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015.
- (12) مفتاح فاطمة ، تحديث النظام الميزاني في الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة أوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2011.
- (13) ولد شيخنا حمودي ، السياسة الضريبية في موريتانيا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص التخطيط والتنمية ، جامعة الجزائر ، 2002.
- (14) يرقى جمال ، اساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، فرع التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002.

الملتقيات :

- (1) لباز الامين ، هزرشي طارق ، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي ، ملتقى دولي الاول حول الاقتصاد الاسلامي الواقع والرهانات المستقبلية ، يومي 23-24 فيفري 2011.

المجلات :

- (1) ابراهيم نيفين فرج ابراهيم ، اثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد 71 ، 2015.
- (2) داودي الطيب ، المديونية الخارجية محاولة علاجها من المنظور الاسلامي ، مقال في مجلة التضامن العدد 60 ، الجزائر ، 1992.
- (3) دردوري لحسن ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي ، مجلة الابحاث الاقتصادية والإدارية ، العدد 14 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ديسمبر 2013.
- (4) سالم عبد الحسين سالم ، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق (2012-2013) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد 68.
- (5) سلوم حسين عبد الكريم ، المهائني محمد خال ، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية) مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 64 ، 2007.
- (6) المومني محمد ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 15 جوان ، 2014.
- (7) يونس ايهاب محمد ، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر مجلة النهضة ، المجلد 13، العدد 02، ابريل 2012.

المحاضرات:

- (1) بن حمادي عبد القادر ، تحليل الموازنة العامة في ظل الاصلاحات دراسة حالة الجزائر ، قسم العلوم والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة وهران.

القوانين والمراسيم :

- (1) القانون رقم 84/17 المؤرخ في 7 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية العدد 28 المادة 06.
- (2) القانون رقم 21/90 المؤرخ في 15 اوت 1990 ، المتعلق بالمحاسبة العمومية ، الجريدة الرسمية العدد 35 .

التقارير :

- التقرير السنوي 2004 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- التقرير السنوي 2005 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- التقرير السنوي 2006 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- التقرير السنوي 2007 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- التقرير السنوي 2008 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- التقرير السنوي 2009 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- ال تقرير السنوي 2010 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- تقرير السنوي 2011 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- التقرير السنوي 2012 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- التقرير السنوي 2013 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- التقرير السنوي 2014 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- التقرير السنوي 2015 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- المراجع باللغة الاجنبية :

- 1- Georges vedell, **les finances publiques**, librairie Armand colon, paris .
- 2- Pierre Beltrame : **La Fixalité en France**, Hachette Livre ,6 éme Edition, 1998
- 3- Raymond Muzellec : **finances publique**, Editions dalloz , 8éme édition , 1993.

SITUATION DES OPÉRATIONS DU TRÉSOR

	2 000	2 001	2 002	2 003	** 2004
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	1 578,1	1 505,5	1 603,2	1 966,6	2 226,2
Recettes des hydrocarbures*	1 213,2	1 001,4	1 007,9	1 350,0	1570,7
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	453,2	123,9	26,5	448,9	623,5
Fonds de Régulation des Recettes net	232,1	16,9	26,5	292,9	153,2
Recettes hors-hydrocarbures	364,9	488,5	595,1	616,4	649,0
Recettes fiscales	349,5	398,2	482,9	519,9	578,5
Impôts sur les revenus et les bénéfiques	82,0	98,5	112,2	122,9	147,2
Impôts sur les biens et services	165,0	179,2	223,4	233,9	273,2
Droits de douane	86,3	103,7	128,4	143,8	138,6
Enregistrement et timbres	16,2	16,8	18,9	19,3	19,5
Recettes non-fiscales	15,4	90,3	112,2	96,5	70,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	0,0	46,6	37,6	42,1	30,0
Droits	15,4	43,7	74,6	54,4	40,5
Dons	0,0	15,6	0,2	0,2	6,5
Total dépenses budgétaires	1 178,1	1 321,0	1 550,6	1 766,2	1 831,8
Dépenses courantes	838,9	798,6	975,6	1 138,1	1 223,8
Dépenses de personnel	261,6	288,8	301,1	326,6	382,1
Pensions des Moudjahidine	60,6	56,1	74,0	62,6	68,9
Matériels et fournitures	54,6	59,1	69,8	58,8	58,5
Transferts courants	300,4	247,1	387,7	543,8	557,0
dont: Services de l'Administration	95,0	120,1	133,6	161,3	176,4
Intérêts sur la dette publique	161,7	147,5	143,0	146,3	157,3
Dépenses en capital	339,2	522,4	575,0	628,1	608,0
Solde budgétaire	400,0	184,5	52,6	200,4	394,4
Solde des comptes spéciaux	-0,7	-20,0	-11,2	81,6	138,4
Prêts nets du Trésor	0,5	-6,5	30,9	32,6	17,8
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	398,8	171,0	10,5	249,4	515,0
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	560,5	318,5	153,5	395,7	672,3
Solde global	398,8	171,0	10,5	249,4	515,0
Financement	-398,8	-171,0	-10,5	-249,4	-515,0
Bancaire	-407,4	-145,8	31,6	-186,2	-412,7
Non bancaire	105,7	85,3	32,8	18,0	-45,9
Extérieur	-97,1	-110,5	-74,9	-81,2	-56,4

TABLEAU 8 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2 001	2 002	2 003	2 004	2 005
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	1 505,5	1 603,2	1 974,4	2 229,7	3 081,7
Recettes des hydrocarbures*	1 001,4	1 007,9	1 350,0	1570,7	2 352,7
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	123,9	26,5	448,9	623,5	1 368,8
Fonds de Régulation des Recettes net	16,9	26,5	292,9	153,2	1 121,0
Recettes hors-hydrocarbures	488,5	595,1	624,3	652,5	723,4
Recettes fiscales	398,2	482,9	524,9	580,4	642,2
Impôts sur les revenus et les bénéfiques	98,5	112,2	127,9	148,0	166,8
Impôts sur les biens et services	179,2	223,4	233,9	274,0	312,1
Droits de douane	103,7	128,4	143,8	138,8	143,8
Enregistrement et timbres	16,8	18,9	19,3	19,6	19,5
Recettes non-fiscales	90,3	112,2	99,4	72,1	81,2
Dividendes de la Banque d'Algérie	46,6	37,6	42,1	30,0	48,7
Droits	43,7	74,6	57,3	42,1	32,5
Dons	15,6	0,2	0,1	6,5	5,6
Total dépenses budgétaires	1 321,0	1 550,6	1 690,2	1 891,8	1 985,9
Dépenses courantes	798,6	975,6	1 122,8	1 251,1	1 291,9
Dépenses de personnel	288,8	301,1	329,9	391,4	394,4
Pensions des Moudjahidine	56,1	74,0	63,2	69,2	82,6
Matériels et fournitures	59,1	69,8	58,8	71,7	65,7
Transferts courants	247,1	387,7	556,9	633,6	663,6
dont: Services de l'Administration	120,1	133,6	161,4	176,5	187,1
Intérêts sur la dette publique	147,5	143,0	114,0	85,2	85,6
Dépenses en capital	522,4	575,0	567,4	640,7	694,0
Solde budgétaire	184,5	52,6	284,2	337,9	1 095,8
Solde des comptes spéciaux	-20,0	-11,2	186,9	109,9	12,0
Prêts nets du Trésor	-6,5	30,9	32,6	11,8	4,9
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	171,0	10,5	438,5	436,0	1 102,9
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	318,5	153,5	552,5	521,2	1 188,5
Solde global	171,0	10,5	438,5	436,0	1 102,9
Financement	-171,0	-10,5	-438,5	-436,0	-1 102,9
Bancaire	-145,8	31,6	-209,2	-412,4	-1 062,2
Non bancaire	85,3	32,8	-138,4	29,6	75,0
Extérieur	-110,5	-74,9	-90,9	-53,2	-115,7

SITUATION DES OPÉRATIONS DU TRÉSOR

	2002	2003	2004	2005	2006
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	1 603,2	1 974,4	2 229,7	3 082,6	3 582,3
Recettes des hydrocarbures*	1 007,9	1 350,0	1570,7	2 352,7	2 799,0
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	26,5	448,9	623,5	1 368,8	1 798,0
Fonds de Régulation des Recettes net	26,5	292,9	153,2	1 121,0	1 088,4
Recettes hors-hydrocarbures	595,1	624,3	652,5	724,2	783,0
Recettes fiscales	482,9	524,9	580,4	640,4	674,8
Impôts sur les revenus et les bénéfices	112,2	127,9	148,0	168,1	228,9
Impôts sur les biens et services	223,4	233,9	274,0	308,8	315,8
Droits de douane	128,4	143,8	138,8	143,9	107,7
Enregistrement et timbres	18,9	19,3	19,6	19,6	22,4
Recettes non-fiscales	112,2	99,4	72,1	83,8	108,2
Dividendes de la Banque d'Algérie	37,6	42,1	30,0	48,7	75,3
Droits	74,6	57,3	42,1	35,1	32,9
Dons	0,2	0,1	6,5	5,7	0,3
Total dépenses budgétaires	1 550,6	1 690,2	1 891,8	2 052,0	2 428,5
Dépenses courantes	975,6	1 122,8	1 251,1	1 245,1	1 436,3
Dépenses de personnel	301,1	329,9	391,4	418,5	445,0
Pensions des Moudjahidine	74,0	63,2	69,2	79,8	91,0
Matériels et fournitures	69,8	58,8	71,7	76,0	92,6
Transferts courants	387,7	556,9	633,6	597,6	739,1
dont: Services de l'Administration	133,6	161,4	176,5	187,5	215,2
Intérêts sur la dette publique	143,0	114,0	85,2	73,2	68,6
Dépenses en capital	575,0	567,4	640,7	806,9	992,2
Solde budgétaire	52,6	284,2	337,9	1 030,6	1 153,8
Solde des comptes spéciaux	-11,2	186,9	109,9	-129,0	0,7
Prêts nets du Trésor	30,9	32,6	11,8	5,2	62,0
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	10,5	438,5	436,0	896,4	1 092,5
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	153,5	552,5	521,2	969,6	1 161,1
Solde global	10,5	438,5	436,0	896,4	1 092,5
Financement	-10,5	-438,5	-436,0	-896,4	-1 092,5
Bancaire	31,6	-209,2	-412,4	-1 002,2	-976,9
Non bancaire	32,8	-138,4	29,6	221,5	48,9
Extérieur	-74,9	-90,9	-53,2	-115,7	-164,5

TABLEAU 8 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2003	2004	2005	2006	2007
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	1 974,4	2 229,7	3 082,6	3 639,8	3 688,5
Recettes des hydrocarbures*	1 350,0	1570,7	2 352,7	2 799,0	2 796,8
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	448,9	623,5	1 368,8	1 798,0	1 738,8
Fonds de Régulation des Recettes net	292,9	153,2	1 121,0	1 088,4	284,5
Recettes hors hydrocarbures	624,3	652,5	724,2	840,5	883,8
Recettes fiscales	524,9	580,4	640,4	720,8	767,3
Impôts sur les revenus et les bénéfices	127,9	148,0	168,1	241,2	257,7
Impôts sur les biens et services	233,9	274,0	308,8	341,3	348,1
Droits de douane	143,8	138,8	143,9	114,8	133,6
Enregistrement et timbres	19,3	19,6	19,6	23,5	27,9
Recettes non fiscales	99,4	72,1	83,8	119,7	116,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	42,1	30,0	48,7	75,3	41,0
Droits	57,3	42,1	35,1	44,4	75,5
Dons	0,1	6,5	5,7	0,3	7,9
Total dépenses budgétaires	1 690,2	1 891,8	2 052,0	2 453,0	3 092,7
Dépenses courantes	1 122,8	1 251,1	1 245,1	1 437,9	1 672,6
Dépenses de personnel	329,9	391,4	418,5	447,8	522,1
Pensions des Moudjahidine	63,2	69,2	79,8	92,5	105,2
Matériels et fournitures	58,8	71,7	76,0	95,7	62,8
Transferts courants	556,9	633,6	597,6	733,3	908,2
dont: Services de l'Administration	161,4	176,5	187,5	215,6	243,4
Intérêts sur la dette publique	114,0	85,2	73,2	68,6	74,3
Dépenses en capital	567,4	640,7	806,9	1 015,1	1 420,1
Solde budgétaire	284,2	337,9	1 030,6	1 186,8	595,8
Solde des comptes spéciaux	186,9	109,9	-129,0	-4,1	-5,3
Prêts nets du Trésor	32,6	11,8	5,2	32,1	147,0
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	438,5	436,0	896,4	1 150,6	443,5
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	552,5	521,2	969,6	1 219,2	517,8
Solde global	438,5	436,0	896,4	1 150,6	443,5
Financement	-438,5	-436,0	-896,4	-1 150,6	-443,5
Bancaire	-209,2	-412,4	-1 002,2	-976,9	-715,7
Non bancaire	-138,4	29,6	221,5	-15,0	281,7
Extérieur	-90,9	-53,2	-115,7	-158,7	-9,5

وضعية عمليات الخزينة العمومية

2008	2007	2006	2005	2004	
(بملايير الدينارات)					
5 111,0	3 687,8	3 639,8	3 082,6	2 229,7	إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات
4 088,6	2 796,8	2 799,0	2 352,7	1 570,7	إيرادات المحروقات *
2 288,2	1 738,8	1 798,0	1 368,8	623,5	منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية
1 064,5	284,5	1 088,4	1 121,0	153,2	صندوق ضبط الإيرادات الصافية
1 022,1	883,1	840,5	724,2	652,5	إيرادات خارج المحروقات
895,4	766,7	720,8	640,4	580,4	إيرادات جبائية
309,6	258,1	241,2	168,1	148,0	الضريبة على المداخيل و الأرباح
402,9	347,4	341,3	308,8	274,0	الضريبة على السلع و الخدمات
153,2	133,1	114,8	143,9	138,8	الحقوق الجمركية
29,7	28,1	23,5	19,6	19,6	تسجيلات و طوابع
126,7	116,4	119,7	83,8	72,1	إيرادات غير جبائية
22,5	41,0	75,3	48,7	30,0	حصص أرباح بنك الجزائر
104,2	75,4	44,4	35,1	42,1	حقوق
0,3	7,9	0,3	5,7	6,5	هبات
4 175,7	3 108,5	2 453,0	2 052,0	1 891,8	إجمالي نفقات الميزانية
2 227,3	1 673,9	1 437,9	1 245,1	1 251,1	النفقات الجارية
692,1	526,2	447,8	418,5	391,4	نفقات المستخدمين
101,3	101,6	92,5	79,8	69,2	منح المجاهدين
81,7	93,8	95,7	76,0	71,7	مواد و لوازم
1 291,0	871,8	733,3	597,6	633,6	تحويلات جارية
355,4	273,0	215,6	187,5	176,5	منها : مصالح الإدارة
61,2	80,5	68,6	73,2	85,2	فوائد الدين العام
1 948,4	1 434,6	1 015,1	806,9	640,7	نفقات رأس المال
935,3	579,3	1 186,8	1 030,6	337,9	رصيد الميزانية
29,6	18,8	-4,1	-129,0	109,9	رصيد الحسابات الخاصة
129,0	141,3	32,1	5,2	11,8	قروض الخزينة، صافية
835,9	456,8	1 150,6	896,4	436,0	رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
897,1	537,3	1 219,2	969,6	521,2	الرصيد الأولي /1
835,9	456,8	1 150,6	896,4	436,0	الرصيد الإجمالي
-835,9	-456,8	-1 150,6	-896,4	-436,0	تمويل
-1 360,6	-553,0	-976,9	-1 002,2	-412,4	بنكي
528,6	206,9	-15,0	221,5	29,6	غير بنكي
-3,9	-110,7	-158,7	-115,7	-53,2	خارجي

SITUATION DES OPÉRATIONS DU TRÉSOR

	2005	2006	2007	2008	2009
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	3 082,6	3 639,8	3 687,8	5 190,5	3 672,9
Recettes des hydrocarbures*	2 352,7	2 799,0	2 796,8	4 088,6	2 412,7
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	1 388,8	1 798,0	1 738,8	2 288,2	400,7
Fonds de Régulation des Recettes net	1 121,0	1 088,4	284,5	1 064,5	36,4
Recettes hors hydrocarbures	724,2	840,5	883,1	1 101,6	1 259,4
Recettes fiscales	640,4	720,8	766,7	965,2	1 144,5
Impôts sur les revenus et les bénéfiques	188,1	241,2	258,1	331,5	480,8
Impôts sur les biens et services	308,8	341,3	347,4	435,2	478,0
Droits de douane	143,9	114,8	133,1	164,9	169,1
Enregistrement et timbres	19,6	23,5	28,1	33,6	35,6
Recettes non fiscales	83,8	119,7	116,4	136,4	114,9
Dividendes de la Banque d'Algérie	48,7	75,3	41,0	22,5	48,2
Droits	35,1	44,4	75,4	113,9	66,7
Dons	5,7	0,3	7,9	0,3	0,8
Total dépenses budgétaires	2 052,0	2 453,0	3 108,5	4 191,0	4 214,4
Dépenses courantes	1 245,1	1 437,9	1 673,9	2 217,7	2 293,5
Dépenses de personnel	418,5	447,8	526,2	711,0	743,3
Pensions des Moudjahidine	79,8	92,5	101,6	103,0	132,4
Matériels et fournitures	76,0	95,7	93,8	111,7	88,4
Transferts courants	597,6	733,3	871,8	1 230,6	1 292,0
dont: Services de l'Administration	187,5	215,8	273,0	360,8	405,2
Intérêts sur la dette publique	73,2	68,6	80,5	61,4	37,4
Dépenses en capital	806,9	1 015,1	1 434,6	1 973,3	1 920,9
Solde budgétaire	1 030,6	1 186,8	579,3	999,5	-541,5
Solde des comptes spéciaux	-129,0	-4,1	18,8	31,2	7,3
Prêts nets du Trésor	5,2	32,1	141,3	123,8	134,6
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissem	896,4	1 150,6	456,8	906,9	-668,8
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	968,6	1 219,2	537,3	968,3	-831,4
Solde global	896,4	1 150,6	456,8	906,9	-668,8
Financement	-896,4	-1 150,6	-456,8	-906,9	668,8
Bancaire	-1 002,2	-976,9	-553,0	-1 410,9	75,7
Non bancaire	221,5	-15,0	206,9	508,2	592,3
Extérieur	-115,7	-158,7	-110,7	-4,2	0,8

Source : Direction Générale du Trésor

وضعية عمليات الخزينة العمومية

2010	2009	2008	2007	2006	
(بملايير الدينارات)					
4 379,6	3 676,0	5 190,5	3 687,8	3 639,8	إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات
2 905,0	2 412,7	4 088,6	2 796,8	2 799,0	إيرادات المحروقات *
1 318,3	400,7	2 288,2	1 738,8	1 798,0	منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية
526,4	36,4	1 064,5	284,5	1 088,4	صندوق ضبط الإيرادات الصافية
1 470,2	1 262,4	1 101,6	883,1	840,5	إيرادات خارج المحروقات
1 287,4	1 146,6	965,2	766,7	720,8	إيرادات جبائية
559,7	462,1	331,5	258,1	241,2	الضريبة على المداخيل و الأرباح
509,4	478,5	435,2	347,4	341,3	الضريبة على السلع و الخدمات
179,2	170,2	164,9	133,1	114,8	الحقوق الجمركية
39,1	35,8	33,6	28,1	23,5	تسجيلات و طوابع
182,8	115,8	136,4	116,4	119,7	إيرادات غير جبائية
121,1	48,2	22,5	41,0	75,3	حصص أرباح بنك الجزائر
61,7	67,6	113,9	75,4	44,4	حقوق
4,4	0,9	0,3	7,9	0,3	هبات
4 512,8	4 246,3	4 191,0	3 108,5	2 453,0	إجمالي نفقات الميزانية
2 683,8	2 300,0	2 217,7	1 673,9	1 437,9	النفقات الجارية
991,0	746,6	711,0	526,2	447,8	نفقات المستخدمين
153,2	130,7	103,0	101,6	92,5	منح المجاهدين
90,9	112,5	111,7	93,8	95,7	مواد و لوازم
1 418,5	1 272,8	1 230,6	871,8	733,3	تحويلات جارية
518,3	412,5	360,8	273,0	215,6	منها : مصالحو الإدارة
30,2	37,4	61,4	80,5	68,6	قوائد الدين العام
1 829,0	1 946,3	1 973,3	1 434,6	1 015,1	نفقات رأس المال
-133,2	-570,3	999,5	579,3	1 186,8	رصيد الميزانية
53,6	-4,3	31,2	18,8	-4,1	رصيد الحسابات الخاصة
35,4	138,5	123,8	141,3	32,1	قروض الخزينة، صافية
-115,0	-713,1	906,9	456,8	1 150,6	رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
-84,8	-675,7	968,3	537,3	1 219,2	الرصيد الأولي /1
-115,0	-713,1	906,9	456,8	1 150,6	الرصيد الإجمالي
115,0	713,1	-906,9	-456,8	-1 150,6	تمويل
-491,4	57,1	-1 410,9	-553,0	-976,9	بنكي
606,3	655,3	508,2	206,9	-15,0	غير بنكي
0,1	0,7	-4,2	-110,7	-158,7	خارجي

وضعية عمليات الخزينة العمومية

2011	2010	2009	2008	2007	
(بملايير الدينارات)					
5 703,4	4 392,9	3 676,0	5 190,5	3 687,8	إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات
3 979,7	2 905,0	2 412,7	4 088,6	2 796,8	إيرادات المحروقات *
2 300,3	1 318,3	400,7	2 288,2	1 738,8	منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية
538,9	526,4	36,4	1 064,5	284,5	صندوق ضبط الإيرادات الصافية
1 723,7	1 487,8	1 263,3	1 101,8	890,9	إيرادات خارج المحروقات
1 448,9	1 298,0	1 146,6	965,2	766,8	إيرادات جبائية
653,9	561,7	462,1	331,5	258,1	الضريبة على المداخل و الأرباح
539,4	514,7	478,5	435,2	347,5	الضريبة على السلع و الخدمات
210,4	181,9	170,2	164,9	133,1	الحقوق الجمركية
45,2	39,7	35,8	33,6	28,1	تسجيلات و طوابع
274,8	189,8	116,7	136,6	124,1	إيرادات غير جبائية
70,4	64,3	67,6	113,8	75,2	حاصل أملاك الدولة وأخرى
137,2	121,1	48,2	22,5	41,0	حصص أرباح بنك الجزائر
67,2	4,4	0,9	0,3	7,9	مؤسسات عمومية أخرى
0,0	0,1	0,0	0,1	0,1	هبات
5 731,4	4 466,9	4 246,3	4 191,0	3 108,5	إجمالي نفقات الميزانية
3 797,2	2 659,0	2 300,0	2 217,7	1 673,9	النفقات الجارية
1 757,7	1 212,6	910,9	838,7	616,2	نفقات المستخدمين **
199,3	151,3	130,7	103,0	101,6	منح المجاهدين
90,2	121,7	112,5	111,7	93,8	مواد و لوازم
1 712,4	1 140,2	1 108,5	1 102,9	781,8	تحويلات جارية
786,0	513,3	412,5	360,8	273,0	منها : مصالح الإدارة
37,6	33,2	37,4	61,4	80,5	فوائد الدين العام
1 934,2	1 807,9	1 946,3	1 973,3	1 434,6	نفقات رأس المال
-28,0	-74,0	-570,3	999,5	579,3	رصيد الميزانية
60,0	34,7	-4,3	31,2	18,8	رصيد الحسابات الخاصة
127,1	138,9	138,5	123,8	141,3	قروض الخزينة، صافية
-95,1	-178,2	-713,1	906,9	456,8	رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
-57,5	-145,0	-675,7	968,3	537,3	الرصيد الأولي ¹
-95,1	-178,2	-713,1	906,9	456,8	الرصيد الإجمالي
95,1	178,2	713,1	-906,9	-456,8	تمويل
-558,8	-430,5	57,1	-1 410,9	-553,0	بنكي
654,8	608,0	655,3	508,2	206,9	غير بنكي
-0,9	0,7	0,7	-4,2	-110,7	خارجي

الجدول 8 : وضعية عمليات الخزينة العمومية

2012	2011	2010	2009	2008	
(بملايير الدينارات)					
6 411,3	5 790,1	4 392,9	3 676,0	5 190,5	إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات
4 184,0	3 979,7	2 905,0	2 412,7	4 088,6	إيرادات المحروقات *
2 535,0	2 300,3	1 318,3	400,7	2 288,2	منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية
251,7	538,9	526,4	36,4	1 064,5	صندوق ضبط الإيرادات الصافية
2 227,2	1 810,4	1 487,8	1 263,3	1 101,8	إيرادات خارج المحروقات
1 984,3	1 527,1	1 298,0	1 146,6	965,2	إيرادات جبائية
885,9	684,7	561,7	462,1	331,5	الضريبة على المداخيل و الأرباح
684,8	572,6	514,7	478,5	435,2	الضريبة على السلع و الخدمات
355,2	222,4	181,9	170,2	164,9	الحقوق الجمركية
58,4	47,4	39,7	35,8	33,6	تسجيلات و طابع
242,9	283,3	189,8	116,7	136,6	إيرادات غير جبائية
74,4	78,9	64,3	67,6	113,8	حاصل أملاك الدولة وأخرى
115,3	137,2	121,1	48,2	22,5	حصص أرباح بنك الجزائر
53,2	67,2	4,4	0,9	0,3	مؤسسات عمومية أخرى
0,1	0,0	0,1	0,0	0,1	هبات
7 169,9	5 853,6	4 466,9	4 264,3	4 191,0	إجمالي نفقات الميزانية
4 935,9	3 879,2	2 659,0	2 300,0	2 217,7	النفقات الجارية
1 955,7	1 774,7	1 212,6	910,9	838,7	نفقات المستخدمين **
193,0	163,2	151,3	130,7	103,0	منح المجاهدين
120,7	129,7	121,7	112,5	111,7	مواد و لوازم
2 620,3	1 773,9	1 140,2	1 108,5	1 102,9	تحويلات جارية
867,1	786,1	513,3	412,5	360,8	منها : مصالح الإدارة
46,1	37,7	33,2	37,4	61,4	فوائد الدين العام
2 234,0	1 974,4	1 807,9	1 946,3	1 973,3	نفقات رأس المال
-758,6	-63,5	-74,0	-570,3	999,5	رصيد الميزانية
79,1	24,1	34,7	-4,3	31,2	رصيد الحسابات الخاصة
66,7	129,2	138,9	138,5	123,8	قروض الخزينة، صافية
-746,1	-168,6	-178,2	-713,1	906,9	رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
-700,0	-130,9	-145,0	-675,7	968,3	الرصيد الأولي ^{1/}
-746,1	-168,6	-178,2	-713,1	906,9	الرصيد الإجمالي
746,1	168,6	178,2	713,1	-906,9	تمويل
-254,8	-558,7	-430,5	57,1	-1 140,9	بنكي
1 003,4	728,1	608,0	655,3	508,2	غير بنكي
-2,5	-0,8	0,7	0,7	-4,2	خارجي

وضعية عمليات الخزينة العمومية

2013	2012	2011	2010	2009	
(بملايير الدينارات)					
5 940,9	6 339,3	5 790,1	4 392,9	3 676,0	إجمالي إيرادات الميزانية و الهيئات
3 678,1	4 184,3	3 979,7	2 905,0	2 412,7	إيرادات المحروقات *
2 062,2	2 535,3	2 300,3	1 318,3	400,7	منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية
-70,2	252,0	538,9	526,4	36,4	صندوق ضبط الإيرادات الصافية
2 262,8	2 155,0	1 810,4	1 487,8	1 263,3	إيرادات خارج المحروقات
2 018,5	1 908,6	1 527,1	1 298,0	1 146,6	إيرادات جبائية
817,0	862,3	684,7	561,7	462,1	الضريبة على المداخل و الأرباح
737,5	652,0	572,6	514,7	478,5	الضريبة على السلع و الخدمات
402,3	338,2	222,4	181,9	170,2	الحقوق الجمركية
61,7	56,1	47,4	39,7	35,8	تسجيلات و ضوابط
244,3	246,4	283,3	189,8	116,7	إيرادات غير جبائية
79,7	77,9	78,9	64,3	67,6	حاصل أملاك الدولة وأخرى
112,1	115,3	137,2	121,1	48,2	حسم أرباح بنك الجزائر
52,5	53,2	67,2	4,4	0,9	مؤسسات عمومية أخرى
0,0	0,0	0,0	0,1	0,0	هبات
6 092,1	7 058,1	5 853,6	4 466,9	4 246,3	إجمالي نفقات الميزانية
4 204,3	4 782,6	3 879,2	2 659,0	2 300,0	النفقات الجارية
1 833,0	1 988,4	1 774,7	1 212,6	910,9	نفقات المستخدمين **
226,5	185,3	163,2	151,3	130,7	منح المجاهدين
116,1	135,2	129,7	121,7	112,5	مواد و لوازم
1 984,5	2 431,7	1 773,9	1 140,2	1 108,5	تحويلات جارية
699,1	786,7	786,1	513,3	412,5	منها : مصالحي الإدارة
44,2	42,0	37,7	33,2	37,4	قوائد الدين العام
1 887,8	2 275,5	1 974,4	1 807,9	1 946,3	نفقات رأس المال
-151,2	-718,8	-63,5	-74,0	-570,3	رصيد الميزانية
33,5	74,6	24,1	34,7	-4,3	رصيد الحسابات الخاصة
130,5	66,7	129,2	138,9	138,5	قروض الخزينة، صافية
-248,2	-710,9	-168,6	-178,2	-713,1	رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
-204,0	-668,9	-130,9	-145,0	-675,7	الرصيد الأولي ^{1/}
-248,2	-710,9	-168,6	-178,2	-713,1	الرصيد الإجمالي
248,3	710,9	168,6	178,2	713,1	تمويل
-235,7	-254,6	-558,7	-430,5	57,1	بنكي
486,3	967,9	728,1	608,0	655,3	غير بنكي
-2,3	-2,4	-0,8	0,7	0,7	خارجي

TABLEAU 7 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2010	2011	2012	2013	2014
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	4 392,9	5 790,1	6 339,3	5 957,5	5 719,0
Recettes des hydrocarbures*	2 805,0	3 879,7	4 184,3	3 678,1	3 388,3
Fonds de Régulation des Recettes flux brut	1 318,3	2 300,3	2 535,3	2 082,2	1 810,6
Fonds de Régulation des Recettes net	526,4	538,9	252,0	-70,2	-1 155,0
Recettes hors hydrocarbures	1 487,8	1 810,4	2 155,0	2 279,4	2 330,6
Recettes fiscales	1 298,0	1 527,1	1 908,6	2 031,0	2 078,7
Impôts sur les revenus et les bénéficiaires	561,7	684,7	862,3	823,1	875,7
Impôts sur les biens et services	514,7	572,6	652,0	741,6	763,9
Produits des douanes	181,9	222,4	338,2	403,8	369,2
Enregistrement et timbres	39,7	47,4	56,1	62,5	69,9
Recettes non fiscales	189,8	283,3	246,4	248,4	251,9
Produits des domaines et autres	64,3	78,9	77,9	83,7	69,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	121,1	137,2	115,3	112,1	122,7
Autres entreprises publiques	4,4	67,2	53,2	52,6	59,7
Dons	0,1	0,0	0,0	0,0	0,1
Total dépenses budgétaires	4 466,9	5 853,6	7 058,1	6 024,1	6 980,2
Dépenses courantes	2 859,0	3 879,2	4 782,8	4 131,5	4 486,3
Dépenses de personnel **	1 212,6	1 774,7	1 988,4	1 855,3	1 986,6
Pensions des Moudjahidine	151,3	163,2	185,3	226,5	217,8
Matériels et fournitures	121,7	128,7	135,2	149,1	139,4
Transferts courants	1 140,2	1 773,9	2 431,7	1 856,4	2 102,9
dont Services de l'Administration	513,3	786,1	786,7	709,4	736,0
Intérêts sur la dette publique	33,2	37,7	42,0	44,2	39,6
Dépenses en capital	1 807,9	1 974,4	2 275,5	1 892,6	2 493,9
Solde budgétaire	-74,0	-63,5	-718,8	-66,6	-1 261,2
Solde des comptes spéciaux	34,7	24,1	74,6	53,4	20,6
Prêts nets du Trésor	138,9	129,2	66,7	130,5	83,0
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	-178,2	-168,6	-710,9	-143,7	-1 323,6
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	-145,0	-130,9	-668,9	-99,5	-1 284,0
Solde global	-178,2	-168,6	-710,9	-143,7	-1 323,6
Financement	178,2	168,6	710,9	143,7	1 323,6
Bancaire	-430,5	-558,7	-200,5	-235,7	1 142,9
Non bancaire	608,0	728,1	913,8	381,6	183,6
Extérieur	0,7	-0,8	-2,4	-2,2	-2,9

TABLEAU 7 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2011	2012	2013	2014	2015
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	5 790,1	6 339,3	5 957,5	5 738,4	5 103,1
Recettes des hydrocarbures*	3 879,7	4 184,3	3 678,1	3 388,4	2 373,5
Fonds de Régulation des Recettes flux brut	2 300,3	2 535,3	2 082,2	1 810,6	550,5
Fonds de Régulation des Recettes net	538,9	252,0	-70,2	-1 155,0	-2 336,0
Recettes hors hydrocarbures	1 810,4	2 155,0	2 279,4	2 349,9	2 729,6
Recettes fiscales	1 527,1	1 908,6	2 031,0	2 091,4	2 354,7
Impôts sur les revenus et les bénéfices	884,7	862,3	823,1	881,2	1 034,5
Impôts sur les biens et services	572,6	652,0	741,6	768,5	824,3
Produits des douanes	222,4	338,2	403,8	370,9	411,2
Enregistrement et timbres	47,4	56,1	62,5	70,8	84,7
Recettes non fiscales	283,3	246,4	248,4	258,5	374,9
Produits des domaines et autres	78,9	77,9	83,7	76,0	247,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	137,2	115,3	112,1	122,7	88,7
Autres entreprises publiques	67,2	53,2	52,6	59,8	38,7
Dons	0,0	0,0	0,0	0,1	0,0
Total dépenses budgétaires	5 853,6	7 058,1	6 024,1	6 995,7	7 656,3
Dépenses courantes	3 879,2	4 782,8	4 131,5	4 494,3	4 617,0
Dépenses de personnel **	1 774,7	1 988,4	1 855,3	2 007,2	2 170,9
Pensions des Moudjahidine	163,2	185,3	226,5	218,4	223,0
Matériels et fournitures	129,7	135,2	149,1	161,9	179,7
Transferts courants	1 773,9	2 431,7	1 856,4	2 089,0	2 000,8
dont Services de l'Administration	786,1	786,7	709,4	736,0	730,2
Intérêts sur la dette publique	37,7	42,0	44,2	37,8	42,6
Dépenses en capital	1 874,4	2 275,5	1 892,6	2 501,4	3 039,3
Solde budgétaire	-63,5	-718,8	-66,6	-1 257,3	-2 553,2
Solde des comptes spéciaux	24,1	74,6	53,4	-27,7	60,7
Prêts nets du Trésor	129,2	66,7	130,5	80,3	129,2
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	-168,6	-710,9	-143,7	-1 375,3	-2 621,7
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	-130,9	-688,9	-99,5	-1 337,5	-2 579,1
Solde global	-168,6	-710,9	-143,7	-1 375,3	-2 621,7
Financement	168,6	710,9	143,7	1 375,3	2 621,7
Bancaire + Fonds de régulation des recettes	-558,7	-200,5	-95,2	1 173,7	2 489,1
Non bancaire	728,1	913,8	241,1	204,0	135,9
Extérieur	-0,8	-2,4	-2,2	-2,4	-3,3

